

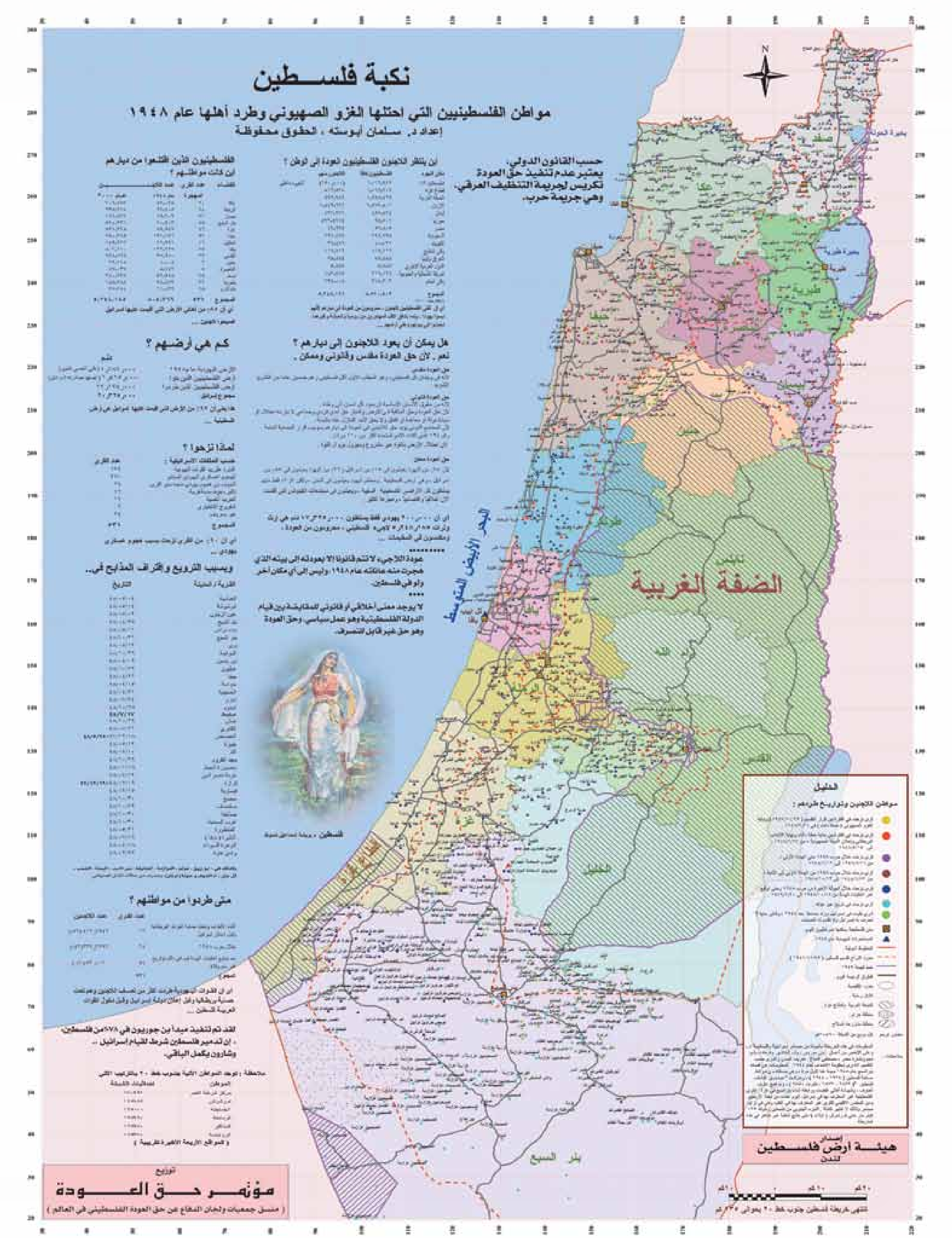


مجلة برلمانية تصدر عن المجلس الوطني الفلسطيني

المجلد الخامس عشر ، السنة الخامسة والعشرون ، العدد ٦٠، حزيران-يونيو ٢٠١٩

فلسطين.. ليست للبيع

شعبنا وقيادته صامدون في وجه المؤامرة وقادرون على حماية الحقوق الوطنية بالعودة والدولة بعاصمتها القدس



نكبة فلسطين
مواطن الفلسطينيين التي احتلها الغزو الصهيوني وطرد أهلها عام ١٩٤٨
إعداد د. سلمان أبوستة ، الحقوق محفوظة
حسب القانون الدولي،
يعتبر عدم تنفيذ حق العودة
تكريس لجريمة التنظيف العرقي،
وهي جريمة حرب.
الفلسطينيون الذين اقتلعوا من ديارهم
أين كانت مواطنهم ؟
أين ينتظر اللاجئون الفلسطينيون العودة إلى الوطن ؟
كم هي أرضهم ؟
هل يمكن أن يعود اللاجئون إلى ديارهم ؟
نعم ، لأن حق العودة مقدس وقانوني وممكن .
لماذا نزحوا ؟
وبسبب الترويع واقتراف المذابح في..
عودة اللاجئ، لا تتم قانونا إلا بعودته إلى بيته الذي
هجرت منه عائلته عام ١٩٤٨، وليس إلى أي مكان آخر
ولو في فلسطين.
لا يوجد معنى أخلاقي أو قانوني للمقايضة بين قيام
الدولة الفلسطينية وهو عمل سياسي، وحق العودة
وهو حق غير قابل للتصرف.
متى طردوا من مواطنهم ؟
لقد تم تنفيذ مبدأ بن جوريون في ٧٨٪ من فلسطين:
- إن تدمير فلسطين شرط لقيام اسرائيل -
وشارون يكمل الباقي.
البحر الأبيض المتوسط
الضفة الغربية
صفد
عكا
حيفا
طبرية
بحيرة طبرية
بحيرة الحولة
يافا
غزة
الخليل
القدس
بئر السبع
الدليل
مواطن اللاجئين وتواريخ طردهم :
إصدار
هيئة أرض فلسطين
لندن
توزيع
مؤتمر حق العودة
(مجلس جمعيات ولجان الدفاع عن حق العودة الفلسطيني في العالم)

الافتتاحية

• بقلم: سليم الزعنون
رئيس المجلس الوطني الفلسطيني



رغم التحديات التي تواجهها القضية الفلسطينية، وبالرغم من حالة الوهن التي تمر بها الأمتان العربية والإسلامية، وعجز المؤسسات الدولية التي تحكمها موازين القوة في العالم، فإن الموقف الفلسطيني الرسمي والشعبي ثابت في مواجهة محاولات إلغاء حقوقه غير القابلة للتصرف وفي مقدمتها تقرير المصير والعودة وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها مدينة القدس وفقا لما نصت عليه قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

وبعيدا عن الإغراق بالحديث عن المؤتمرات والصفقات التي بات كل أبناء شعبنا يعي مخاطرها وأهدافها المعلنة للنيل من حقوقه، فإن شعبنا الصامد وممثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية وقائدها الرئيس محمود عباس، قادرون على اسقاطها، وحماية الحقوق الوطنية، والتمسك باستقلالية القرار الوطني، وضمان ديمومة النضال والمواجهة، بغض النظر عن حجم المؤامرات ومصادرها وتنوع التهديد والوعيد اللذين تقودهما إدارة الرئيس الأمريكي ترامب وفريقه المتصهين.

ومن أجل ضمان نجاعة التصدي لكل ذلك، والنجاة بشعبنا وحقوقه، ولأن المرحلة التي نعيشها مرحلة تضحية ومواجهة واشتباك، واستبسال في حماية الحقوق في وجه من يريد إنهاء مشروعنا الوطني، فلا بد من اتخاذ خطوات عملية تنفيذا لقرارات المجلس الوطني والمجالس المركزية التي حظيت بإجماع وطني، كرد على صفقة القرن المشؤومة وورشة البحرين المرفوضة فلسطينياً التي تهدف لمقايضة الحقوق بالمال، وتشريع وإدامة الاحتلال.

وعليه، نطالب اللجنة التنفيذية سحب الاعتراف الفلسطيني بدولة إسرائيل إلى حين اعترافها بدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها مدينة القدس، وإقرارها بعودة اللاجئين وفق القرار ١٩٤، والطلب من اللجنة التنفيذية ومؤسسات دولة فلسطين البدء بتنفيذ ذلك. (كما ورد في نص قرارات دورة المجلس الوطني الأخيرة وقرارات المجالس المركزية في دوراتها الأربع الأخيرة).

ولكي نضمن النجاح في التصدي لتلك المخاطر والتحديات، فإن على حكومة الشعب الفلسطيني العمل على تعزيز صمود المواطن الفلسطيني على أرضه واشتقاق مشاريع التنمية، والاستثمار في مدينة القدس، وفي المناطق المسماة (ج)، واتخاذ خطوات عملية أخرى للانفكاك الاقتصادي مع الاحتلال، وذلك ضمن استراتيجية وطنية للمواجهة.

وكذلك، لا بد من وضع خطة لتعزيز الشراكة الوطنية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، والعمل على إزالة العقبات أمام ذلك على أساس البرنامج النضالي والوطني الذي اقرته المجالس الوطنية، جنبا الى جنب مع تسريع خطوات إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية.

لذلك، نكرر الدعوة لحركة حماس لإنهاء انقسامها، والكف عن الارتهان لمشاريع بديلة عن المشروع الوطني، والعمل معنا لتنفيذ قرار المجلس الوطني الذي اعتمده في دورته الأخيرة لإعادة تشكيل المجلس الوطني الجديد، والقبول بإجراء الانتخابات التشريعية لبرلمان دولة فلسطين للحفاظ على وحدة الشعب والأرض، وتفويت الفرصة على مشاريع فصل القطاع عن باقي أجزاء الوطن.

وكذلك، فإن تبني حركة المقاطعة الدولية (B.D.S) ، ومتابعة ملف الجرائم الإسرائيلية في المحكمة الجنائية الدولية، وملف الشكوى الفلسطينية ضد الولايات المتحدة في محكمة العدل الدولية، والانضمام للمزيد من المنظمات الدولية، كلها أسلحة يمتلكها الشعب الفلسطيني ومؤسساته، يجب مواصلة التمسك بها.

ونحن إذْ نؤكد على ضرورة استنهاض الحالة العربية شعوبا وأحزابا ونقابات ومجتمع مدني، ندعو إخواننا العرب إلى الالتزام بقرارات القمم العربية ومبادرة السلام العربية بالعلاقة مع إسرائيل، وعدم المشاركة أو التعامل مع نتائج ورشة البحرين التي تهدف لرشوة الفلسطينيين للقبول بنتائج إجراءات العدوان الإسرائيلي الأمريكي على حقوقه والمتمثل بصفقة القرن.

وفي الختام، نتوجه بتحية اجلال واكبار لشعبنا الصابر برئاسة سيادة الرئيس محمود عباس «أبو مازن» الذي يقف صامدا متشبثا بالحق الفلسطيني ومقاوما الاغراءات ومتحملا الضغوط، والذي يعلن كل يوم: «ان فلسطين ليست للبيع، وان كرامة شعبنا الأبي فوق أي اعتبار، وسنبقى الأمناء على الحقوق، والأوفياء لتضحيات شعبنا ولدماء الشهداء الابرار والأسرى الابطال».













المجلس

مجلة برلمانية تصدر عن إدارة الشؤون الاعلامية

في المجلس الوطني الفلسطيني

المشرف العام

سليم الزعنون (أبو الأديب)

رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

رئيس التحرير

عمر أحمد حمايل

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية :

(١٩٩٦/٧/٩١٨)

ترتيب المواضيع داخل المجلة

يخضع للضرورة الفنية

ترحب مجلة المجلس الوطني الفلسطيني

بالمقالات الواردة إليها على العنوان التالي:

المقر العام للمجلس

الأردن - عمان - وادي صقرة

تلفون: ٥٦٨٧٠٨٤ (٩٦٢٦)

فاكس: ٥٦٧٩٣٩٢ (٩٦٢٦)

ص.ب. ٩١٠٢٤٤ عمان (١١١٩١) الأردن

الموقع الإلكتروني:

www.palestinepnc.org

مكتب رئيس المجلس

الأردن - عمان - دير غبار

تلفون: ٥٨٥٧٢٠٨/٩ (٩٦٢٦)

فاكس: ٥٨٥٥٧١١ (٩٦٢٦)

البريد الإلكتروني:

E-mail: pnc@palestinepnc.org



التصميم والإخراج الفني

بلال الملاح ٠٧٩٩١٦٠١٣٦

تقرير حول مشاركة المجلس الوطني الفلسطيني في المؤتمر الـ "٢٩" للاتحاد البرلماني العربي

اعداد : عغمر حمايل
عضو الوفد



ترأس رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون وفدا برلمانيا فلسطينيا للمشاركة في أعمال المؤتمر التاسع والعشرين للاتحاد البرلماني العربي الذي انعقد تحت عنوان القدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين في العاصمة الأردنية عمّان خلال الفترة ٣-٤/ ٣/ ٢٠١٩.

وضم وفد المجلس الوطني محمد صبيح أمين والأعضاء زهير صندوقة، ومحمد حسن الصيفي، وبشار عبده، وعمر حمايل، والمستشار عبد الناصر الأعرج، ونائل رحال،إدارياً.

وشارك في اعمال المؤتمر ٢٠ وفداً برلمانيا عربيا من بينهم ١٧ رئيسا إلى جانب عاطف الطراونة، رئيس مجلس النواب الأردني- رئيس الاتحاد البرلماني العربي، كما شارك بصفة مراقب ممثلو ١١ منظمة وجمعية برلمانية عربية وإسلامية وافريقية وأوروبية ودولية .

أولا : جلسة الافتتاح: ٢٠١٩/٣/٣

افتتح المؤتمر بكلمة عاطف الطراونة، رئيس مجلس النواب الأردني كان محورها القضية الفلسطينية باعتبارها القضية المركزية للأمة العربية، مؤكدا على انّ أي حل لا يضمنُ العدالةَ وحمايةَ الحقوق غير قابل للحياة، وإنّ استمرارَ الظلم الذي يتعرضُ له الشعبُ الفلسطينيُ كارثةٌ إنسانيةٌ على المجتمع الدوليّ أن يتحملَ أعباءها.

واكد ان الحل العادل لن يتحقق الابإنهاء الاحتلال، ويضمن للفلسطينيينَ قيامَ دولتهم على ترابهم الوطنيّ وعاصمتها القدسُ الشرقيةُ، دون إسقاط لحقِ العودة والتعويض للاجئينَ الفلسطينيينْ.

وشدد الطرونة على انه من منطلق الوصاية الهاشمية على المقدسات الاسلاميةِ والمسيحيةِ في القدسِ الشريف، سيواصلُ



الأردن دورهُ في رعاية المدينة المقدسة، وهذا من ثوابتنا، التي لن نحيدَ عن تأديتها، مُحذرينَ من أي محاولة تمسُ بالوضع التاريخيّ والقانونَيّ القائم للقدس والمقدسات، ومحاولات طمس هوية المدينة المقدسة، والإجراءات الإسرائيلية الأحادية، التي تمثلُ انتهاكاتَ مستمرَة وتصعيداً خطيراً.

والقي علي عبدّ العال رئّيس مجلس النواب المصري كلمة أكد فيها على أن القضية الفلسطينية هي القضية الأساسية التي سيناقشها الاتحاد البرلماني العربي في مؤتمره .

واعتبر عبد العال ان قرار إدارة ترامب الأرعن بشأن القدس يتنكّر لكل مبادئ القانون الدولي وهو عديم الأثر تماماً من الناحية القانونية، ولن نعتد به على الإطلاق، ولن يكسر إرادتنا في الدفاع عن القضية الفلسطينية وعن القدس كعاصمة للدولة الفلسطينية.

وقال: ربما نختلف كعرب في كثير من القضايا، وهذا هو حالنا للأسف الشديد، لكننا اتفقنا على قضية العرب الأولى: قضية فلسطين، والقدس عاصمة للدولة الفلسطينية، داعيا لتشكيل مجموعات عمل تذهب إلى كل المحافل الدولية، ويكون شاغلها الوحيد القضية الفلسطينية والقدس عاصمة للدولة الفلسطينية، لتوعية كل شعوب العالم بأن القرار الأرعن الذي اتخذته الإدارة الأمريكية، باعتبار القدس عاصمة موحدة لإسرائيل جائر اعتدى على حقوق شعب ما يزال يقاتل حتى الآن.

وقبل اختتام أعمال الجلسة الافتتاحية، تم تعيين أمل عبد الله القبيسي، رئيس المجلس الوطني الاتحادي الاماراتي نائباً للرئيس، ونبيه بري، رئيس مجلس النواب اللبناني، أميناً لسر المؤتمر.

ثانيا : جلسات العمل

في بداية جلسة العمل الأولى، وافق المؤتمر على جدول الأعمال المقترح من اللجنة التنفيذية للاتحاد.

ووافق على تقرير اللجنة الخاصة بجائزة التميز البرلماني العربي التي أوصت بمنحها على مستوى الرؤساء الى عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ رئيس مجلس الشورى السعودي، ومنحها على مستوى عضو البرلمان لكل من سامية حسن سيد أحمد إدريس عضو المجلس الوطني السوداني، وميشال موسى عضو مجلس النواب اللبناني، وراكان يوسف النصفعضو مجلس الأمة الكويتي، كما منحت على مستوى أمين عام البرلمان لكل من عبد الجليل إبراهيم الطريف الأمين العام لمجلس الشورى البحريني، وعدنان ضاهر الأمين العام لمجلس النواب اللبناني، وعبد القادر عبد الله خلف اللهالأمين العام للمجلس الوطني السوداني، وعلي بن ناصر المحروقي الأمين العام لمجلس الشورى العماني.

كمامنحتالجائزةعلىمستوى الباحثالبرلماني،لكلمن مص طفىناجيواحدرئيسقسمالأبحاثفيمجلسالنوابالعراقي،وأشر فعبدالعزيزعبدالقادركبيرالباحثينبالمكتبالفنيللأمينالعامالل مؤتمراتالبرلمانيةالدوليةفيمجلسالنوابالمصري.

كما وافق على التقرير المقدم من علي عبد العال، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب المصري، المتضمن نشاطه ونشاط اللجنة التنفيذية منذ المؤتمر السابع والعشرين للاتحاد.

ووافق المؤتمر على التقرير المقدم من الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي، للفترة من ٢٠١٨/٠٤/٠٦ ولغاية انعقاد المؤتمر التاسع والعشرين، الى جانب اعتماده لتوصيات اللجنة التنفيذية في دورتها الرابعة والعشرين التي انعقدت في القاهرة بتاريخ ٢٠١٨/١٢/١٥، وعلى توصيات اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والعشرين التي انعقدت في عمان بتاريخ ٢٠١٩/٠٢/٢٨.

ثالثا : كلمات الوفود

كلمة سليم الزعنون- رئيس المجلس الوطني الفلسطيني- رئيس وفد المجلس

القى الأخ سليم الزعنون، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الكلمة التالية:

بداية لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر والامتنان للأخ المهندس عاطف الطراونة رئيس مجلس النواب الأردني، والأخ الدكتور علي عبد العال رئيس مجلس النواب المصري، على الدعوة الكريمة لعقد مؤتمرنا هذا تحت شعار «القدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين» على أرض المملكة الأردنية الهاشمية، التوأم الشقيق لفلسطين، التي كانت وما تزال بقيادتها الحكيمة ممثلة بالملك عبد الله الثاني ابن الحسين، صاحب الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، وشعبها المناصر القوي للشعب الفلسطيني، تبذل كل طاقتها وتسخر كل إمكاناتها للدفاع عن قضية العرب الأولى وعن مدينة القدس عاصمة دولتنا، وترعى مقدساتها الإسلامية والمسيحية فيها، وتضعها على سلم أولويات سياساتها الخارجية والداخلية.

فلسطين أمانة في أعناق الأمة العربية قادةً وشعوباً، فيها القدس درّة فلسطين، والمسجد الأقصى المبارك، أولى القبلتين وثالث الحرمين، وفيها كنيسة القيامة، وكنيسة مهد السيد المسيح.

تلك البلاد المقدسة، يخوض شعبها معركة الكرامة والحرية، صامداً على أرضه، متمسكاً بحقه الأزلي فيها، لن يركع ولن تنكسر إرادته مهما اشتدت عليه الضغوط، وتقلبتْ من حوله المواقف، فهو صاحب حق، وضع حياته بمستوى الموت في سبيل الدفاع عنها.

جميعكم تتابعون ما يجري في أرضنا المحتلة، وما يحاك من خطط ومشاريع، وفي مقدمتها ما يسمى "صفقة القرن" الامريكية، لتصفية القضية الفلسطينية، وجوهرها تقرير المصير وعودة اللاجئين، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها مدينة القدس.

أن تلك الصفقة لن تمر، لأنها مشروع إسرائيلي استيطاني استعماري هدفه الاستيلاء على الأرض الفلسطينية، وفصل قطاع غزة عن الوطن، وإقامة حكم ذاتي في الضفة الغربية، فهي تسقط حق الشعب الفلسطيني بدولته المستقلة وعاصمتها القدس، وتلغي حق عودة اللاجئين إلى ديارهم.

بذلك، فقد أعلنت إدارة ترامب حربها العدوانية على حقوقنا منذ ديسمبر عام ٢٠١٧، حين اعترفت بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال ونقلت سفارتها إليها، وفرضت الحصار المالي كوسيلة للضغط والمساومة لقبول تلك الصفقة، لكن الرفض الفلسطيني، كان قاطعاً وثابتاً، ونحن على ثقة بأنكم تشاركوننا هذا الرفض بالاعتداء ن يعتدي على حقوق الأمة العربية في فلسطين.

لقد اتّحد الشرّان في عدوانهما على حقوقنا، فكل ما تقوم به إدارة ترامب، يسير جنباً إلى جنب مع إرهاب الاحتلال الإسرائيلي، بحق شعبنا وأرضه ومقدساته، فالقدس تتعرض لهجمة استيطانية تهويدية تستهدف هويتها وتاريخها ومعالمها العربية والإسلامية، تماماً كما هو الحال في سائر الأراضي الفلسطينية المحتلة من استيطان، واعتقال، وحصار ظالم لقطاع غزة، كما أن اسرائيل تحاول المساس بقدسية النضال الفلسطيني، وتقوم بقرصنة وسرقة أموال الضرائب الفلسطينية، بذريعة أن جزءاً منها يذهب لرعاية عائلات الشهداء والجرحى والأسرى الأبطال، وهنا نؤكد لكم أننا مستمرون برعاية هؤلاء الأبطال، كواجب وطني والتزام قانوني علينا جميعاً، لأنهم عنوان التضحية والفداء.

نطمئنكم على صلابة الموقف الرسمي والشعبي الفلسطيني، بقيادة الأخ الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، في مواجهة تلك الخطط المتبوعة بهذا السيل الكبير من الضغوط والابتزاز والمساومة، ونناشدكم شدّ أزرنا وإسناد شعبنا الذي يمثل خط الدفاع الأول، عن الأمة العربية في وجه مشاريع الاحتلال لإقامة دولة إسرائيل الكبرى.

إننا باسم الشعب الفلسطيني، ندعوكم الى اتخاذ قرارات عملية تؤكد على ما يلي:

أولاً: مركزية القضية الفلسطينية باعتبارها قضية العرب الأولى، تعلو على أية قضية أخرى، وتسمو على كل خلاف.

ثانياً: مواجهة الحرب العدوانية التي يشنها الاحتلال على مدينة القدس سكاناً ومقدسات، بخاصة المسجد الأقصى، وتوفير الدعم المادي لتثبيت صمود المقدسيين في مدينتهم، تنفيذاً لقرارات القمم العربية، وقرارات الاتحاد البرلماني العربي.

ثالثاً: الرفض القاطع والتصدي الثابت لكافة المشاريع والإجراءات التي تقودها إدارة ترامب وحكومة الاحتلال، وفي مقدمتها ما يسمى "صفقة القرن" لفرض حل يستند إلى قرارات الشرعية الدولية التي تكفل حق شعبنا في تقرير مصيره وعودته إلى أرضه وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها مدينة القدس.

رابعاً: التمسك بقرارات القمم العربية ومبادرة السلام العربية، التي تحرم كافة أشكال ومستويات التطبيع العربي، مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، قبل انسحابها الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام١٩٦٧، وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين حسب القرار ١٩٤، واعتبار أي نوع من التطبيع ينتهك تلك القرارات، ويضعف الموقف الفلسطيني في مواجهة الاحتلال المجرم.

خامساً: التأكيد على ثقتنا بالحكومات العربية أنها ستهب لنجدتنا، في ظل العقوبات الاقتصادية والحصار المالي الأمريكي على شعبنا، ولمواجهة قرار حكومة الاحتلال سرقة وقرصنة الأموال الفلسطينية، ولذلك، ندعوكم لحث حكوماتكم على تفعيل شبكة الأمان المالية التي أقرتها القمم العربية لدعم شعبنا ومؤسساته الشرعية.

سادساً: تنفيذ الخطط التي تم اعتمادها سابقاً للتواصل مع الاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية، لحشد الدعم والتأييد للقضية الفلسطينية، وحثها على إدانة جرائم الاحتلال وسياساته وقوانينه المخالفة للقانون الدولي، واتخاذ إجراءات عملية بحق الكنيست الإسرائيلي، شريك الاحتلال في كافة جرائمه وانتهاكاته.

وفي الختام، فإن كل تلك الضغوط ومحاولات الابتزاز الرخيص، والتهديد والوعيد والضغط السياسي والاقتصادي والميداني، الذي تمارسه إسرائيل وإدارة ترامب على شعبنا وقيادته، لن تفلح أبداً في تغيير مواقفنا، ولن نقايض الحقوق بالمال، وشعبنا قادر على تجاوز المرحلة وإفشال محاولات النيل من حقوقه في العودة والدولة.

وأوجه تحية فخر واعتزاز إلى أبناء شعبنا المرابطين في القدس عاصمة دولة فلسطين على صمودهم الأسطوري، والذين هبّوا لكسر الحصار عن باب الرحمة في الجزء الشرقي من المسجد الأقصى المبارك الذي بقي مغلقاً منذ عام ٢٠٠٣. .

قال تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ" صدق الله العظيم

رابعا: اجتماعات اللجان الدائمة واعتماد تقاريرها

بعد جلسة الافتتاح بدأت اللجان الدائمة للاتحاد بعقد اجتماعاتها حسب ما هو مقرر سابقا ومدرج في برنامج العمل وجدول الأعمال الذي وزع على جميع أعضاء الوفد على النحو الآتي:

١- لجنة الشؤون السياسية

شارك عضوا الوفد الفلسطيني زهير صندوقة وعمر حمايل في اجتماع للجنة الشؤون السياسية والعلاقات البرلمانية، إلى جانب ممثلي البرلمانات العربية، وقد اختار اعضاء اللجنة بالتزكية عودة العودة الروويعيعضو مجلس



الأمة الكويتي، رئيساً للجنة، وزهير صندوقة، عضو المجلس الوطني الفلسطيني، مقرراً.

بعد ذلك أقرت اللجنة جدول الأعمال المحال إليها من المؤتمر وقامت بمناقشته وخلصت إلى التوصيات الآتية: يؤكد الاتحاد البرلماني العربي، أن القضية الفلسطينية القضية المركزية الأولى للأمة العربية، وأنه لا سلام ولا استقرار في المنطقة، بدون حل دائم وشامل للقضية الفلسطينية، على أساس قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، على كامل التراب الوطني الفلسطيني، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، لكافة الأراضي العربية المحتلة، وقيام دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى منازلهم التي هجّروا منها، وتعويضهم عما لحق بهم من خسائر طبقاً لقرار الأمم المتحدة ١٩٤، الخاص بحق العودة، وعليه فإن اللجنة توصي بالآتي:

أولاً: الرفض التام لكل المبادرات التي لا تحقق مصالح الشعب الفلسطيني، وعلى رأسها ما يسمى "صفقة القرن"، والتأكيد على دعم الشعب الفلسطيني بقيادة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين، في رفضه القاطع لتلك المبادرات، التي تنتقص من حقوق الشعب الفلسطيني، في العودة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

ثانياً: يدين اعتداءات الاحتلال على المسجد الأقصى وبواباته، التي كان آخرها إغلاق باب الرحمة بالسلاسل الحديدية، إلى جانب الاقتحامات اليومية له، ومنع المصلين من الوصول إليه، وتوفير الحماية للمستوطنين أثناء اقتحامهم للمسجد، كتوطئة للتقسيم المكاني والزماني للحرم القدسي الشريف.

ثالثاً: يدين ويرفض قرار حكومة الاحتلال الإسرائيلي قرصنة أموال الشعب الفلسطيني، باقتطاعها جزءاً من عائدات الضرائب الفلسطينية، بذريعة أن جزءاً منها يذهب لرعاية أسر الشهداء والجرحى، وعائلات المعتقلين الأبطال، وهو مخالفة واضحة وخرق فاضح لالتزامات إسرائيل وفق الاتفاقيات الموقعة، وبشكل خاص بروتوكول باريس الاقتصادي.

رابعاً: يدعو البرلمانات العربية، إلى العمل مع حكوماتها على إعادة تفعيل شبكة الأمان المالية العربية، التي أقرتها القمم العربية لدعم الشعب الفلسطيني ومؤسساته الشرعية، في مواجهة الحصار المالي الأمريكي، والقرصنة الإسرائيلية لأموال الشعب الفلسطيني.

خامساً: يدعو إلى تنفيذ الخطط التي أقرها الاتحاد البرلماني العربي، بخاصة خطة عمل لجنة صمود الشعب الفلسطيني برئاسة السيد مرزوق الغانم رئيس مجلس الأمة الكويتي، لتجميد عضوية الكنيست الإسرائيلي في الاتحاد البرلماني الدولي، لتكون من أهداف الاتحاد البرلماني العربي لعام ٢٠١٩.

سادساً: يطالب البرلمانات العربية، باتخاذ الإجراءات والتدابير المالية والسياسية، العاجلة والفعالة وتفعيل الصناديق المالية، التي أنشئت من أجل حماية القدس، في وجه الأخطار التي تتعرض لها المقدسات المسيحية والإسلامية، والتصدي لسياسات التطهير العرقي للمقدسيين في مدينتهم.

سابعاً: يدين ما يقوم به الكنيست من إقرار القوانين العنصرية التي ترمي إلى تهجير الشعب الفلسطيني من وطنه من خلال مصادرة أراضيه والتوسع في عمليات الاستيطان المخالفة لكافة القوانين الدولية، وهدم المنازل والقتل المتعمد والاعتقالات التعسفية.

ثامناً: يدعو إلى تفعيل المقاطعة العربية للاحتلال الإسرائيلي، ومساندة حركة المقاطعة العالمية "B.D.S" كأحد الطرق للتصدي لسياسة الاحتلال العنصرية.

تاسعاً: يؤكد على أن المبادرة العربية للسلام، التي أصبحت دولية طبقاً لـ"الرباعية وخريطة الطريق، والتي تنص على أنه لا تطبيع ولا سلام مع الاحتلال الإسرائيلي، إلا بعد الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة، وقيام دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس، وإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

عاشراً: يدين قرار الاحتلال الإسرائيلي المتضمن إنهاء مهمة بعثة المراقبة الدولية، بالخليل والتي تمّ نشرها بعد مجزرة شباط فبراير، عندما قتل مستوطن إسرائيلي ٢٩ فلسطينياً، بينما كانوا يصلون داخل الحرم الإبراهيمي في

المدينة، حيث أصدر مجلس الأمن الدولي بتاريخ ١٨ آذار ١٩٩٤، قراره رقم "٩٠٤"، الذي أدان فيه بشدة المجزرة وطالب باتخاذ إجراءات لتوفير الحماية والأمن للشعب الفلسطيني.

حادي عشر: يدين سياسات التطهير العنصري والإحلالي كافة ، من قبل الاحتلال الإسرائيلي في مدينة القدس، وغيرها من القرى والمدن الفلسطينية ومنها منازل الأسر المقدسية.

ثاني عشر: يدين استمرار الاحتلال الاسرائيلي للجولان العربية السورية، ومحاولات ضمها وتغيير الهوية السورية، ويؤكد على قرار مجلس الأمن رقم (٤٩٧)، لعام ١٩٨١، الذي يؤكد رفض الاستيلاء على الأراضي بالقوة، ويعتبر قرار الاحتلال الإسرائيلي، فرض قوانينه وسلطاته وادارته باطلاً في مرتفعات الجولان السوري.

ثالث عشر: التأكيد على كافة القرارات السابقة الصادرة عن مؤتمرات الاتحاد، ذات الصلة برفض كافة التدخلات والاعتداءات الاجنبية على الدول العربية.

رابع عشر: الالتزام بالقرارات التي اتخذت في مؤتمر القدس في إعلان الظهران، وتثمين دور المملكة العربية السعودية تجاه دعم القضية الفلسطينية.

خامس عشر: دعم وتعزيز الدور الذي تضطلع به المملكة الأردنية الهاشمية، من خلال الوصاية الهاشمية التاريخية برعايتها للأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف.

كما اوصت بتوصيات تتعلق بالشؤون البرلمانية، من بينها ضرورة إنشاء وتفعيل اللجان الدائمة والمؤقتة حول فلسطين والقدس والأقصى في الاتحاد البرلماني العربي، الى جانب التعاون البرلماني العربي – الإفريقي بضرورة عقد اجتماع لجنة المتابعة مرتين في السنة وفقا لأحكام اللائحة الداخلية للمؤتمر البرلماني العربي الإفريقي كون المؤتمر (١٤) شكل لجنة المتابعة الجديدة على النحو التالي:

عن الجانب العربي: مصر، الكويت، لبنان، ليبيا وفلسطين. وعن الجانب الإفريقي: بوروندي، غينيا، مالي، ناميبيا، أوغندا، وتفعيل وتشكيل لجان صداقة ثنائية بين البرلمانات العربية والبرلمانات الأفريقية.

كما اقرت اللجنة السياسية توصيات تتعلق بالتنسيق لعمل المجموعة العربية في الاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية.

٢- اجتماع لجنة الشؤون المالية والاقتصادية

شارك عضو الوفد عمر حمايل والمستشار عبد الناصر عطا في اجتماع لجنة الشؤون المالية والاقتصادية، حيث انتخبت أحمد يوسف النعيمي عضو المجلس الوطني الاتحادي الإماراتي- رئيساً للجنة، ومحمد خير العكام، عضو مجلس الشعب السوري، مقرراً.

بعد ذلك أقرت اللجنة جدول الأعمال المحال إليها من المؤتمر، وقامت بمناقشته، حيث خلصت الى اعتماد مذكرة الأمانة العامة للاتحاد، حول تنفيذ ميزانية الاتحاد وبيان المركز المالي للدورة المالية ٢٠١٨، وحسابات ميزانية بناء المقر الدائم للاتحاد، والموافقة على تقرير المحاسب القانوني، ومشروع برنامج العمل ومشروع موازنة الاتحاد لعام ٢٠١٩، والموافقة على برنامج عمل الاتحاد خلال العام ٢٠١٩.

واوصت اللجنة بعقد اجتماعاتها قبل المؤتمر بوقت كاف.

٣- تقرير لجنة شؤون المرأة والطفولة

شارك عضو الوفد زهير صندوقة في اجتماع اللجنة، نظرا لاعتذار انتصار الوزير عن المشاركة في اعمال المؤتمر قبل يومين من موعده.

في بداية الاجتماع تم انتخاب فاطمة عبد الجبار الكوهجي، عضو مجلس شورى مملكة البحرين، رئيساً للجنة، وإيمان مصطفاوي، عضو المجلس الشعبي الوطني الجزائري، مقرراً.

بعد ذلك أقرت اللجنة جدول الأعمال المحال إليها من المؤتمر، الذي ناقشته، وفي ختام الاجتماع اقرت مجموعة من التوصيات منها، اعتماد خطة عمل اللجنة، واعتماد المقترحات المقدمة حول آليات تفعيل دور المرأة العربية من قبل ممثلي الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد البرلماني العربي في البلدان الآتية: المملكة الأردنية الهاشمية، الجمهورية التونسية، المملكة العربية السعودية، جمهورية مصر العربية، كما طالبت اللجنة بتكليف الأمانة العامة للاتحاد بمتابعة إجراء الاتصالات اللازمة مع الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد، من أجل بحث إمكانية استضافة أعمال المؤتمر البرلماني العربي الخاص حول تفعيل دور المرأة العربية خلال العام ٢٠١٩.

خامسا: البيان الختامي الصادر عن المؤتمر التاسع والعشرين للاتحاد البرلماني العربي

« القدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين »

تحت الرعاية السامية لحضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه، وإعمالاً لميثاق الاتحاد البرلماني العربي، وبناء على توصية اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي، في دورتها الرابعة والعشرين، واستجابة لدعوة كريمة من معالي الدكتور علي عبد العال، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب المصري، والدعوة الكريمة من معالي المهندس عاطف الطراونة، رئيس مجلس النواب الأردني، انعقد في عمان، عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية، يومي الثالث والرابع من شهر آذار مارس ٢٠١٩، المؤتمر التاسع والعشرون للاتحاد البرلماني العربي.

وقد عكف المؤتمر على دراسة موضوع "القدس عاصمة أبدية لدولة فلسطين"، الموضوع الرئيسي والوحيد المطروح للنقاش على جدول أعمال المؤتمر.

وقد أقر المشاركون البيان الختامي التالي:

نحن رؤساء البرلمانات والمجالس العربية والأعضاء، المجتمعين في الدورة التاسعة والعشرين للاتحاد البرلماني العربي، في المملكة الأردنية الهاشمية، وتأكيدًا منا على التمسك بالمبادئ والأهداف والمرامي الواردة في ميثاق الاتحاد البرلماني العربي ونظامه الداخلي، وانطلاقاً من التاريخ المشترك ووحدة الحال والمصير ومبادئ العمل العربي المشترك، بما يراعي المصالح العليا للأمة العربية، واستشعاراً بمسؤوليتنا التاريخية تجاه بلداننا العربية، نؤكد أهمية بحث التحديات التي تواجه الأمة العربية، والتمسك بتوحيد جهود دعم القضية الفلسطينية على الصعد كافة، وضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة أي مخططات تستهدف تصفية القضية على حساب حلول مجتزأة، الامر الذي ننظر اليه كبرلمانيين، بأنه يهدد مستقبل المنطقة واستقرارها وسلامة أراضيها، ولان شعار مؤتمرنا "القدس عاصمة أبدية لدولة فلسطين" فإن القول لا بد ان يتطابق مع سلة من الأفعال عبر إجراءات ومبادرات، لا بد من ان تتبلور عبر توافق لتشكيل خلايا عمل برلمانية عربية والسعي بكل المحافل والمنابر، من اجل دعم صمود الفلسطينيين على ارضهم، وانتصار عدالة قضيتهم، وعليه فإن الاتحاد البرلماني العربي:

أولاً: يؤكد على مركزية القضية الفلسطينية، بصفتها أولوية تتقدم قضايانا، وأن أي حل يتجاوز الحقوق الفلسطينية المنصوص عليها في قرارات الشرعية الدولية، والمتوافق عليها في المبادرة العربية للسلام، غير قابل للحياة.

ثانياً: إن دعم صمود الأشقاء الفلسطينيين في نضالهم التاريخي، والدفاع عن حقوقهم، ثابت عربي، وعلى البرلمانات العربية، مواصلة العمل في تقديم الدعم السياسي المطلوب، لحشد التأييد الدولي لمناصرة الأشقاء الفلسطينيين، وعدالة قضيتهم وصون مستقبل الأجيال.

ثالثاً: يؤكد رؤساء المجالس والبرلمانات العربية، على أن إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، وإعادة الأمن والاستقرار في المنطقة، لن يتأتيا إلا عبر إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، والمضي قدماً في عملية سياسية اساسها التسوية العادلة لقضايا الوضع النهائي، وتوصلنا في نهاية المطاف لإعلان قيام دولة فلسطين العربية وعاصمتها القدس، على حدود الرابع من حزيران من العام ١٩٦٧، وضمان حق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين.

رابعاً: نؤكد أن استمرار الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف، ومحاولات الاحتلال المستمرة لطمس معالم المدينة المقدسة، من خلال المساس بالوضع التاريخي القائم، استفزاز لمشاعر العرب والمسلمين، وينذر بمرحلة أكثر تعقيداً، وان المطلوب العمل قدما لحماية القدس من اي محاولات تستهدف العبث بهويتها التاريخية بصفتها مهبطاً للرسالات السماوية، ولحملها هوية إسلامية تمثل أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين.

خامساً: يدعم الاتحاد البرلماني العربي، جهود المملكة الأردنية الهاشمية في الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية، والجهود التي يبذلها جلالة الملك عبد الله الثاني في دعم صمود المقدسيين.

سادساً: يثمن الاتحاد البرلماني العربي، الخطوات والاستجابات السريعة التي يقوم بها جلالة الملك عبد الله الثاني، في وقف الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة في القدس الشريف، التي كان آخرها إعادة فتح باب الرحمة أمام المصلين المقدسيين، والتي تمثل سداً منيعاً في وجه غطرسة الاحتلال الاسرائيلي، ما يخدم فرص التمسك بالقدس كعاصمة ابدية لفلسطين لتجسد المدينة قيم العيش المشترك بين الأديان، وقيم تعاليم الدين الاسلامي السمحة، التي تلتزم بالاعتدال والتسامح كمبادئ وثوابت.

سابعاً: إن التمسك بالمبادرة العربية للسلام، كإطار مرجعي لأي تسوية نهائية للقضية الفلسطينية، الطريق الوحيد لمواجهة غياب الإرادة الدولية في ضمان الحل العادل لحقوق الشعب الفلسطيني.

وهنا يؤكد المجتمعون موقفهم الثابت الذي سبق وأن اتخذه الاتحاد، في المؤتمر الطارئ في الرباط باعتبار الولايات المتحدة الأميركية دولة منحازة، ولم تعد وسيطاً نزيهاً في عملية السلام ما دامت تنتهج سياسة أحادية في قراراتها، وغير محايدة تصب في الانحياز لصالح المحتل الإسرائيلي، وآخرها القرار غير الشرعي والأرعن المتعلق بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، الذي سيجعل عملية السلام في الشرق الأوسط في مهب الريح، ويفتح المنطقة على مستقبل مظلم يتهدّده العنف والتطرف الفكري والعقائدي والنزعات الدموية العمياء.

ثامناً: إن الإجراءات الإسرائيلية الأحادية المتمثلة بالتوسع بمشروعها الاستيطاني، عبر مصادرة الأراضي الفلسطينية ومحاولات فرض مبدأ يهودية الدولة، مخطط يرمي لفرض سياسة الأمر الواقع، ما يتطلب جهداً عربياً في وضع حد لهذا الانتهاك الخطير، والتأكيد على أن الحق الإسلامي والمسيحي في القدس أبدي وتاريخي وخالد، ولن نقبل المساس به.

تاسعاً: ان المجتمعين يدعمون مقترح مجلس الأمة الكويتي، في دعم جهود المصالحة الفلسطينية، ويتبنون تشكيل لجنة برلمانية عربية تبحث مع الأطراف الفلسطينية سبل المصالحة، وانهاء الخلافات فيما بينهم، وهو ما يصب في مصلحة توحيد المواقف الفلسطينية والعربية، لمواجهة الاحتلال الاسرائيلي، ووقف انتهاكاته بحق الشعب الفلسطيني الأعزل، الذي ما زال يقاوم كل أوجه الانتهاكات منذ أكثر من سبعين عاما.

عاشراً: كما يدعم الاتحاد البرلماني العربي، المقترح الذي سيتم التقدم به باسم المجموعة العربية في الاتحاد البرلماني الدولي، الذي سينعقد في الدوحة مطلع الشهر المقبل، والذي سيتضمن المطالبة بتحصيل دعم دولي يكفل حماية الشعب الفلسطيني من مسلسل الاعتداءات الاسرائيلية، ويصون للأجيال القادمة مستقبلها امام آلة الاحتلال الغاشم.

حادي عشر: يشدد المجتمعون على مواصلة تكثيف الجهود وتوحيد الموقف العربي من أجل مخاطبة العالم بلغة مشتركة، حيال قضيتنا المركزية فلسطين لتكتسب الأهمية التي يجب أن تحظى بها أمام دول العالم وفي المحافل الدولية بما يضمن الحشد والتأييد لعدالة القضية الفلسطينية ورفع الظلم عن الشعب الفلسطيني الشقيق.

ثاني عشر: يؤكد المجتمعون أهمية مواصلة دعم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا"، كي تواصل تقديم خدماتها الصحية والتعليمية للاجئين، مؤكدين أن ملفات اللاجئين والقدس وحق العودة والتعويض، من ملفات الحل النهائي لتسوية القضية الفلسطينية.

ثالث عشر: إن واحدة من أهم خطوات دعم الأشقاء الفلسطينيين، تتطلب التأكيد على كافة قرارات القمم العربية، الخاصة بعدم التطبيع مع إسرائيل، وعليه ندعو إلى موقف الحزم والثبات بصد كل أبواب التطبيع مع إسرائيل.

على هذا اتفق المجتمعون من رؤساء وممثلي الوفود البرلمانية العربية المشاركة في الدورة التاسعة والعشرين للاتحاد البرلماني العربي في عمّان، على شعار "القدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين"، وعليه يؤكدون التفافهم وتماسكهم، حول هذه المضامين والمبادئ.

سادسا: إعلان عمان الصادر عن المؤتمر التاسع والعشرين للاتحاد البرلماني العربي

«القدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين»

إن المملكة الأردنية الهاشمية، وهي تستضيف إعمال الدورة ٢٩ للاتحاد البرلماني العربي، تثمن روح الأخوة والمحبة التي سادت خلال الاجتماعات التحضيرية والتشاورية مرورا بجلسات الرؤساء واللجان الفرعية، وحتى لحظة صياغة البيان الختامي، لتتصدر القضية الفلسطينية جدول أعمال الدورة، وتتوحد المواقف خلف شعار "القدس عاصمة الدولة الفلسطينية".

إن الأردن حريص على أن يبقى بيت التوافق العربي، عبر تاريخ من احتضانه لاجتماعات العرب، على المستويات كافة، متعهداً باستكمال مسارات العمل العربي المشترك، وإعادة الزخم لقيم التضامن والتلاحم بين الشعوب العربية.

وسيبقى الأردن على الدوام في مقدمة كل جهد لدعم القضية المركزية، للأمتين العربية والإسلامية القضية "الفلسطينية"، ولن تتوقف المملكة عن بذل أي جهد يصب في مصلحة الشقيق الفلسطيني، وينتهي بإعلان قيام الدولة الفلسطينية، كاملة السيادة والكرامة على ترابها الوطني، وعاصمتها القدس الشرقية.

ونؤكد في هذا المقام أن أي حلول تتجاوز مقررات الشرعية الدولية، وأطر المبادرة العربية للسلام، التي تنص على حل الدولتين، والتوصل لحل عادل عبر التفاوض على قضايا الوضع النهائي، المتمثلة بملف اللاجئين، والقدس والمياه والحدود، غير قابلة للحياة، بختصة في ظل الظلم التاريخي الذي تعرض له الأشقاء الفلسطينيون على مدى أكثر من سبعين عاماً.

ونحذر من أي محاولة تمس بالوضع التاريخيّ والقانونيّ القائم للقدس والمقدسات، ومحاولات طمس هوية المدينة المقدسة، والإجراءات الإسرائيلية الأحادية، التي تمثل انتهاكات مستمرة وتصعيداً خطيراً.

كما أن الأردن ومن منطلق الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية، في القدس الشريف، سيواصل دوره في رعاية المدينة المقدسة، وهذا من الثوابت التي لن تحيد المملكة عن تأديتها، في سبيل دعم صمود المقدسيين، وحماية أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، ومسرى النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) ومهد المسيح عليه السلام، ووضع حد للانتهاكات الإسرائيلية المستمرة فيها، فهذه المدينة المقدسة يجب أن تكون مفتاحاً للسلام والوئام.

لقد كان لخطوات جلالة الملك عبد الله الثاني وتحركه السريع، الأثر في وقف الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة في القدس الشريف، التي كان آخرها إعادة فتح باب الرحمة أمام المصلين المقدسيين وهي الخطوات التي مثلت رادعاً أمام التعنت الإسرائيلي وإجراءات الاحتلال الأحادية ما يخدم التمسك بهوية القدس كعاصمة أبدية لفلسطين وتجسد المدينة قيم العيش المشترك بين الأديان.

إننا في الأردن نحذر من مخاطر المشروع التوسعي الاستيطاني الإسرائيلي، على حساب التراب الوطني الفلسطيني، ونشدد على رفض أي محاولات لفرض سياسة الأمر الواقع، ما يتطلب جهداً عربياً موحداً للتصدي لاستمرار المحاولات الإسرائيلية، مصادرة المزيد من حقوق الشعب الفلسطيني.

ونعتبر أن من تجليات دعم الحقوق الفلسطينية، هو مواصلة دعم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا"، كي تواصل تقديم خدماتها الصحية والتعليمية، حتى تظل قضية اللاجئين الفلسطينيين ومظلوميتهم، تضغطان على عصب دول العالم، وتضعانها أمام مسؤولياتها الإنسانية.

سابعا: انتقال رئاسة الاتحاد

في ختام اعمال المؤتمر انتقلت رئاسة الاتحاد من رئيس مجلس النواب المصري علي عبد العال، إلى رئيس مجلس النواب الأردني عاطف الطراونة، لمدة عام.

ثامنا: تعيين الأمين العام للاتحاد

وافق المؤتمر بالإجماع على إعادة تعيين فايز الشوابكة، في منصب الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي، لفترة أربع سنوات قادمة، اعتباراً من نهاية مدته الحالية في ٣١ كانون الأول ديسمبر ٢٠١٩، على أن تحتفظ سلطنة عمان الشقيقة، بحقها في الدورة القادمة، لأنها تنازلت عن هذا الموقع للروابط الأخوية بينها وبين المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة.

تاسعاً: اجتمع اللجان الفرعية

عقدت اللجان الفرعية التابعة للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي اجتماعات على مدار أربعةأيام قبل انعقاد المؤتمر العام للاتحاد على النحو الآتي:

١- اجتماع اللجنة المصغرة المنبثقة عن اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي

عقدت اللجنة المصغرة اجتماعها في عمّان يومي ٢٤-٢٥ شباط / فبراير ٢٠١٩، بمشاركة عضوي الوفد الفلسطيني زهير صندوقة وعمر حمايل، إلى جانب مشاركة ممثلي برلمانات: الأردن، الأمارات، العراق، فلسطين، قطر، الكويت، المغرب، إلى جانب الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي.

وترأس الاجتماع أحمد حلمي الشريف، وكيل لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية في مجلس النواب المصري، نيابة عن رئيس الاتحاد البرلماني العربي، ووافقت اللجنة على جدول أعمال اجتماعها المتضمن، دراسة اقتراحات تعديل ميثاق الاتحاد البرلماني العربي ونظامه الداخلي.

واستعرض أعضاء اللجنة مذكرة الأمانة العامة، والمقترحات المقدمة من الشعب البرلمانية الأعضاء، حول تعديل ميثاق الاتحاد البرلماني العربي ونظامه الداخلي، والمقترحات المقدمة من الشعب البرلمانية العربية الشقيقة، وأعطيت الكلمة لجميع أعضاء اللجنة والمشاركين لعرض آرائهم ومقترحاتهم، وبعد مناقشات مستفيضة شارك فيها أعضاء اللجنة، والسادة المشاركون في الاجتماع من غير أعضاء اللجنة كافة، تقدم الوفد الفلسطيني بمقترحات مكتوبة حول ميثاق الاتحاد البرلماني العربي ونظامه، تم اعتماد أغلبيتها من قبل اللجنة.(مرفق المقترحات).

٢ـ اجتماع الفريق القانونيالمنبثق عن اللجنة التنفيذية

عقد الفريق القانوني الذي شكله المؤتمر الثالث والعشرون اجتماعه في عمّان يومي ٢٦-٢٧ شباط فبراير ٢٠١٩، شارك فيه وفد من المجلس الوطني الفلسطيني ضم: محمد حسن الصيفي، بشار عبد، عمر حمايل، إلى جانب ممثلي برلمانات الإمارات،الجزائر، السعودية، الصومال، العراق، عمان، قطر، مصر، المغرب، والأمين العام للاتحاد البرلماني العربي.

وترأس الاجتماع أحمد حلمي الشريف، وكيل لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية في مجلس النواب المصري، نيابة عن رئيس الاتحاد البرلماني العربي، بعد ذلك تمت المصادقة على جدول أعمال اجتماع الفريق القانوني المتضمن: مناقشة مشاريع نموذجية استرشادية حول القوانين المبينة أدنا الإرهاب،المرأة والطفولة والصحة.

واستعرض أعضاء الفريق القانوني مذكرة الأمانة العامة والمشاريع النموذجية حول قانوني الإرهاب والمرأة والطفولة، والمقترحات المقدمة من الشعب البرلمانية العربية ، وأعطيت الكلمة لجميع أعضاء الفريق القانوني لعرض آرائهم ومقترحاتهم، وبعد مناقشات مستفيضة اتخذ الفريق القانوني التوصيات التالية:

أ - تكليف الأمانة العامة للاتحاد، إبلاغ جميع الشعب البرلمانية العربية الأعضاء في الاتحاد، حول ما توصل إليه الفريق القانوني حول النموذج الاسترشادي حول قانون مكافحة الإرهاب، من أجل الاسترشاد بآرائهم، لإبداء ملاحظاتهم الخطية، وإرسالها إلى الأمانة العامة للاتحاد، والدعوة إلى اجتماع لاحق يحدد من قبل رئيس الاتحاد البرلماني العربي، من أجل دراستها، وإقرارها، ورفعها للجنة التنفيذية>

ب- تكليف الأمانة العامة للاتحاد، فصل النموذج الاسترشادي حول قانون المرأة والطفولة إلى قانونين الأول يخصص حول المرأة والثاني حول الطفل، وإعادة صياغتهما مع إدخال المقترحات الواردة من الشعب البرلمانية العربية الشقيقة، وإبلاغ جميع الشعب البرلمانية العربية الأعضاء في الاتحاد بالنموذج الاسترشادي حول قانون المرأة، والنموذج الاسترشادي حول قانون الطفل، من أجل الاسترشاد بآرائهم، لإبداء ملاحظاتهم الخطية، وإرسالها إلى الأمانة العامة للاتحاد، والدعوة إلى اجتماع لاحق يحدد من قبل رئيس الاتحاد البرلماني العربي، من أجل دراستها، وإقرارها، ورفعها للجنة التنفيذية.

ج- التوصية بأن تتم دعوة أعضاء الفريق القانوني نفسهم الذين حضروا وناقشوا المشاريع الاسترشادية.

وتقدم وفد المجلس الوطني الفلسطيني بمجموعة من المقترحات على النموذج الاسترشادي لقانون الإرهاب وتم اعتماد تعديلين خاصين بالتفريق بين المقاومة المشروعة ضد الاحتلال، والإرهاب، إلى جانب تعديل ينص على حق المقاومة للشعوب التي تقع تحت احتلال أجنبي.



الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين وفقا لقرارات الشرعية الدولية

د. حنا عيسى
أستاذ القانون الدولي، عضو المجلس الوطني الفلسطيني

الحقوق الثابتة للشعوب حكما، وحينما تقترن بشعب تعني، أول ما تعني، اعترافا بوجود جماعة بشرية تعتبر (شعبا) من حيث التكوين و الخصائص، وان هذا الشعب قد أصبحت له بالتالي حقوق ثابتة.

فالشعب العربي الفلسطيني موجود في وطنه فلسطين و الانتداب الذي فرضته عصبة الأمم على فلسطين بموجب المادة (٢٢) من عهدها العصبة كان يستهدف قيادة شعب البلد نحو الاستقلال، ويعني هذا اعترافا بالشعب الفلسطيني وحقوقه وهويته الوطنية بغض النظر عن صك الانتداب الذي اعتبر غير مشروع لتعارضه مع نص المادة.

فلهذا الحق الثابت للشعب العربي الفلسطيني، جذور تاريخية وقانونية، لا بد وان نركز عليها من وجهة نظر القانون الدولي المعاصر، حيث نرى في تقرير الكونت برنادوت الذي قدمه لمجلس الأمن الدولي في ٢٧حزيران ١٩٤٨م، الفقرة التاسعة، البند التاسع جاء فيه "لسكان فلسطين الذين غادروها بسبب الظروف المترتبة على النزاع القائم الحق في العودة إلى بلادهم دون قيد واسترجاع ممتلكاتهم"، وفي نفس العام عدل الكونت برنادوت تقريره وقدم تقريره الثاني إلى هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ونشر في باريس في ٢٠ أيلول ١٩٤٨م وجاء في بنده رقم (١١) "يجب أن تؤكد منظمة الأمم المتحدة حق الناس الأبرياء الذين شردوا من بيوتهم بسبب الحرب في العودة إلى ديارهم كما ينبغي أن تدفع تعويضات عن الممتلكات لمن لا يرغب منهم في العودة".

ففي الدورة الثالثة اتخذت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، بناء على تقرير برنادوت القرار رقم (١٩٤) بتاريخ ١٩٤٨/١٢/١١م، أقرت الجمعية قرارات اللجنة السياسية بعد أن تم تعديل الاقتراح البريطاني وإقراره حيث البند الثالث جاء فيه على أن "يسمح لمن يرغب من اللاجئين بالعودة إلى ديارهم و العيش بسلام مع جيرانهم أما الذين لا يرغبون فتدفع لهم تعويضات حسب القوانين الدولية ويدفع كذلك تعويض لمن أصيبت ممتلكاتهم بإضرار وعلى لجنة التوفيق تسهيل أمر إعادة السكان واستقرار اللاجئين".

ملاحظة: حين قدمت إسرائيل طلبا للانتساب إلى الأمم المتحدة أخذت الجمعية العامة هذا بعين الاعتبار فجعلت قبول



الطلب مرتبطا بالتعهد الذي أعلنته إسرائيل بشأن التزامها تنفيذ القرارين ١٨١ الخاص بالتقسيم و ١٩٤ الخاص بالعودة.

فإسرائيل لم تنفذ قرارات الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بهذا الخصوص مما جعل الجمعية بتاريخ ١٩٥٢/١/٢٦ تتخذ بأحكام الإعادة إلى الوطن الواردة في الفقرة (١١) من القرار (١٩٤)، وتضمن برنامجا اقترحته وكالة الإغاثة "اونروا" يستهدف التعجيل بإعادة إدماج العرب النازحين في الحياة الاقتصادية للمنطقة وجاء فيه أن ذلك يجب أن يتم إما بالإعادة إلى الوطن، كما هو معلن بالقرار (١٩٤)، أو بالإعادة توطينهم في مناطق أخرى وقد قاوم الشعب العربي الفلسطيني مقاومة شديدة الشطر الثاني من هذا القرار فلم يخرج قط إلى حيز التنفيذ.

وحين شنت إسرائيل عدوانها عام ١٩٦٧ م نشأت مشكلة جديدة هي الهجرة الثانية للاجئين فأصدرت الجمعية العامة سلسلة من القرارات تعالج كلا على حدة حق مجموعة الفلسطينيين الذين طردوا من وطنهم عامي ١٩٤٧- ١٩٤٨ م وحق مجموعة الفلسطينيين الذين شردوا من وطنهم نتيجة عدوان عام ١٩٦٧م، وأول ما يظهر الفصل بين هاتين المجموعتين من اللاجئين في نص قرار الجمعية العامة (٢٤٢٥)- (د- ٢٣) بتاريخ ١٩٦٨/١٢/١٩م، حيث نص القرار المذكورة، إعلان بشأن لاجئي ١٩٤٧م- ١٩٤٨م على أن الجمعية العامة:

- تلاحظ مع الأسف الشديد انه لم تتم إعادة اللاجئين إلى وطنهم أو تعويضهم كما هو منصوص في الفقرة (١) من قرار الجمعية العامة (١٤٩) (د- ٣) وانه لم يحرز أي تقدم ملموس في برنامج إعادة اللاجئين إلى وطنهم أو بتوطينهم وهو البرنامج الذي أقرته الجمعية العامة في الفقرة (٢) من القرار (٥١٣) (د٦) وان حالة اللاجئين لا تزال لذلك مدعاة للقلق الشديد.
- تلاحظ الجمعية العامة أن لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين لم تتمكن من إيجاد وسيلة لإحراز تقديم في تنفيذ الفقرة (١١) من القرار (١٩٤)، وتلتمس من اللجنة مواصلة جهودها في سبيل تنفيذها.

أما بشأن لاجئي ١٩٦٧م فقد أشار القرار نفسه إلى قرار مجلس الأمن (٢٣٧) في ١٩٦٧/٦/١٤م الذي أهاب بإسرائيل "أن تسهل عودة السكان الذين فروا من المناطق منذ نشوب الأعمال العدائيه".

وتشدد الصيغة المستخدمة في مقدمة القرار (٢٤٥٢) على ضرورة عودة اللاجئين بسرعة إلى ديارهم وإلى المخيمات التي كانوا يقطنونها من قبل" وتبين هذه الصيغة بدقة أن بعض لاجئي ١٩٤٧م- ١٩٤٨ م أصبحوا لاجئين مرة أخرى في عام ١٩٦٧م وفي الدورة (٢٤) أصدرت الجمعية العامة قراراها (٢٥٣٥) بتاريخ ١٩٦٩/١٢/١٠م وكررت ما ورد القرار (٢٤٥٢). (د- ٢٣) وزادت عليه في القسم الخاص بلاجئي ١٩٦٧م ما يربط بين لاجئي ١٩٤٨م ولاجئي ١٩٦٧م (النازحين) فقد ورد في مقدمته: "إذ تدرك الجمعية العامة أن مشكلة اللاجئين العرب الفلسطينيين ناشئة عن إنكار حقوقهم الثابتة المقررة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان".

وفي ١٩٧٣/١٢/٧م أصدرت الجمعية العامة قراراها رقم (٣٠٨٩) (د-٢٨) على أساس الحق الثابت في العودة وأعلنت فيه "أن تمتع اللاجئين العرب الفلسطينيين بحقهم في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم" لا غنى عنه من اجل تحقيق تسوية عادية لمشكلة اللاجئين ولممارسة شعب فلسطين حقه في تقرير المصير. وينبغي هنا الإشارة إلى النقاط التالية:

× القرار جاء تفسيرا من الجمعية العامة لقرار مجلس الأمن (٢٤٢) الذي نص على تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين، دون أن يذكر أو يحدد أساسا لتلك التسوية.

× الإشارة إلى حق اللاجئين في العودة جاءت مطلقة لتشمل الوطن الفلسطيني بكاملة، ما احتل منه قبل عام ١٩٦٧م وبعده، وتسري على جميع اللاجئين الفلسطينيين بدون استثناء أو شروط مسبقة.

× القرار اعتبر العودة شرطا مسبقا لا بد من تحقيقه ليتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره.

فالجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة اقتفت القرارات الخاصة بحق العودة بعد عام ١٩٧٤م آثار القرار (٣٢٣٦) وأكدت مضمونة وزادت عليه في القرار (٢٣/ ٢٨)(د- ٣٣) بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٧م، انه لا يمكن إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط دون أن يتحقق، في جملة ما يتحقق، "نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة ومنها حق العودة...". وهنا تبرز لأول مرة الإشارة المهمة إلى أن حق العودة هو" للشعب الفلسطيني" بمثل ما هو للفلسطينيين كأفراد.

في ذكرى النكبة

المجلس الوطني الفلسطيني يطالب برلمانات العالم بالوقوف مع حقوق شعبنا وعودته

خاطب المجلس الوطني الفلسطيني الاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية وفي مقدمتها الاتحاد البرلماني الدولي الذي يضم في عضويته ١٧٦ برلماناً، بمناسبة مرور ٧١ عاما على النكبة التي حلت بالشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨ على يد العصابات الصهيونية بعد عشرات المجازر التي ارتكبتها وأدت لاستشهاد ما يزيد على ١٥ ألف فلسطيني، وتشريد أكثر من نصف شعبنا خارج وطنه.

وأكد المجلس في رسائل متطابقة بعثها رئيسه سليم الزعنون إلى أكثر من ١١ اتحادا وجمعية برلمانية عربية وإسلامية وأفريقية وأوروبية ولاتينية ودولية، أن النتائج الكارثية للنكبة ما تزال ماثلة حتى الآن، وتترافق مع محاولات تجاوز حق تقرير المصير لشعبنا وإنكار حق عودته، وحرمانه من دولته المستقلة وعاصمتها مدينة القدس المحتلة.

وأوضح أن ذكرى النكبة لهذا العام تترافق مع تسريبات لخطط ومقترحات (صفقة القرن الأميركية) تتجاوز قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة كافة، وبشكل خاص إلغاء حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وفقا للقرار ١٩٤، وإلغاء "اونروا" الشاهدة على مأساة اللاجئين، التي أنشأها القرار ٣٠٢ لعام ١٩٤٩.

وأكد المجلس في رسائله التمسك بالحقوق الوطنية الفلسطينية غير القابلة للتصرف، وفي مقدّمتها حق العودة، وإنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها مدينة القدس وفقا للقرارات الدولية ذات الصلة، وعدم القبول بأي شكل تحويل واقع الاحتلال إلى حالة طبيعية، وتسويغ مكاسب عدوانه واحتلاله وإجراءاته، التي تتناقض مع مبادئ وقواعد وأحكام القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية المتعاقبة بهذا الخصوص.

وأوضح أن دولة الاحتلال (إسرائيل) ما تزال ماضية في جرائمها واحتلالها لشعبنا من خلال تشريعات الكنيست، وأنها ما تزال تعتبر نفسها فوق القانون الدولي، وترفض تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق شعبنا، وتمارس سياسة فرض الوقائع، بخاصة الاستيطان، على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ودعا رؤساء الاتحادات البرلمانية وأعضاءها للانضمام إلى الجهود الرامية لرفع الظلم عن شعبنا ودعم نضاله من أجل الحرية والعودة، وإجبار برلمان الاحتلال (الكنيست) على التوقف عن شرعنة الاحتلال وجرائمه وإرهابه بحق أبناء شعبنا.

كما طالبهم بإعلان التضامن الفعّلي مع شعبنا في ذكرى نكبته الحادية و السبعين وإدانة جرائم الاحتلال الإسرائيلي كافة ضده، والضغط على حكومات العالم، بخاصة الأوروبية منها لدعمه ومساعدته عملياً في التخلص من الاحتلال ليعيش حرا كريما في دولته المستقلة وعاصمتها مدينة القدس .

ودعا تلك الاتحادات الى العمل مع الأمم المتحدة ومؤسساتها لإلزام الاحتلال الإسرائيلي بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية لتحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط من خلال إنهاء احتلاله للشعب الفلسطيني وتمكينه من تقرير مصيره وعودته إلى أرضه وإقامة دولته المستقلة حسب قرارات الشرعية ذات الصلة.

وحث المجلس الاتحادات البرلمانية على الدفاع عن "الأونروا" واستمرار دورها تجاه اللاجئين الفلسطينيين لحين حل قضيتهم بموجب القرار ١٩٤، ورفض أية محاولات للمس بمهمتها في تقديم خدماتها لحوالي ٦ ملايين لاجئ.

وأعاد التأكيد على أننا نحن أصحاب البلاد الأصليين، رغم تشريد أكثر ٨٠٠ الف من أبناء شعبنا من وطنهم ومنعهم من العودة إليه، ورغم اقتراف جريمة التطهير العرقي التي ارتكبت خلالها العصابات الصهيونية اكثر من ٧٠ مجزرة، ودمرت أكثر من ٥٣١ قرية ومدينة بالكامل، إلا أن شعبنا مصمم على البقاء في أرضه حيث بلغ إجمالي تعداده في العالم مع نهاية ٢٠١٨ حوالي ١٣,١ مليون نسمة، ما يشير إلى تضاعف عدد الفلسطينيين أكثر من ٩ مرات منذ نكبة ١٩٤٨، أكثر من نصفهم (٦,٤٨ مليون) نسمة في فلسطين التاريخية (١,٥٧ مليون في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨).

وحذر من أن الخطر القادم يكمن في الأيديولوجيا الصهيونية التي ساعدت على التطهير العرقي منذ ما قبل عام ١٩٤٨، فهي ما زالت حية ومستمرة، وأن مؤيدي «الترانسفير» يعززون قوتهم يوماً بعد يوم في إسرائيل.

وحيا أبناء شعبنا في الوطن والشتات الذين خرجوا في الساحات والميادين وعواصم دول العالم تعبيرا عن تمسكهم بحقهم في العودة إلى وطنهم فلسطين، وهو حق لا يسقط بالتقادم، وهو حق فردي وجماعي كفلته قرارات الشرعية الدولية ومواثيق حقوق الإنسان الدولية، موجها تحية إجلال وإكبار لأبناء شعبنا داخل الوطن على صمودهم وثباتهم على أرضهم.



إعداد: دائرة المعلومات
وزارة الإعلام الفلسطينية

القرارات الدولية التي تؤكد شرعية عودة اللاجئين والنازحين الفلسطينيين إلى بلداتهم وقراهم التي هجروا منها

١. قرار رقم ١٩٤ بتاريخ ١١/١٢/١٩٤٨ حيث اقرت الجمعية العامة للامم المتحدة حق العودة للاجئين الفلسطينيين الى أراضيهم التي هجروا منها وحقهم بالتعويض.

٢. قرار رقم ٢٥٣٥ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٦٩: حيث أقرت الجمعية العامة للامم المتحدة بأن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين نشأت عن إنكار حقوقهم الثابتة التي لا يمكن التخلي عنها، والمقررة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٣. قرار رقم ٢٦٧٢ بتاريخ ٨/١٢/١٩٧٠: وحدد هذا القرار، بوضوحٍ أكبرَ، حقوق الشعب الفلسطيني، ونص على الاعتراف لشعب فلسطين بحق تقرير المصير والطلب مرة أخرى من إسرائيل اتخاذ خطوات فورية لإعادة المشردين، وتدعو الجمعية العامة للأمم المتحدة جميع الحكومات إلى القيام على وجه الاستعجال ببذل أسخى الجهود الممكنة لتلبية الحاجات المتوقعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وتشغيلهم.

٤. قرار رقم ٢٦٢٨ بتاريخ ٤/١١/١٩٧٠: وقد نصت إحدى فقراته على أن الجمعية العامة تعترف بأن احترام حقوق الفلسطينيين عنصر لا غنى عنه من اجل إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، ونص على أن احترام حقوق الفلسطينيين عنصر أساسي لا في التوصل للسلام فحسب، بل في إقامته وتوطيده.

٥. قرار رقم ٣٢٣٦ بتاريخ ٢٢/١١/ ١٩٧٤: وأكدت الجمعية العامة من جديد حق الفلسطينيين الثابت في العودة إلى ديارهم، وممتلكاتهم التي شردوا عنها وأقتلعوا منها، وتطالب بإعادتهم.

٦. قرار رقم ٢٧٩٢ بتاريخ ٦/١٢/١٩٧١: استنكرت الجمعية العامة في هذا القرار الترحيل القسري للاجئين من غزة، ودعت اسرائيل إلى التوقف فوراً عن هدم ملاجئ اللاجئين، وعن ترحيلهم عن أماكن سكناهم الحالية.



تطور عدد أبناء الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨

السنة	عدد الفلسطينيين
١٩٤٨	١٥٤،٩٠٠
١٩٦١	١٨٠،١٠٠
١٩٦٧	٣٢٤،١٠٠
١٩٧٢	٣٨٨،٨٠٠
١٩٨٣	٥٦٥،٢٠٠
١٩٨٥	٦١٩،٠٠٠
١٩٩٠	٧٢٨،٧٠٠
١٩٩٥	٨٢١،٢٠٠
١٩٩٦	٨٤٨،٧٠٠
١٩٩٧	٨٧٥،٦٠٠
١٩٩٨	٩٠٥،٢٠٠
١٩٩٩	٩٣٥،٦٠٠
٢٠٠٠	٩٦٩،٣٠٠
٢٠٠١	٩٧١،١٧٠
٢٠٠٢	١،٠٠١،٥٠٠
٢٠٠٣	١،٠٣١،٠٠٠
٢٠٠٤	١،٠٦١،٠٠٠
٢٠٠٥	١،٠٩٠،٩٠٠
٢٠٠٦	١،١١٨،٠٠٠
٢٠٠٧	١،١٤٦،٠٠٠
٢٠٠٨	١،١٧٢،٠٠٠
٢٠٠٩	١،٢٢٩،٩٣٦
٢٠١٠	١،٢٥٢،٠٠٠
٢٠١١	١،٢٨٠،٩٠٠
٢٠١٢	١،٣٠٨،٩٠٠
٢٠١٣	١،٣٣٥،٦٠٠
٢٠١٤	١،٣٦٦،٥٠٠
٢٠١٥	١،٣٨٣،٩٠٠
٢٠١٦	١،٥٣١،٧١١
٢٠١٧	١،٥٦٣،٣١٦
٢٠١٨	١،٥٦٨،٠٦٧



في الذكرى الـ ٧١ للنكبة يتضاعف عدد الفلسطينيين ٩ مرات

استعرضت معالي د. علا عوض، رئيس الإحصاء الفلسطيني، من خلال الأرقام والحقائق والمعطيات التاريخية والحالية من النواحي الجغرافية والديمغرافية والاقتصادية أوضاع الشعب الفلسطيني عشية الذكرى الحادية والسبعين لنكبة فلسطين التي توافق الخامس عشر من أيار، على النحو الآتي:

تطهير عرقي وإحلال سكاني وسيطرة على الأرض

شكلت أحداث نكبة فلسطين وما تلاها من تهجير مأساة كبرى للشعب الفلسطيني، لما مثلته وما زالت من عملية تطهير عرقي حيث تم تدمير وطرد شعب بكامله وإحلال جماعات وأفراد من شتى بقاع العالم مكانه، وتشريد ما يربو عن ٨٠٠ ألف فلسطيني من قراهم ومدنهم من أصل ١,٤ مليون كانوا يقيمون في فلسطين التاريخية عام ١٩٤٨ في ١،٣٠٠ قرية ومدينة فلسطينية، حيث انتهى التهجير بغالبيتهم إلى عدد من الدول العربية المجاورة إضافة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، فضلاً عن التهجير الداخلي للآلاف منهم داخل الأراضي التي أخضعت لسيطرة الاحتلال الإسرائيلي عام النكبة وما تلاها بعد طردهم من منازلهم والاستيلاء على أراضيهم.

سيطر الاحتلال الإسرائيلي خلال مرحلة النكبة على ٧٧٤ قرية ومدينة فلسطينية، حيث تم تدمير ٥٣١ منها بالكامل وما تبقى تم اخضاعه الى كيان الاحتلال وقوانينه، وقد رافق عملية التطهير هذه إقتراف العصابات الصهيونية أكثر من ٧٠ مجزرة بحق الفلسطينيين أدت إلى استشهاد ما يزيد على ١٥ ألف فلسطيني.

تضاعف عدد الفلسطينيين

بلغ عدد السكان في فلسطين التاريخية عام ١٩١٤ نحو ٦٩٠ ألف نسمة، شكلت نسبة اليهود ٨٪ فقط منهم، وفي العام ١٩٤٨ بلغ عدد السكان أكثر من مليونين، حوالي ٣١,٥٪ منهم من اليهود، وقد ارتفعت نسبة اليهود خلال هذه الفترة بفعل توجيه ورعاية هجرة اليهود الى فلسطين خلال فترة الانتداب البريطاني حيث تضاعف عدد اليهود أكثر من ٦ مرات خلال الفترة ذاتها، حيث تدفق بين عامي ١٩٣٢ و١٩٣٩ أكبر عدد من المهاجرين اليهود، وبلغ عددهم ٢٢٥ ألفاً، وتدفق على فلسطين بين عامي ١٩٤٠ و١٩٤٧ أكثر من ٩٣ ألفاً، وبهذا تكون فلسطين قد استقبلت بين عامي ١٩٣٢ و١٩٤٧ ما يقرب من ٣١٨ ألفاً، ومنذ العام ١٩٤٨ وحتى العام ١٩٧٥ تدفق أكثر من ٥٤٠ ألفاً.

وعلى الرغم من تشريد أكثر من ٨٠٠ ألف فلسطيني في العام ١٩٤٨ ونزوح أكثر من ٢٠٠ ألف غالبيتهم الى الأردن بعد حرب حزيران ١٩٦٧، فقد بلغ عدد الفلسطينيين الاجمالي في العالم في نهاية العام ٢٠١٨ حوالي ١٣,١ مليون نسمة، ما يشير الى تضاعف عدد الفلسطينيين أكثر من ٩ مرات منذ أحداث نكبة ١٩٤٨، أكثر من نصفهم (٦,٤٨ مليون) نسمة في فلسطين التاريخية (١,٥٧ مليون في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨)، وتشير التقديرات السكانية إلى أن عدد السكان نهاية ٢٠١٨ في الضفة الغربية "بما فيها القدس" ٢,٩٥ مليون نسمة، وحوالي ١,٩٦ مليون في قطاع غزة، وفيما يتعلق بمحافظة القدس فقد بلغ عدد السكان حوالي ٤٤٧ ألفاً في نهاية العام ٢٠١٨، منهم حوالي ٦٥٪ (حوالي ٢٨١ ألفا) يقيمون في مناطق القدس (J١) والتي ضمها الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام ١٩٦٧. وبناء على هذه المعطيات فإن الفلسطينيين يشكلون حوالي ٤٩٪ من السكان المقيمين في فلسطين التاريخية، فيما يشكل اليهود ما نسبته ٥١٪ من مجموع السكان ويستغلون أكثر من ٨٥٪ من المساحة الكلية لفلسطين التاريخية (البالغة ٢٧،٠٠٠ كم٢)، بما فيها من موارد وما عليها من سكان، وما تبقى من هذه المساحة لا يخلو من فرض السيطرة والنفوذ من قبل الاحتلال عليها. وتجدر الإشارة إلى أن اليهود في عهد الانتداب البريطاني استغلوا فقط ١،٦٨٢ كم٢ من أرض فلسطين التاريخية وتشكل ما نسبته ٦,٢٪.

نسبة الفلسطينيين واليهود في فلسطين التاريخية، سنوات مختارة

واقع اللاجئين

أشارت سجلات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» الى أن عدد اللاجئين المسجلين كما هو في الأول من كانون الاول للعام ٢٠١٨، حوالي ٦,٠٢ مليون، يعيش حوالي ٢٨,٤٪ منهم في ٥٨ مخيماً رسميا تابعا لوكالة الغوث الدولية تتوزع بواقع ١٠ مخيمات في الأردن، و٩ في سوريا، و١٢ في لبنان، و١٩ في الضفة الغربية، و٨ في قطاع غزة. وتمثل هذه التقديرات الحد الأدنى لعدد اللاجئين الفلسطينيين باعتبار وجود لاجئين غير مسجلين، إذ لا يشمل هذا العدد من تم تشريدهم من الفلسطينيين بعد عام ١٩٤٩ حتى عشية حرب حزيران ١٩٦٧ "حسب تعريف أونروا" ولا يشمل أيضا الفلسطينيين الذين رحلوا أو تم ترحيلهم عام ١٩٦٧ على خلفية الحرب والذين لم يكونوا لاجئين أصلا. من ناحية أخرى، أظهرت بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠١٧ أن نسبة اللاجئين الفلسطينيين تشكل ٤٣٪ من مجمل السكان الفلسطينيين المقيمين في دولة فلسطين.

قطاع غزة أكثر بقاع العالم اكتظاظا بالسكان

بلغت الكثافة السكانية في دولة فلسطين في نهاية العام ٢٠١٨ حوالي ٨١٦ فرداً/ كم٢ بواقع ٥٢٢ فرداً/كم٢ في الضفة الغربية و٥،٣٧٥ فرداً/كم٢ في قطاع غزة، علماً بأن ٦٦٪ من سكان قطاع غزة من اللاجئين، بحيث تسبب تدفق اللاجئين في تحويل قطاع غزة لأكثر بقاع العالم اكتظاظاً بالسكان، ويشار إلى أن الاحتلال الإسرائيلي اقام منطقة عازلة على طول الشريط الحدودي لقطاع غزة بعرض يزيد على ١،٥٠٠ م على طول الحدود الشرقية للقطاع وبهذا يسيطر الاحتلال الإسرائيلي على حوالي ٢٤٪ من مساحة القطاع البالغة ٣٦٥ كم٢.

حصار مستمر للقطاع

يعتبر قطاع غزة من اكثر المناطق ازدحاما وكثافة في السكان في العالم، مما ساهم بارتفاع حاد بمعدل البطالة فيه، بحيث بلغ معدل البطالة ٥٢٪، ويتبين أن معدلات البطالة السائدة كانت الأعلى بين الشباب للفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة بواقع ٧٢٪، هذا بدوره أسهم بتفاقم وضعف الواقع الاقتصادي في قطاع غزة، مما حوّل ما يزيد على نصف السكان في القطاع إلى فقراء، حيث بلغت نسبة الفقر في العام ٢٠١٧ في القطاع ٥٣٪، ويشار إلى أن نسبة الأسر التي تستخدم مصدر مياه شرب آمناً بلغت ١١٪ من الأسر في قطاع غزة حسب نتائج التعداد ٢٠١٧ بسبب تردي نوعية المياه المستخرجة من الحوض الساحلي.

١٠٠ ألف استشهدوا منذ النكبة

بلغ عدد الشهداء الفلسطينيين والعرب منذ النكبة عام ١٩٤٨ وحتى اليوم (داخل وخارج فلسطين) نحو ١٠٠،٠٠١، فيما بلغ عددهم منذ بداية انتفاضة الأقصى ١٠،٨٥٣، خلال الفترة ٢٠٠٠/٠٩/٢٩ - ٢٠١٩/٠٥/٠٧، ويشار إلى أن العام ٢٠١٤ كان أكثر الأعوام دموية حيث سقط ٢،٢٤٠ شهيداً منهم ٢،١٨١ في قطاع غزة غالبيتهم خلال العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة، أما خلال العام ٢٠١٨ فقد بلغ عددهم في فلسطين ٣١٢ منهم ٥٧ من الأطفال وثلاث سيدات، لا يزال الاحتلال الاسرائيلي يقوم باحتجاز جثامين ١٥ شهيداً.

١٧ ألف جريح منذ انطلاق مسيرات العودة في قطاع غزة

بلغ عدد الجرحى الفلسطينيين خلال العام ٢٠١٨ حوالي ٢٩،٦٠٠ ، كما تشير بيانات وزارة الصحة إلى أن عددهم في قطاع غزة بلغ ١٦،٨٠٠ منذ انطلاق مسيرات العودة يوم ٣٠ آذار ٢٠١٨، ويشار إلى أنه تم بتر أطراف ١٣٦ مواطنا، نتيجة لاعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المواطنين في مسيرة العودة وكسر الحصار شرق قطاع غزة، فيما بلغ عدد الشهداء ٢٧٢، من بينهم ٥٤ طفلا و٦ نساء ومسن، كما اكدت استشهاد ٤ مسعفين و٣ صحفيين.

١ مصادر متعددة



مليون حالة اعتقال منذ العام ١٩٦٧

بلغ عدد الأسرى في سجون الاحتلال الاسرائيلي حوالي ٥،٧٠٠ كما هو في نهاية آذار ٢٠١٩ (منهم ٢٥٠ من الأطفال و٤٧ امرأة)، أما عدد حالات الاعتقال خلال العام ٢٠١٨ حوالي ٦،٥٠٠ حالة، من بينهم ١،٠٦٣ طفلاً و١٤٠ إمرأة، كما قام الاحتلال الاسرائيلي بفرض الإقامة المنزلية على ٣٠٠ طفل في القدس منذ تشرين الأول عام ٢٠١٥ ولا زال ما يقارب ٣٦ طفلاً تحت الاقامة المنزلية حتى الآن، ومعظم الاطفال جرى اعتقالهم بعد إنهاء فترة الاقامة المنزلية عليهم والتي تراوحت بين ٦ شهور وعام.

تواصل التوسع الاستعماري للاحتلال الاسرائيلي

بلغ عدد المواقع الاستعمارية والقواعد العسكرية الإسرائيلية في نهاية العام ٢٠١٧ في الضفة الغربية ٤٣٥، منها ١٥٠ مستعمرة و١١٦ بؤرة استعمارية يقيم فيها ٦٥٣،٦٢١ مستعمراً، ٤٧٪ من المستعمرين يسكنون في محافظة القدس حيث بلغ عددهم حوالي ٣٠٦،٥٢٩ منهم ٢٢٥،٣٣٥ في القدس J١٢، وتشكل نسبة المستعمرين إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية حوالي ٢٣ مستعمراً مقابل ١٠٠، في حين بلغت أعلاها في محافظة القدس حوالي ٧٠ مستعمراً مقابل ١٠٠ فلسطيني. وعزل جدار الضم والتوسع أكثر من ١٢٪ من مساحة الضفة الغربية، مما أدى الى فرض قيود على نحو ١،٩ مليون نسمة يعيشون في مناطق قريبة من الجدار و/أو المستعمرات، نحو ٤٠٠ ألف نسمة منهم يعيشون في مناطق (ج). أضف إلى ذلك أن جدار الضم والتوسع الذي يحيط بالقدس يبلغ طول الجزء المكتمل منه ٩٣ كم ويعزل حوالي ٨٤ كيلومتراً مربعاً من مساحة محافظة القدس، في حين يبلغ طول الجزء غير المكتمل ٤٦ كم وسيعزل حوالي ٦٨ كيلومتراً مربعاً من مساحة محافظة القدس.

بلغت مساحة مناطق النفوذ في المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية ٥٤١،٥ كيلو متر مربع كما هو الحال في نهاية العام ٢٠١٨، وتمثل ما نسبته حوالي ١٠٪ من مساحة الضفة الغربية، فيما تمثل المساحات المصادرة لأغراض القواعد العسكرية ومواقع التدريب العسكري حوالي ١٨٪ من مساحة الضفة الغربية، مما يحرم المزارعين والرعاة الفلسطينيين من الوصول إلى مزارعهم ومراعيهم، كما يضع الاحتلال الإسرائيلي كافة العراقيل لتشديد الخناق والتضييق على التوسع العمراني للفلسطينيين، بخاصة في القدس والمناطق المصنفة (ج) في الضفة الغربية والتي ما زالت تقع تحت سيطرة الاحتلال الاسرائيلي الكاملة.

نهب الأراضي الزراعية

تبلغ مساحة الأراضي المصنفة على أنها عالية أو متوسطة القيمة الزراعية في الضفة الغربية حوالي ٢،٠٧٢ ألف دونم، وتشكل حوالي ٣٧٪ من مساحة الضفة الغربية، لا يستغل الفلسطينيون منها سوى ٩٣١،٥ ألف دونم وتشكل حوالي ١٧٪ من مساحة الضفة الغربية، وتعتبر انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي أحد أهم أسباب عدم استغلال الأراضي الزراعية في الضفة الغربية، حيث تشكل المناطق المصنفة (ج) حوالي ٦٠٪ من مساحة الضفة الغربية والتي ما زالت تقع تحت سيطرة الاحتلال الاسرائيلي الكاملة، الأمر الذي أدى الى حرمان الكثير من المزارعين من الوصول الى أراضيهم وزراعتها أو العناية بالمساحات المزروعة فيها مما أدى الى هلاك معظم المزروعات في هذه المناطق، بالاضافة الى تجريف المزروعات واقتلاع الأشجار حيث قام الاحتلال الإسرائيلي بتجريف واقتلاع ٧،١٢٢ شجرة خلال العام ٢٠١٨، وبذلك يبلغ عدد الأشجار التي تم اقتلاعها أكثر من مليون منذ العام ٢٠٠٠ حتى نهاية العام ٢٠١٨، وتم تحويل آلاف الدونمات للمستعمرين لزراعتها حيث بلغت المساحة المزروعة في المستعمرات الإسرائيلية في العام ٢٠١٨ حوالي ١١٠ آلاف دونم غالبيتها من المزروعات المروية.

مصادرة مستمرة للأراضي

استغل الاحتلال الإسرائيلي تصنيف الأراضي حسب اتفاقية أوسلو (أ، ب، ج) لإحكام السيطرة على أراضي الفلسطينيين، بخاصة في المناطق المصنفة (ج)٣ والتي تبلغ

٢ تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمه الاحتلال الاسرائيلي اليه عنوة بعيد احتلاله الضفة الغربية عام ١٩٦٧.

٣ منطقة ج: وهي المناطق التي تخضع بالكامل لسيطرة الاحتلال الإسرائيلي على الأمن والتخطيط والبناء.

مساحتها ٣،٣٧٥ ألف دونم، حيث تبلغ مساحة الأراضي التي يستغلها الاحتلال الإسرائيلي بشكل مباشر في المناطق المصنفة (ج) حوالي ٢،٦٤٢ ألف دونم وتشكل ما نسبته ٧٦٪ من مجمل المساحة المصنفة (ج)، فيما تبلغ المساحة المصنفة (أ)[٤] حوالي مليون دونم، وتبلغ المساحة المصنفة (ب)[٥] حوالي ١،٠٣٥ ألف دونم، وتبلغ المساحة المصنفة «أخرى» حوالي ٢٥٠ ألف دونم وتشمل (محميات طبيعية و J١ و H٢٦ في الخليل، ومساحات مناطق غير مصنفة)، وقد صادق الاحتلال الاسرائيلي خلال العام ٢٠١٨ على مصادرة نحو ٥٠٨ دونمات من أراضي الفلسطينيين، بالإضافة الى الاستيلاء على مئات الدونمات الخاصة بهم من خلال توسيع الحواجز الإسرائيلية وإقامة نقاط مراقبة عسكرية لحماية المستعمرين.

القدس: تهويد مكثف وممنهج

استمر الاحتلال الاسرائيلي في نهج هدم المنازل الفلسطينية ووضع العراقيل والمعوقات لإصدار تراخيص البناء للفلسطينيين وتجريد الأرض من أصحابها، حيث هدم الاحتلال الاسرائيلي ٢١٥ مبنى في محافظة القدس، مما أدى الى تهجير ٢١٧ فلسطينياً منهم ١١٠ أطفال، كما قام الاحتلال الاسرائيلي في العام ٢٠١٨ بإصدار أوامر ترحيل ١٢ تجمعاً بدويا شرقي القدس تضم حوالي ١،٤٠٠ فلسطينياً ضمن الجهود الرامية لتهويد القدس، وخلال العام ٢٠١٨ قام الاحتلال الاسرائيلي بترخيص بناء ٥،٨٢٠ وحدة استعمارية.

دمر الاحتلال الاسرائيلي ٤٧١ مبنى خلال العام ٢٠١٨، منها حوالي ٤٦٪ في محافظة القدس، وتوزعت المباني المهدومة بواقع ١٥٧ مبنى سكنياً و٣١٤ منشأة، كما أصدر الاحتلال الاسرائيلي خلال العام ٢٠١٨ أوامر بهدم ٥٤٦ مبنى في الضفة الغربية والقدس، في الوقت الذي تزداد حاجة الأسر الفلسطينية للوحدات السكنية، حيث أفادت معطيات مسح ظروف السكن ٢٠١٥، أن حوالي ٦١٪ من الأسر في فلسطين تحتاج إلى بناء وحدات سكنية جديدة خلال العقد القادم.

٢٢٪ من المياه المتاحة يتم شراؤها من «ميكروت» الإسرائيلية

تسهم الإجراءات الإسرائيلية بالحد من قدرة الفلسطينيين على استغلال مواردهم الطبيعية، بخاصة المياه وإجبارهم على تعويض النقص بشراء المياه من شركة المياه الإسرائيلية «ميكروت»، حيث وصلت كمية المياه المشتراة للاستخدام المنزلي ٨٣ مليون متر مكعب عام ٢٠١٧، وهي تشكل ما نسبته ٢٢٪ من كمية المياه المتاحة التي بلغت ٣٧٥ مليون م٣، بالإضافة إلى ٢٣،٥ مليون م٣ مياه متدفقة من الينابيع الفلسطينية و٢٦٤,٥ مليون م٣ مياه متدفقة من الآبار الجوفية، و٤ ملايين م٣ مياه شرب محلاة.

٧٧٪ من المياه المتاحة مأخوذة من الجوفية والسطحية

تعتبر نسبة المياه المستخرجة من المياه الجوفية والسطحية مرتفعة نسبة إلى المياه المتاحة في فلسطين، حيث بلغت هذه النسبة حوالي ٧٧٪ للعام ٢٠١٧، ناهيك عن أن الاحتلال الإسرائيلي يحرم الفلسطينيين من استغلال حقهم من مياه نهر الأردن منذ العام ١٩٦٧ والتي تقدر بحوالي ٢٥٠ مليون م٣ سنويا. من جانب آخر بلغت كمية المياه المضخوخة من آبار الأحواض الجوفية (الحوض الشرقي، والحوض الغربي، والحوض الشمالي الشرقي) في الضفة الغربية للعام ٢٠١٧ نحو ٨٦ مليون م٣.

بلغت كمية المياه المستخرجة من الحوض الساحلي في قطاع غزة ١٧٨,٧ مليون م٣ عام ٢٠١٧، وتعتبر هذه الكمية ضخاً جائراً، علما بأن مقدار الضخ الآمن وطاقة الحوض المستدامة هي ٥٠-٦٠ مليون م٣ فقط، مما أدى إلى عدم توافق أكثر من ٩٧٪ من نوعية المياه التي يتم ضخها من الحوض الساحلي مع معايير منظمة الصحة العالمية، والذي يؤدي بدوره إلى نضوب مخزون المياه الجوفية حيث وصل مستوى المياه الجوفية في الخزان الساحلي إلى ١٩ متراً تحت مستوى سطح البحر.

٤ منطقة أ: وهي المناطق التي تخضع أمنيا وإداريا بالكامل للسيادة الفلسطينية.

٥ منطقة ب: وهي المناطق التي تخضع إداريا للسيادة الفلسطينية، وتتشارك أمنياً مع الاحتلال الاسرائيلي.

٦ (H2): وهي المناطق التي تخضع إداريا للسيادة الفلسطينية، وتخضع أمنيا لسيطرة الاحتلال الإسرائيلي في مدينة الخليل.

المصادر:

١. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠١٨: المستعمرات الاسرائيلية في الضفة الغربية ٢٠١٧. رام الله - فلسطين.

٢. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٩. تقديرات منقحة مبنية على النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠١٧. رام الله - فلسطين.

٣. مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، الكتاب الإحصائي السنوي الإسرائيلي. القدس، ٢٠١٨.

٤. هيئة مقاومة الجدار والاستيطان ٢٠١٩، ملخص لأبرز الانتهاكات الاسرائيلية في فلسطين، ٢٠١٨. رام الله- فلسطين

٥. هيئة شؤون الأسرى والمحررين، التقرير السنوي ٢٠١٨.

٦. مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق، حصاد الانتهاكات الإسرائيلية للعام ٢٠١٨. رام الله ٢٠١٩.

٧. التجمع الوطني لأسر الشهداء، قاعدة بيانات أسر الشهداء، ٢٠١٩، بيانات غير منشورة.



المجلس الوطني الفلسطيني:
شعبنا بحاجة لمؤتمرات دولية تخلصه من الاحتلال

أكد المجلس الوطني الفلسطيني أن الشعب الفلسطيني بحاجة لمؤتمرات دولية تكون نتيجتها إزالة الاحتلال الإسرائيلي بكافة آثاره من أراضي الدولة الفلسطينية بعاصمتها مدينة القدس وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وليس بحاجة لمؤتمرات تدعو للتعايش مع جرائم وإرهاب هذا الاحتلال العنصري، وتطيل من أمده.

وحذر المجلس في بيان صدر عنه الاربعاء ٢٠١٩/٥/٢٢، من التماهي والانخداع بدعوة إدارة ترمب لعقد ورشة عمل اقتصادية لدعم السلام والازدهار في الأراضي الفلسطينية في البحرين يومي ٢٥ و٢٦ حزيران ٢٠١٩، تحت ادعاءات كاذبة ومخادعة، حيث مارست هذه الإدارة كل شيء للاستثمار في كل ما يشجع الاستيطان والاحتلال، باستثناء السلام والالتزام بقواعد القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية التي يجب أن تعتمد عليها خطتها للسلام في الشرق الأوسط.

وأكد المجلس أن مثل هكذا مؤتمرات ودعوات هدفها الحقيقي إضفاء الشرعية على العدوان الأمريكي الذي بدأ على الحقوق الفلسطينية منذ ديسمبر ٢٠١٧ بالاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال ونقل السفارة إليها، ومحاولة إلغاء قضية اللاجئين واعتبار الاستيطان شرعيا، وإغلاق مكتب منظمة التحرير بواشنطن وغيرها من الخطوات غير الشرعية.

وشدد المجلس إننا بحاجة لإزالة الاحتلال الإسرائيلي لكي يتحرر الاقتصاد الفلسطيني من التبعية والإلحاق، ولكي يتمكن الشعب الفلسطيني من التحكم بقدراته وموارده وثرواته الطبيعية والاقتصادية، وأن شعبنا قادر بخبرات أبنائه على استثمار كافة موارده وخلق التنمية الكفيلة بأن يعيش حياة كريمة بعيدة عن الابتزاز والمساواة.

وأضاف المجلس أن أي تبرير بالمشاركة في هذه الورشة بحجة الإسهام في رفع المعاناة عن كاهل شعبنا، ما هي إلا حجج ومبررات بعيدة عن السبب الحقيقي والأهداف التي تخطط لها إدارة ترامب ودولة الاحتلال في بيع الوهم للشعب الفلسطيني ولشعوب المنطقة، وتصفية الحقوق الفلسطينية في تقرير المصير والعودة وإقامة الدولة بعاصمتها مدينة القدس.

وأكد المجلس أنه لن يكون هناك تعايش مع الاحتلال، وأن التنمية والاستثمار وتحسين مستوى المعيشة حقوق لشعبنا، لن تتحقق إلا بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لدولته بعاصمتها مدينة القدس، وحل قضية اللاجئين وفقاً للقرار الأممي ١٩٤.

ودعا المجلس الوطني الاتحاد البرلماني العربي والبرلمان العربي واتحاد البرلمانات الإسلامية للإعلان عن مواقفها بشكل صريح برفض كافة الخطط وورش العمل والدعوات التي تنتهك قرارات القمم العربية والإسلامية وقرارات البرلمانات العربية والإسلامية التي تحرّم أي شكل من أشكال التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي.

بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حول مؤتمر المنامة

توقفت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في اجتماعها التشاوري الذي عقد في منظمة التحرير بتاريخ ٢٠١٩/٥/٢٦ أمام دعوة الإدارة الأميركية لعقد ورشة (مؤتمر) بعنوان «السلام من اجل الازدهار» في المنامة، وأكدت أن الهدف الذي تسعى إليه الإدارة الأمريكية من مثل هذا المؤتمر البدء بتطبيق صفقة القرن بجانبها الاقتصادي بعد أن خطت خطوات واسعة في تطبيق الصفقة في جانبها السياسي من خلال جملة من القرارات والتدابير والخطوات، التي من شأنها تكريس الاحتلال وشطب حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية المشروعة غير القابلة للتصرف، وأكدت معارضتها الحاسمة لعقد هذا المؤتمر ودعت جميع الدول والهيئات والكيانات السياسية والاقتصادية المدعوة للمشاركة بالمؤتمر إلى احترام موقف الإجماع الفلسطيني وعدم المشاركة في هذا المؤتمر، وأنها لم تكلف أي جهة بالتفاوض نيابة عن الشعب الفلسطيني. ودعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية جميع الدول العربية التي وافقت على حضور ورشة عمل المنامة، إلى إعادة النظر في مواقفها والثبات على قرارات قمة الظهران، قمة القدس٢٠١٨، قمة تونس عام (٢٠١٩)، ومبادرة السلام العربية بدون تغيير أو تبديل، وثمنت اللجنة التنفيذية الإجماع الفلسطيني على رفض المخططات الأمريكية الهادفة لاستبدال مبدأ الأرض مقابل السلام بمبدأ الازدهار والمال مقابل السلام، والتمسك بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وعلى رأسها الحق في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة بعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وحق العودة استنادا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ والإفراج عن الأسرى وحل قضايا الوضع النهائي كافة استنادا لقرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة، كما أنها تنظر بخطورة إلى محاولة إدماج إسرائيل اقتصاديا وسياسياً وامنياً في المنطقة مع استمرار احتلالها وضمها اللا شرعي أراضي عربية وفلسطينية.

وشددت اللجنة التنفيذية على أن ما تيسمى صفقة القرن ما هي إلا خطة أمريكية بدىء بتنفيذها بالإعلان عن القدس عاصمة لإسرائيل وبنقل سفارتها إليها ، وإعلان الجولان العربية السورية المحتلة تحت السيادة الإسرائيلية، وتشريع الاستيطان وإسقاط اصطلاح (المحتلة)، من أدبيات الإدارة الأمريكية وإسقاط حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وحقه في إقامة دولته تنفيذا لقانون القومية العنصري وإغلاق مفوضية «م.ت.ف» في واشنطن والقنصلية الأمريكية في القدس العاملة في خدمة الشعب الفلسطيني منذ عام ١٨٤٤ إضافة إلى اعتبار سيطرة إسرائيل الأمنية المطلقة برا وبحرا وجوا أساسا لهذه الخطة.

ان منظمة التحرير الفلسطينية وهي تستذكر الذكرى الـ (٧١) لنكبة الشعب الفلسطيني، لتدعو دول العالم اجمع لرفض هذه الخطط الأمريكية الهادفة إلى تدمير القانون الدولي والشرعية الدولية وجميع المرجعيات التي أسست إلى قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات العلاقة واستبدالها بتشريع الاحتلال الإسرائيلي وإخضاع الشعب الفلسطيني الدائم تحت مسميات مختلفة.

تثمن اللجنة التنفيذية الإجماع الوطني الذي التف حول موقف سيادة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين ومواقف الفصائل والفعاليات الفلسطينية كافة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والشخصيات الوطنية وتدعو الى الإسراع في تنفيذ اتفاق ١٢ أكتوبر ٢٠١٧ لإزالة أسباب الانقسام وصولا إلى إجراء انتخابات عامة حرة ونزيهة، إذ أن إرادة الشعب الفلسطيني ووحدته نقطة ارتكاز الحياة السياسية الفلسطينية.

وتؤكد اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير على وحدة الشعب الفلسطيني وتمسكه بحقوقه الوطنية المشروعة أيا كان مكان تواجده، بخاصة في مخيمات اللجوء في الوطن والمنافي، كما تحيي الصمود الأسطوري لأسرانا البواسل ونضالهم المستمر ضد السجان الإسرائيلي وكذلك تضحيات أبناء شعبنا في عاصمتنا الأبدية القدس الشرقية.

وتعود اللجنة التنفيذية لتؤكد دعوتها لعقد مؤتمر دولي كامل الصلاحيات تحت مظلة الأمم المتحدة وبمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي والدول العربية ودول البريكس واليابان على أساس القانون الدولي والشرعية الدولية بما يضمن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتجسيد استقلال دولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧ بعاصمتها القدس الشرقية، بجدول زمني محدد واليات تنفيذ بضمانات دولية.

المجد والخلود للشهداء، الحرية للأسرى، الشفاء للجرحى، وعاشت فلسطين.



أسئلة استراتيجية على أجندة صفقة القرن الامريكية..

بقلم: نواف الزرو
كاتب مختص بالشؤون الفلسطينية

يجمع الفلسطينيون على انها صفعة ونكبة جديدة تصفي الملفات والحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني.

وهل تقدم الصفقة فعلا حلا تاريخيا يلبي المطالب الوطنية الفلسطينية؟!

واضح من المؤشرات المتزايدة ان الادارة الامريكية لا تكترث لموقف ومطالب الفلسطينيين، اذ هدد كوشنير -مبكرا جدا- في تصريح له مع صحيفة القدس- ٢٠١٨-٦-٢٤- الرئيس ابا مازن «إنه إذا لم يكن الرئيس الفلسطيني مستعدًا للعودة إلى المفاوضات، فإن الإدارة الأميركية ستقوم «بنشر الخطة (صفقة القرن) علانية» متجاوزة القيادة الفلسطينية. وقال في رسالة تحريضية مباشرة للشعب الفلسطيني: «لا تدعو قيادتكم ترفض خطة لم ترها بعد».

يضاف الى ذلك جملة كبيرة من المواقف والتصريحات الامريكية الاخرى التي يستشف منها ان الادارة الامريكية تهمش المطالب الفلسطينية لصالح المطالب والاجندات الاسرائيلية.

ونعود للمضامين الجوهرية للصفقة:

- فبعد ان منح ترامب القدس عاصمة لـ«اسرائيل»، لم يعد موضوع القدس مطروحا على الطاولة، وعلى الفلسطينيين والعرب والمسلمين ان يسقطوها من حساباتهم!

- وماذا عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين الى وطنهم وممتلكاتهم المسروقة والمنهوبة والمهودة؟

كما كل المشاريع والمقترحات الامريكية السابقة كأنها كتبت بأيد اسرائيلية!

تحت سطوة التهديدات الابتزازية الامريكية، والغطرسة الاسرائيلية المدعومة بالسياسات الامريكية المنحازة على نحو سافر لم يسبق له مثيل للمشاريع والمخططات الاسرائيلية في القدس وفلسطين والمنطقة، نتابع جولة المبعوثين الامريكيين في المنطقة، الذين يسعون الى تهيئة المناخات العربية والاقليمية تمهيدا لإعلانها قريبا جدا والمسألة مسألة وقت ومناخات ايجابية كما يقولون.

فإلى اي مدى يا ترى اصبحت المناخات العربية ناضجة لتمرير الصفقة؟ وماذا عن الموقف الفلسطيني من الصفقة؟

فلسطينيا تتحدث مختلف المصادر الفلسطينية والاسرائيلية معها عن «إجماع وطني سياسي فلسطيني» على رفض الصفقة بمعطياتها ومضامينها المتسربة.

وفي المناخات العربية والاقليمية تتحدث المصادر الاعلامية الاسرائيلية عن تجاوب عربي نسبي -لكن يبدو انه واسع- مع مضامين الصفقة بدون تحديد التفاصيل مع الاشارة في الغالب الى موافقة السعودية ودول الخليج على الصفقة.

وفي جوهر الصفقة، ما مضامين وخطوط الصفقة التاريخية التي يقول الامريكان انها صفقة القرن التي ستضمن حلا تاريخيا ونهائيا بين الفلسطينيين والاسرائيليين، بينما



- وأين ستقام الدولة الفلسطينية العتيدة حسب الصفقة؟
- وأين ستكون عاصمة الدولة بعد ان «منح الرئيس ترامب القدس عاصمة موحدة لإسرائيل»؟
- وما حدود دولة الاحتلال وحدود دولة فلسطين؟
- وهل سينسحب جيش ومستعمرو الاحتلال من كامل الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ على سبيل المثال؟
- وهل سينسحب الجيش الاسرائيلي من حدود نهر الاردن؟
- وهل سيتم تفكيك واجتثاث كتل المستعمرات اليهودية المنتشرة في القدس والخليل ونابلس وكامل جسم الضفة الغربية؟
- وهل ستقوم الدولة الفلسطينية -فرضا- على كامل اراضي الضفة وغزة؟
- أم ان الضفة ستبقى حتى نهر الاردن تحت السيطرة الاسرائيلية الاحتلالية الى الابد، بينما ستتم تصفية القضية والحقوق في اطار الصفقة التي تتحدث المصادر عن انها تعرض دولة فلسطينية على ارض غزة وجزء من ارض سيناء.
- أم ستبقى غزة عرضة للحروب والغزوات الاسرائيلية الى ما لا نهاية؟
- وماذا في الخلاصة الاستراتيجية عن الاستقلال والسيادة والحرية الفلسطينية، هل ستمنح الصفقة الاستقلال والسيادة والحرية للشعب الفلسطيني؟

أسئلة استراتيجية كثيرة متزايدة على اجندة الصفقة واعتقد ان الاجوبة عنها باتت واضحة من خلال جملة التسريبات اليومية عن مضامين الصفقة.

ولكن، الى جانب كل ذلك، وفي صميم خطوط الصفقة فقد كشفت صحيفة هآرتس العبريّة مبكرا ايضا (٢٣/٦/٢٠١٨) النقاب عن «أنّ خطة الرئيس الأمريكيّ ترامب المرتقبة تتضّمن -وفق ترجمة للصحافي زهير اندراوس- عرض قرية أبو ديس عاصمة للدولة الفلسطينية المفترضة بدلاً من مدينة القدس (وهو ما سبق أن سُرِّب في أكثر من وسيلة إعلام عالميّة وحتى إسرائيليّة)، في مقابل انسحاب إسرائيليٍّ من ٣ إلى ٥ قرى من بلداتٌ عربية واقعة شماليّ المدينة المقدّسة وشرقيّها، على أنْ تبقى البلدة القديمة تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيليّ. وأشارت "هآرتس"، التي اعتمدت على مصادر أمريكيّة وإسرائيليّة مُتطابقة، أشارت إلى أنّ "صفقة القرن" لا تتضمن إخلاء البؤر الاستيطانيّة في الضفّة الغربيّة المُحتلّة، بما في ذلك المستوطنات التي تُسمّى بحسب المُعجم الصهيونيّ المعزولة، وعلى أنْ تبقى منطقة الأغوار تحت السيطرة الكاملة للاحتلال الإسرائيليّ. واستناداً إلى ذلك، رأت الصحيفة أنّ الدولة الفلسطينية، وفق "صفقة القرن"، ستكون "دولة ناقصة"، ومن دون جيش أو أسلحة ثقيلة، مقابل حزمة من الحوافز المادية الضخمة المقدّمة من السعودية ودول خليجيّة أخرى. وتابعت الصحيفة إنّه بحسب مسؤولين كبارٍ في البيتّ الأبيض، فإنّ واشنطن عاقدة العزم على نشر تفاصيل الخطّة بعد عرضها على زعماء المنطقة، مُوضحةً أنّ هذا النشر سيُلزم نتنياهو ورئيس السلطة الفلسطينيّة، محمود عبّاس، بالردّ بشكل علنيٍّ على المبادئ التي ستتضمّنها المُبادرة الأمريكيّة.

يضاف الى كل ذلك، فإن مختلف المصادر تتحدث عن: كيف يمكن تحسين الاوضاع المعيشية لأهل غزة، وليس عن استقلال غزة مثلا أو عن اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وكأن القصة تتعلق بتحسين الاوضاع المعيشية والانسانية في غزة!

إذن، يتبين لنا من خلال المعطيات المتسربة او من خلال التصريحات المتراكمة او من خلال قراءة السياسات والاجندات الاسرائيلية الامريكية المتناسقة، ان صفقة القرن التاريخية المزعومة لا تقدم عمليا شيئا حقيقيا للشعب العربي الفلسطيني صاحب الارض والتاريخ والحضارة والحقوق المتراكمة، ولا تقدم حلا شافيا لأي من الاسئلة الاستراتيجية اعلاه، بل لا تقدم ما يلبي الحد الادنى من الطموحات الوطنية الفلسطينية.

بل ان الصفقة كأنها كتبت بأيد اسرائيلية تماما كسابقاتها من الصفقات والمقترحات الامريكية المتراكمة من عهد بوش الاب، فالرئيس كلينتون، فبوش الابن، ثم اوباما، واخيرا ترامب!

والخلاصة المفيدة في ضوء كل ذلك: أننا أمام سياسات امريكية عابرة للإدارات الامريكية وعابرة للرؤساء الامريكان.. سياسات منحازة على نحو سافر لـ«اسرائيل»، وليس من المنتظر ان تتغير هذه السياسات العدائية السافرة للامة العربية والقضية الفلسطينية إلا بقدر الحضور والفعل العربي الحقيقي والجاد.



وعـد تـرامـب بـلـفـور جـديـد لاسـتـمـرار الـنـكـبـة

بقلم: تيسير نصر الله
عضو المجلس الوطني الفلسطيني

يُحيي الشعب الفلسطيني عموماً، وأبناء المخيمات واللاجئون على وجه الخصوص، ذكرى النكبة الواحدة والسبعين بمزيد من الإصرار والعزيمة على التمسك بالحقوق الوطنية الراسخة رسوخ الجبال، في عقول كل الفلسطينيين، وبنفس الوقت تزداد الضغوط وتحاك المؤامرات ضد قضية شعبنا الفلسطيني في محاولة جديدة لشطب حقوقنا وتصفيتها والنيل من إرادتنا، بخاصة مع التقاء المصالح الإسرائيلية والأمريكية، والسعي إلى تجاوز القرارات الدولية الخاصة بفلسطين التي أقرتها المنظمات الدولية وعلى رأسها الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، وتأتي هذه التطورات الخطيرة في ظل انشغال العديد من الدول العربية والإسلامية بقضاياها الداخلية والمشاكل المفتعلة، وقيام بعض هذه الدول بفتح أبوابها لحالة غير مسبوقة من التطبيع مع عدو الأمتين العربية والإسلامية الذي يحتل جزءا من أرضها في فلسطين ولبنان وسوريا، والسعي لخلق «عدو» جديد وصناعة تحالفات جديدة، تصبّ جميعها في خدمة المشروع الاستعماري الإسرائيلي، للاستمرار في نهب ثروات شعوب الأمتين العربية والإسلامية.

ولعل أحدث هذه المؤامرات هي صفقة القرن، أو ما أطلق عليها الخطة الأمريكية للسلام، والتي بدأ الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بتنفيذها قبل ان يتم نشرها، ولقد مست هذه الصفقة كل مكونات القضية الفلسطينية المقدسة، وضربت كل القرارات الدولية الخاصة بفلسطين، وكأنها، وهي كذلك، تشبه الوعد الذي قطعه وزير خارجية بريطانيا بلفور للملياردير اليهودي روتشيلد عام ١٩١٧م بمنحه وطناً قومياً لليهود في فلسطين، فقد أعطى من لا يملك لمن لا حق له ولا يستحق أرض فلسطين، وجرّاء هذا الوعد حدثت النكبة وتشرّد الشعب الفلسطيني، واغتصبت فلسطين على أيدي عصابات الحركة الصهيونية المجرمة، التي ارتكبت المجازر تلو المجازر بحق أبناء الشعب الفلسطيني الآمن في وطنه، كل ذلك حدث بدعم وتواطؤ من حكومة بريطانيا.

وها هو التاريخ يعيد نفسه من جديد، مع تغير في الجهة التي قطعت الوعد الجديد «وعد ترامب»، حين أصدر قراراً باعتبار القدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي، ونقل سفارة بلاده إليها، وطالب بإلغاء وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين « أونروا » وعمل على تجفيف مواردها المالية، وطالب الدول بعدم دفع الأموال لصندوق الوكالة، كي تصل إلى درجة الإفلاس وتوقف برامجها في مخيمات اللاجئين وأماكن سكناهم، وشرعنة الاستيطان الإسرائيلي في أراضي الضفة الغربية المحتلة في محاولة مكشوفة لضم المستوطنات إلى الكيان الصهيوني الغاصب، كما حدث مع الجولان السورية المحتلة حين اتخذ قراراً بضمها إلى «إسرائيل»، هذه هي معالم صفقة القرن التي يُبشرّ بها ترامب، وهي تشكل خطرا وجوديا جديدا على القضية الفلسطينية برمتها، وتلغي ما كان يسمى «حل الدولتين» إلى الأبد، فعلى أي بقعة من الأرض ستقام الدولة الفلسطينية؟ إن هذا الوعد الصفقة والصفعة في آن معاً، جاء لينسف كل الجهود الدولية التي قامت عليها عملية السلام.

لقد فاجأ موقف القيادة الفلسطينية الرافض لصفقة القرن الإدارة الأميركية، ويبدو أنها لم تكن تضع هذا الموقف

في الحسبان، ولعلها كانت تراهن على حالة الانقسام الفلسطيني الذي سبّب ضعفاً وشرخاً في الساحة الفلسطينية، بعد أن راهنت على حالة الضعف العربي وتساوق البعض معها؛ لكن صلابة موقف الرئيس ابو مازن ومعه حركة فتح وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية أفشلت هذا الرهان، وحالت دون دخول أطراف أخرى لدعم الصفقة؛ ولعلّ موقف بعض الدول الأوروبية والصين وروسيا واليابان، إضافة لموقف بعض الدول العربية والإسلامية تجاه دعم صندوق «أونروا» كان حاسماً باتجاه انحياز العالم لاستمرار عمل الوكالة باعتبارها أحد شهود نكبة اللاجئين الفلسطينيين؛ وعملها مرهون بالحل العادل لقضيتهم. لقد انحاز العالم لصالح قراراته التي أصدرها عبر عشرات السنين والتي نصّت على اعتبار الأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧م أراضي محتلة، وأن حل قضية اللاجئين الفلسطينيين يأتي من خلال تنفيذ القرار الأممي رقم ١٩٤ بعودة اللاجئين إلى ديارهم التي طُردوا منها عام ١٩٤٨م وتعويضهم؛ وأن القدس عاصمة الدولة الفلسطينية التي يجب أن تقام في حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧م، وأن الاستيطان الإسرائيلي غير شرعي، لذا فإن إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي لا يتم إلا عبر تنفيذ قرارات المجتمع الدولي وليس التنكر لها وتجاوزها بأفكار وصفقات لا تخدم إلاّ بقاء الاحتلال الإسرائيلي على الأرض الفلسطينية.

إن الرد على صفقة القرن وقانون العنصرية الإسرائيلي يكون بإنهاء الانقسام وتنفيذ اتفاق القاهرة عام ٢٠١٧، واتخاذ حركة حماس موقفاً واضحاً برفض كل ما يترتب على هذه الصفقة المؤامرة، فالقضية الفلسطينية سياسية بامتياز وليست قضية اجتماعية أو إنسانية أو إغاثية أو اقتصادية، فلا حل لها إلا الحل السياسي المبني على قرارات الشرعية الدولية، الأمر الذي يُحتّم على المجتمع الدولي أخذ المبادرة لعزل الإدارة الأمريكية وإفشال صفقتها، والضغط على الحكومة الإسرائيلية لتذعن لإرادة المجتمع الدولي، من خلال الدعوة لعقد مؤتمر دولي تشارك به الدول الكبرى، وإلاّ فإن المنطقة ستبقى في دائرة الصراع والحروب مما سيؤثر على السلم والأمن الدوليين.

وفي ذكرى النكبة الحادية والسبعين يُجدد الشعب الفلسطيني عهده بعدم التنازل عن حقوقه الوطنية المشروعة مهما طال أمد الصراع، فلا حل إلاّ الحل الفلسطيني، ولا سلام إلاّ السلام الفلسطيني، ولا استقرار في المنطقة إلا بعد نيل الشعب الفلسطيني حقوقه كاملة غير منقوصة.

المجلس الوطني بذكرى النكسة:
شعبنا وقيادته متمسكون بحقهم الأزلي في فلسطين وسيفشلون مؤامرات تصفية قضيتهم

أكد المجلس الوطني الفلسطيني أن شعبنا وقيادته صامدون في وجه المؤامرة، ومتمسكون بحقهم الأزلي بالعودة والدولة بعاصمتها مدينة القدس، وسيفشلون كافة الخطط والمشاريع التي تهدف لتصفية قضيتهم.

وقال المجلس في بيان صدر عنه بمناسبة مرور ٥٢ عاما على نكسة حزيران عام ١٩٦٧، التي احتلت إسرائيل فيها ما تبقى من الأرض الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة بما فيها مدينة القدس الشرقية)، والجولان السورية، وسيناء المصرية: لا سلام ولا أمن ولا استقرار إلا بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وعودة اللاجئين إلى ديارهم وفقا للقرار ١٩٤.

وأكد أن طريق السلام والاستقرار والازدهار في المنطقة يمر أولاً بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين تنفيذا لقرارات الشرعية الدولية، وليس الالتفاف نحو بدائل اقتصادية ومؤتمرات وصفقات تعتمد على أفكار واحلام توراتية لفريق المستوطنين في إدارة ترامب خدمة لأحلام اليمين الإسرائيلي بزعامة حكومة نتنياهو.

وأكد أنه بعد اثنين وخمسين عاما على احتلالها، فإن مدينة القدس وأهلها -مسلمين ومسيحيين- صامدة في وجه العدوان والتهويد بأشكاله المختلفة، ولن تستسلم لإدارة ترامب وقراراته العدوانية بالاعتراف بها عاصمة لدولة الاحتلال.

ودعا المجلس، الأمم المتحدة لتنفيذ قراراتها الخاصة بالقضية الفلسطينية، وعدم الوقوف موقف المتفرج على استمرار الاحتلال وجرائمه بحق شعبنا، وانه آن الأوان للمجتمع الدولي لمحاسبة إسرائيل على جرائمها وانتهاكاتها للقرارات الدولية، وعدم التزامها بالمواثيق والمعاهدات التي تقوم عليها العلاقات بين الأمم المتحضرة.

وجدد المطالبة بتوفير الحماية الدولية لشعبنا وارضنا من الإرهاب العسكري الإسرائيلي، ومن إرهاب المستوطنين الذين يواصلون عدوانهم اليومي على أبناء شعبنا في مدنه وقراه ومخيماته.

كما ذكّر برلمانات العالم واتحاداته بأن إسرائيل ما تزال تحتل فلسطين وتعمل بكافة الوسائل للسيطرة على أرضها وتغيير معالمها، وتمارس جرائم القتل والاعتقال والتطهير العرقي وتنتهك قرارات الشرعية الدولية ومواثيق حقوق الإنسان، لذلك تقع على عاتق البرلمانات الحرة ودولها مسؤولية كبيرة في ادانة الاحتلال، والاعتراف بالدولة الفلسطينية بعاصمتها القدس وفقا لقرارات الشرعية الدولية.

كما جدد المجلس الوطني الفلسطيني التأكيد على استمرار النضال الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي بالأشكال والوسائل المشروعة كافة، حتى نيل الحقوق كافة بالعودة وإقامة الدولة كاملة السيادة وعاصمتها القدس.

في خديعة "السلام الاقتصادي"!

بقلم: محسن أبو رمضان
عضو المجلس المركزي الفلسطيني

تزايدت معدلات الفقر والبطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ بعد توقيع اتفاق أوسلو وتأسيس السلطة الفلسطينية في العام ١٩٩٤.

هذا التزايد تم بالرغم من المساعدات المالية الكبيرة التي قدمتها الدول المانحة وفي معظم المجالات والتي وصلت الى حوالي ٣٠ مليار دولار، حتى نهاية عام ٢٠١٨.

يعود سبب ذلك لحالة التشوه التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني نتيجة للاحتلال وكذلك لبروتوكول باريس الاقتصادي الذي عمق حالة التبعية والاستلاب، حيث أصبحت سمة الاقتصاد المحلي ذات طبيعة استهلاكية وغير إنتاجية باستثناء مشاريع التعاقد من الباطن.

تشير تقارير البنك الدولي الى انه اذا تم السماح للفلسطينيين بالاستثمار في منطقة (ج) بالضفة الغربية، فإن الناتج القومي الإجمالي سيزداد بمبلغ ٣،٥ مليار دولار سنويا.

واذا تم رفع الحواجز ومعيقات الاحتلال بخصوص حرية الحركة للبضائع والأفراد، فإن هذا الناتج سيزداد بنسبة ٧٪ سنويا، وبالتأكيد فإن التواصل ما بين الضفة والقطاع سيزيد بالضرورة من هذا الناتج بمعدلات ملحوظة.

سجل العام ٢٠١٨ نسبة نمو سالبة في قطاع غزة وصلت الى -٨٪ وفي الضفة الغربية +١٪ فقط.

أبرز التقرير الاخير للبنك الدولي الصادر في الربع الأول من العام ٢٠١٩ انه اذا قامت إسرائيل بإلغاء الحظر عن المواد (مزدوجة الاستخدام) فإن اقتصاد القطاع سينمو بمعدل ١١٪ والضفة الغربية بمعدل ٦٪ سنويا.

تؤكد تقارير "الاونكتاد" والبيانات الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة بخصوص الحقوق الثابتة والمشروعة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني أن السبب الرئيسي لتراجع معدلات النمو في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ يكمن في حرمان الشعب الفلسطيني من حقه في التنمية كجزء من حقه في تقرير المصير نتيجة لسيطرة إسرائيل على الارض والمعابر والحدود والموارد وتحكمها بكل ذلك، فهي تسيطر على حوالي ٦٠٪ من مساحة الضفة المسماة منطقة (ج) ومنطقة خلف الجدار والأغوار، كما تسيطر على ٨٥٪ من أحواض المياه، وتقوم يوميا بأعمال مصادرة للاراضي وبناء وحدات استيطانية جديدة داخل المستوطنات التي تخطط لضمها ومساحات اخرى من الضفة، كما تستمر بحصار قطاع غزة وتقيد حركة الصيد والزراعة والتصدير وتعرقل عملية إعادة الإعمار في إطار حصار مديد وطويل وعمليات عسكرية عدوانية مستمرة بحقه، الأمر الذي ادى الى تحويل اقتصاد القطاع الى طبيعة استهلاكية واغاثية وغير إنتاجية.

شهدت مساهمات المانحين مؤخرا تراجعا ملحوظا، فقد وصلت الى حوالي مليار دولار في العام ٢٠١٦، ثم الى ٧٠٠ مليون في العام ٢٠١٧، ومن المتوقع أن لا تزيد على ٤٠٠ مليون في العام ٢٠١٩.

يتضح من هذا التراجع تلازم التمويل في الحالة السياسية من حيث رفض السلطة والمجتمع الفلسطيني صفقة ترامب التصفوية وكشكل من أشكال الضغط السياسي عليها وعلى شعبنا.

ورغم تراجع مساهمات المانحين وتوقف البعض منها وتحديدا وكالة التنمية الامريكية التي كانت تنفذ مشاريع بما يقارب ٨٥٠ مليون دولار سنويا، الا أن نسبة العائدات على الموازنة العامة تشهد حالة من الارتفاع، حيث وصلت مساهمة المقاصة منها الى ما بين ٦٠٪ و٦٥٪ منها، علما بأن إسرائيل تستخدمها كورقة ابتزاز سياسي، حيث قامت مؤخرا باقتطاع





حصة أسر الشهداء والمعتقلين، مما ادى لرفض السلطة تسلم المبلغ منقوصا.

تبرز مسألة زيادة نسبة المقاصة من الموازنة العامة قدرة الاقتصاد المحلي علي النمو والتعافي علي الرغم من قيود ومعيقات الاحتلال.

تقدر نسبة الودائع بالبنوك المحلية بحوالي ١٤مليار دولار كما تقدر ثروة رجال الأعمال الفلسطينيين ببلدان الشتات بما لا يقل عن ال١٥٠مليار دولار.

ما تقدم يعكس عدم حاجة شعبنا الي مؤتمرات اقتصادية مثل المزمع عقدة قريبا بالبحرين

و لعلنا نتذكر العديد من المؤتمرات الاقتصادية والتي خصصت مبالغ عدة لدعم الاقتصاد المحلي.

أن شعبنا بحاجة الي تمكينه من أعمال الإعلان عن الحق بالتنمية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بالعام ١٩٨٦ كجزء من حقة في تقرير المصير وفرض السيادة الوطنية علي الأرض والموارد والثروات والحدود بحيث يشكل ذلك شرطا للانعتاق من الاحتلال وتحقيق النهوض التنموي.

إن شعبنا بحاجة لتمكينه من استثمار ثروات الطبيعية مثل مساحات الأراضي وبعض نقاط البترول بالضفة والغاز في غزة الي جانب الثروة البشرية التي يمتلكها والتي هي بحاجة الي فضاء من الحرية لتنمية إبداعاتها وخاصة في مجال التكنولوجيا والتقنيات الحديثة.

بالوقت الذي يدرك شعبنا بكافة فاعلياته بمخاطر هذا المؤتمر فإن البلدان العربية يجب أن لا تنخدع من شعار السلام من أجل الازدهار .

تكمن خطورة هذا المؤتمر بتجاوز مبادرة السلام العربية التي اشترطت حل القضية الفلسطينية وفق أسس الشرعية الدولية كشرط لتطبيع العلاقات مع إسرائيل حيث تم تجاوز هذا الشرط دون حل القضية الفلسطينية التي يجري العمل علي إقصائها وتهميشها لتصبح لا تشكل قضية مركزية للعرب كما كانت بالسابق كما تكمن بخلق حلف مع إسرائيل تحت شعار مواجهة عدو مشترك بما يترتب علي ذلك من تعزيز المكانة القيادية لإسرائيل بهذا الحلف وإعطائها المجال للتدخل بالشؤون الداخلية للبلدان العربية الأمر الذي سيمس بسيادتها بسبب طبيعة إسرائيل الاستعمارية والتوسعية أن منهجية الاحتلال والاستعمار تتناقض بالضرورة مع منهجية ومنطق السلام حيث تهدف إسرائيل من وراء هذا المؤتمر الي السيطرة السياسية والاقتصادية علي الثروات والأسواق العربية.

لقد تحولت إسرائيل الي إمبريالية صغري بالمنطقة وتتسع الآن شهيتها للتمدد والتوسع علي حساب الحقوق العربية والتي لا يمكن حمايتها بتحالف مزعوم مع دولة الاحتلال بل بالصيانة القومية لهذا الحقوق وبالمقدمة منها حقوق شعبنا وبالتكامل الاقتصادي العربي وبالتنمية المعتمدة علي الذات وبالانفتاح الديمقراطي علي شعوبها

المجلس الوطني الفلسطيني: منظمة التحرير تتصدى لأشرس

حملة عدوانية أمريكية- إسرائيلية على حقوق شعبنا

أكد المجلس الوطني الفلسطيني أن منظمة التحرير الفلسطينية تتصدى لأشرس حملة عدوانية أميركية- إسرائيلية تستهدف حق العودة والدولة والقدس، وستنجح في إفشال الحملات البعيدة والقريبة التي تستهدف صمود الموقف الفلسطيني، مثلما نجحت في الحفاظ على استقلالية القرار الوطني، وانها لن تسمح لأحد بأن يتحدث باسم شعبنا، ولن تسمح لأحد بالادعاء بتمثيل مصالحه والحرص عليها.

وقال المجلس في بيان بمناسبة مرور ٥٥ عاما على تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية إن تداعيات الأحداث أثبتت بما لا يدع مجالا للشك أن منظمة التحرير الفلسطينية البيت الجامع لكل أبناء شعبنا في أماكن تواجدهم كافة، وهي المعبّرة بكل صلابة عن الموقف الوطني في وجه محاولات المس بحقوق شعبنا الثابتة ووحدانية تمثيله.

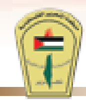
وأكد المجلس أن منظمة التحرير ستبقى الحارس الأمين على حقوق الشعب الفلسطيني، والممثلة لمصالحه العليا، وستواصل الدعوة لمقاطعة المؤتمر الاقتصادي الذي دعت أمريكا لعقده في البحرين، والذي يهدف لفرض الحل الاقتصادي بديلا عن الحل السياسي المعروفة مرجعياته ومتطلباته القانونية، وستذهب كل تلك المحاولات البائسة إلى مزابل التاريخ، كما حدث مع عشرات المحاولات التي تجرأ فيها أصحابها على الحديث باسم شعبنا او ادعاء الحرص على مصالحه، سواء السياسية او الاقتصادية.

وأضاف المجلس أن منظمة التحرير استطاعت المحافظة على الحقوق الثابتة في تقرير المصير وحق العودة، واستطاعت نيل الاعتراف العالمي في الأمم المتحدة بالدولة الفلسطينية بعاصمتها مدينة القدس، على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، ولن تفرط بتلك الحقوق مهما كانت المغريات، ومهما اشتدت الضغوط.

وقال المجلس في بيانه: في مثل هذا اليوم من عام ١٩٦٤ احتضنت مدينة القدس المئات من ممثلي الشعب الفلسطيني من داخل الوطن والشتات ليعلنوا بان إرادة الشعوب في النهوض لن يقف أمامها أحد، وان الشعب الفلسطيني عادت له شخصيته وهويته الوطنية بعد النكبة والكارثة التي حلت به عام ١٩٤٨، فكان ميلاد منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعب خرج من رماد النكبة، واقسم أن يعود إلى وطنه.

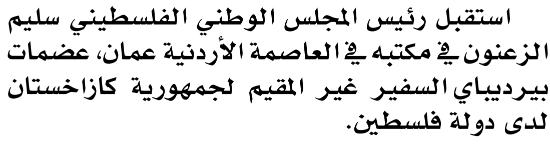
وأكد المجلس أنه سيستمر في العمل من أجل تفعيل وتقوية مؤسسات المنظمة لتأخذ مكانتها الطبيعية في النظام السياسي الفلسطيني، كما أراد لها المؤسسون والشهداء الأوائل من أحمد الشقيري، إلى أبي عمار، إلى جورج حبش، وغيرهم من الشهداء والقادة الذين قدموا حياتهم فداءً لحقوق شعبنا، ودفاعا عن قراره المستقل.

وجدد المجلس التأكيد على أن مواجهة ما يقوم به الاحتلال، تتطلب بالدرجة الأولى إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، وتنفيذ قرارات المجلس الوطني في دورته الأخيرة وتنفيذ قرارات المجالس المركزية، المتعلقة بسحب الاعتراف بدولة إسرائيل، حتى تعترف بالدولة الفلسطينية بعاصمتها القدس وفقا لقرارات الشرعية الدولية، والتوقف عن ممارسة سياستها العنصرية الهادفة للقضاء على حقنا بتقرير المصير والعودة وإقامة الدولة.



رئيس المجلس الوطني يستقبل سفير كازاخستان غير المقيم لدى فلسطين





استقبل رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون في مكتبه في العاصمة الأردنية عمان، عضمات بيرديباي السفير غير المقيم لجمهورية كازاخستان لدى دولة فلسطين.

وبحث الجانبان العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين، وسبل تعزيزها وتطويرها، بخاصة تنمية العلاقات البرلمانية بين المجلسين الفلسطيني والكازاخستاني بما يخدم مصالح الشعبين.

وسلّم السفير الكازاخستاني رئيس المجلس الوطني الفلسطيني دعوة رسمية من رئيس البرلمان في جمهورية كازاخستان للمشاركة في المؤتمر الرابع لرؤساء برلمانات دول اورو-آسيا الذي سيعقد في نور سلطان في سبتمبر القادم.

الزعنون يرحب بتصويت مجلس النواب التشيكي ضد نقل سفارة بلاده للقدس المحتلة

رحب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون بتصويت مجلس النواب التشيكي ضد قرار نقل سفارة بلاده من تل أبيب إلى مدينة القدس المحتلة.

واعتبر الزعنون في تصريح صحفي أصدره بتاريخ ٢٠١٩/٥/٢٩ التصويت التزاما بمبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وانحيازا للعدل والحق، ودفاعا عن المظلوم.

وحيا الزعنون أعضاء البرلمان التشيكي الذين صوتوا ضد مشروع قرار تقدمت به النائب عن الحزب المدني الديموقراطي يانا تشيرنوخوفا باقتراح نقل سفارات دول الفيتشيغراد وهي: التشيك وسلوفاكيا وهنغاريا وبولندا، من تل أبيب إلى مدينة القدس.

ودعا الزعنون باقي الأعضاء الذين أيدوا الاقتراح رغم فشله إلى مراجعة مواقفهم بعدم مساندة الاحتلال والاستيطان الإسرائيلي في فلسطين، والالتزام بقرارات المؤسسات الدولية التي تعتبر مدينة القدس أراضي فلسطينية محتلة.

ودعا الزعنون مجلس النواب التشيكي إلى مبادرة بالاعتراف بالدولة الفلسطينية وعاصمتها مدينة القدس على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، انتصارا لمبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية التي كفلت حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وقيام دولته المستقلة.

والمجلس الوطني : قرار البرلمان الألماني بشأن حركات المقاطعة انحياز للاحتلال والاستيطان

اعتبر المجلس الوطني الفلسطيني موافقة مجلس النواب الاتحادي الألماني (البوندستاغ) على مشروع قانون يدين حركة المقاطعة الدولية (B.D.S) ويصفها بأنها معادية للسامية، تشجيعاً ودعماً وانحيازاً أعمى للاحتلال والاستيطان والتمييز العنصري الذي تمارسه إسرائيل ضد شعبنا الفلسطيني من أكثر من ٧١ عاما.

وأكد المجلس في بيان صدر عنه، السبت ٢٠١٩/٥/١٨، أن البرلمانات الديمقراطية يجب أن تكون إلى جانب القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وإلى جانب الحق والعدل، وأن تكون عونا للشعوب المظلومة تحت الاحتلال، لا أن تكرّس الاحتلال، بل إن واجبها الأخلاقي يفرض عليها محاربته، لا أن تكون مدافعة عن جرائمه وظلمه واضطهاده لحقوق هذه الشعوب في الحرية والعيش بكرامة وأمان.

وأعرب المجلس عن أسفه الشديد لرضوخ المشرعيّن الألمان للضغوط والأكاذيب والادعاءات غير المبنية على الأسس التي يروج لها أنصار الاحتلال الإسرائيلي في ألمانيا ضد (B.D.S) التي تطالب بشكل سلمي بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة وإقامة دولة فلسطين المستقلة، ونيل الشعب الفلسطيني حقوقه كافة وفقا لقرارات الشرعية الدولية.

ودعا المجلس البرلمان الألماني للتراجع عن القانون المشار اليه، والإعلان الفوري عن دعم حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وتجسيد دولته المستقلة على أرضه بعاصمتها مدينة القدس، مطالبا الحكومة الألمانية بالاعتراف بدولة فلسطين، والضغط نحو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي العنصري، بدلا من تجريم الأحرار في العالم الذين يؤمنون بقيم الحرية والعدالة ويرفضون الظلم والاحتلال.

كما طالب المجلس الوطني الاتحادات البرلمانية الدولية، بخاصة البرلمان الأوروبي، والاتحاد البرلماني العربي والإسلامي، والبرلمان العربي، وبرلمانات العالم الحر، بالضغط على البرلمان الألماني لإلغاء قانونه غير المبرر بشأن حركة المقاطعة الدولية التي تناصر حقوق شعبنا الفلسطيني في مقاومة الاحتلال والعيش بحرية وكرامة، والانتصار لقيم الحرية والعدالة في العالم.



اجتماع لجنة القدس في المجلس الوطني الفلسطيني

إعداد: جهاد أبو زنيد
مقررة لجنة القدس

عقدت لجنة القدس في المجلس الوطني الفلسطيني اجتماعا لها في رام الله برئاسة بتاريخ ٢٠١٩/٤/٤ ، برئاسة الأخ عباس زكي ، وشارك في الاجتماع كذلك أعضاء اللجنة:

١- الأخت جهاد أبو زنيد- مقرر اللجنة.
٢- الأخت سلوى هديب- عضو.
٣- الأخ سعيد الشوبكي- عضو.
٤ - الأخ صلاح زحيكة- عضو.
٥ - الأخ فضل طهبوب- عضو.
٦- الأخت سوزان تيسير- عضو.
٧ - الأخ جواد عبيدات- عضو.
٨- الأخت علا عوض- عضو.
٩- الدكتور عماد أبو كشك- عضو.

وأعتذر الأعضاء التالية اسماءهم:

١. الأخ أشرف الأعور.
٢. الأخت فدوى خضر.
٣. الأخ بلال النتشة.
٤. الأخ عدنان غيث.
٥. الأخت زهيرة كمال.

وقدمت مقررة اللجنة لأخت جهاد أبو زنيد مقترح لخطة عمل اللجنة:

. عمل مجموعة مساندة (واتس أب).
. لقاء مع الأخ أبو الأديب رئيس المجلس الوطني بعمان لوضع استراتيجية عمل.
. البيانات الصحفية للجنة.
. نشاط خاص بالقدس.
. لقاء مع الأحزاب العربية.
. لقاء مع الأوقاف الإسلامية بالقدس.
. لجنة القدس لقاء مع أحمد الطيبي.
. لقاء مع الأخ محمد بركة.
. لقاء مع رئيس الوزراء وعدنان الحسيني لوضع خطة ٢٠١٩ للقدس.
. لجنة القدس والبرلمان العربي (النواب الأردني والكويتي).

بدأ الاجتماع بعد تثبيت الحضور وأعضاء اللجنة بترحيب من قبل الأخ عباس زكي "أبو مشعل" ووضع الأعضاء في صورة المستجدات السياسية وما يحدث في الساحة الفلسطينية الداخلية والدولية، بالإضافة إلى الحديث حول الهيئات والأطر الموجودة داخل منظمة التحرير الفلسطينية وأهمية العمل بشكل تكاملي في الأطر واللجنة العليا في منظمة التحرير.

كما تطرق إلى قضية القدس وأكد أنها قضية معقدة ومتشعبة وبحاجة إلى تضافر الجهود من أجل العمل المشترك دفاعاً عن القدس والتي بحاجة إلى وعي هام وإن الوحدة هي الطريق للانتصار.

وتحدث حول أهمية وضع آلية التعامل مع القدس في الوضع الراهن وما يجري من سياسات إسرائيلية تهويدية تهدف إلى مسح الوجود الفلسطيني داخل المدينة المقدسة. وأكد ضرورة إحضار خبراء للاتفاق على خطة عمل قوية ومركزية وآليات تنفيذية للقدس.

وتحدث الأخ عباس زكي حول القدس إضافة إلى اعداد خطة واضحة للجنة القدس وهيئة برلمانية لمواجهة تسريب العقارات والهدم ودعم المرابطين والمؤسسات.

- د. عماد أبو كشك تحدث حول جامعة القدس ووحدة شؤون القدس وما تقوم به الجامعة من دور محوري في تسليط الضوء على ما يجري في القدس من انتهاكات مستمرة. كما قدم مقترحاً لإنشاء منصة الكترونية للحشد الدولي واطلاع المانحين على القطاعات التي تعمل في القدس.
- الأخت جهاد ابو زنيد تحدثت حول تقديم خطة مقترحة تكون على قدر الانجازات في القدس، إلى تمكين القطاعات الخدماتية بصورة واقعية.

• الأخ فضل طهبوب تطرق إلى سلسلة المواجهات التي تحدث في القدس مع الاحتلال الإسرائيلي منذ معركة البوابات الالكترونية إضافة إلى الاقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى المبارك وباب الرحمة. وأكد ضرورة الوحدة الإسلامية المسيحية في القدس لمواجهة مخططات الاحتلال الرامية للتغيير معالم المدينة وطمس التاريخ.

وتطرق طهبوب إلى المشكلة الأساسية التي تواجه المقدسيين في القدس وهي مشكلة الإسكان وعدم وجود رقابة على سجلات الإسكان، وأكد ضرورة إنشاء مشاريع إسكانية في القدس.

• الأخ سعيد شويكي تطرق إلى المنهاج الإسرائيلي ومحاولة تجهيل أبنائنا الطلبة في المدارس، إضافة إلى سياسة تغيير أسماء الشوارع المقدسية وسياسة الهدم والترخيص للمنازل.

• الأخت علا عوض تطرقت إلى موضوع إغلاق المؤسسات المقدسية والتمويل المقدم من قبل وقفية القدس والتضامن السعودي والاتحاد الأوروبي وبنك التنمية الإسلامي. وتحدثت حول الخطط الاستراتيجية منذ عام ٢٠٠٠ مقابل تنفيذ "صفر". وتطرقت إلى الإحصائية حول القدس ١٠ سنوات والوجود والبقاء المقدسي، وأكدت ضرورة عقد لقاء مع المرجعيات ودور اللجنة كيف نسير.

الأخت سوزان تيسير تطرقت إلى موضوع عمل فلسطين وتحديد الأولويات ومحافظة القدس وقرى شمال غرب القدس.

• الأخ جواد عبيدات تطرق إلى أهمية المرجعية وضرورة أن تكون المرجعية واضحة إضافة إلى عدم التهميش ووضع خطة عمل واقعية ودعم واضح، وشدد على ضرورة إعادة الثقة بين المجتمع المقدسي والجهات الرسمية.

• الأخ صلاح زحيكة طالب بخطة واضحة نموذج واضح للجنة القدس وتبني خطة عمل، وقدم اقتراحا بوضع خطة عمل تسويقية للقدس محلياً فلسطينية ووزارات ومؤسسات، خطة تسويق عربية إسلامية، خطة تسويق دولية والتصدي لمحاولات محو الثقافة العربية الإسلامية الفلسطينية عن القدس من خلال محاولات سرقة التراث وتزوير التاريخ ومحو الوجود الفلسطيني الإسلامي المسيحي.

• الأخت سلوى هديب تحدث حول تمويل الصناديق العربية وحجم التمويل المقدم للمؤسسات النسوية إضافة إلى إنشاء مراكز تدريب مهني للأعمار من ١٦- ٣٠ عاما.

وتحدثت حول قضية الإسكان بالبلدة القديمة، إخوتنا في اراضي ٤٨، معركة الأقصى ودعم المرابطين في الأقصى وتحدثت حول العشائر في القدس.

القرارات:

• تشكيل لجنة رباعية لوضع خطة لعمل مكونة من الاخوة/ الأخوات (فضل، جهاد، صلاح، سوزان، مالك).

• ضم ٥ اخوة من خارج القدس بشكل استثنائي لعدم وجودهم في القدس (٥ اخوة من قطاع غزة).

المجلس الوطني الفلسطيني:
العدوان المتواصل على المسجد الأقصى استخفاف بقرارات قمة التعاون الإسلامي

اعتبر المجلس الوطني الفلسطيني ما تقوم به سلطات الاحتلال الإسرائيلي من استباحة وانتهاك لحرمات المسجد الأقصى المبارك في هذا الشهر الفضيل، عدوانا أرعن، تملّكته عقلية الحقد العنصري، وتحرّكه أطماع عمياء تحميها آلة قتل إرهابية.

وقال في بيان صدر عنه الأحد ٢/٦/٢٠١٩، إن مسلسل الاقتحام والعدوان على المقدسات المسيحية والإسلامية وتدنيس حرمة المسجد الأقصى من قبل جنود الاحتلال ومستوطنيه، والتعرض لحياة المصلين داخله، قمة العنجهية والغطرسة، اللتين لن تجدي معهما بيانات الإدانة والاستنكار من قبل المؤسسات العربية والإسلامية المعنية بحماية مدينة القدس ودعم صمود أهلها فيها.

ودعا إلى حماية المسجد الأقصى وباقي المقدسات الإسلامية والمسيحية فعلا لا قولا، مثمناً في الوقت ذاته موقف المملكة الأردنية الهاشمية ملكا وحكومة وشعبا في الدفاع عن تلك المقدسات، وبذل كل ما تستطيع في سبيل صد الهجمة الاحتلالية التي تستهدف تغيير الطابع الإسلامي للمسجد الأقصى المبارك.

وطالب المجلس نحو ملياري مسلم بالدفاع عن عقيدتهم، وعن قبلتهم الأولى، وعن مدينة القدس ومسجدها الأقصى، فلم يعد مقبولا الصمت المريب على تدنيس وانتهاك حرمة المسجد الأقصى والاعتداء على المصلين وضربهم واعتقالهم، معتبرا هذا العدوان استخفافا وتحديا سافرا لقرارات قمة التعاون الإسلامي الأخيرة في مكة.

كما طالب المجتمع الدولي ومؤسساته بمحاسبة دولة الاحتلال على جرائمها بحق القدس والمقدسات فيها وبحق أبناء الشعب الفلسطيني فيها باعتبارها أرضا فلسطينية محتلة، وان استمرار احتلالها وباقي الأراضي الفلسطينية الأخرى مخالف للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

وحيا المجلس الوطني الفلسطيني صمود المقدسيين في مدينتهم، وثباتهم فيها، وإصرارهم على البقاء رغم الحصار والاعتقال، والقمع اليومي، والضغوط الاقتصادية، التي يمارسها الاحتلال ضدهم لاقتلاعهم من مدينتهم المقدسة.

تصاعد السياسات الإسرائيلية في القدس

بقلم: عدنان الحسيني
عضو اللجنة التنفيذية "م. ت. ف" - رئيس دائرة شؤون القدس

تشهد مدينة القدس اليوم حملةً إسرائيلية غير مسبوقة تستهدف الإنسان المقدسي في كافة مناحي حياته. ولا يختلف اثنان، بأن المدينة المقدسة تعيش وضعاً خاصاً واستثنائياً كونها ما زالت ترزح تحت منظومة الاحتلال الذي يسعى بكل الإمكانيات المتاحة لشطب معالمها العربية وتزوير تاريخها وسلخ ثقافتها وهويتها الأصيلة بتغريبها وأسرلتها عن واقعها الفلسطيني العربي العريق.

هذه السياسة التي عبر عنها هرتزل زعيم الصهيونية، حين قال: "إذا حصلنا يوماً ما على القدس، وكنت لا أزال حياً وقادراً على القيام بأي شيء، فسوف أزيل كل شيء ليس مقدساً فيها لدى اليهود، وسوف أحرق الآثار التي مرت عليها قرون". وقد لخص فيها مجمل السياسات الإسرائيلية المُنظمة تجاه القدس منذ احتلالها عام ١٩٤٨، والتي تكرست أثناء احتلال (القدس الشرقية) وضمها عام ١٩٦٧على أيدي الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، حتى يومنا هذا. وتهدف هذه العملية إلى فرض وقائع مادية على الأرض تؤكد سيادة إسرائيل على القدس، واعتبارها عاصمةً أبدية للكيان الصهيوني، وقد تسارعت وتعززت مع قدوم إدارة ترامب واتخاذه قراراً بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس الشرقية.

لقد اتبعت إسرائيل أساليب شتى لتحقيق هدفها المعلن بتهويد القدس، لعل أبرزها كان الاستيطان الذي ساهم في إنجاح الهدف الإسرائيلي إلى حد كبير، ومع ذلك لم يكن الأداة الوحيدة التي لجأ الاحتلال إليها، فإلى جانب زرع الأحياء الاستيطانية الالتفافية حول مدينة القدس بهدف تطويقها وعزلها وزيادة عدد المستوطنين اليهود، تقوم إسرائيل بالتضييق على البناء العربي، وتعمل على تقليص عدد المواطنين الفلسطينيين بشتى السبل.

مسألة القدس واحدة من أبرز المسائل التي أرجئ البحث فيها بموجب اتفاقات أوسلو إلى ما سمي "مفاوضات الحل النهائي"، لكن الحكومات الإسرائيلية بسياساتها الرامية إلى تهويد القدس، سعت لاستباق تلك المفاوضات لحسم الموقف لمصلحتها من جانب واحد.

وفي هذا الصدد، ولفرض سياسة الأمر الواقع، يحاول الاحتلال خنق كل نشاط فلسطيني ممكن داخل المدينة المقدسة ويلاحق مؤسساتها ويمنعُ أي نشاط أو حضور فلسطيني رسمي أو شعبي فيها، بل ويحاصرها ويَفصلها عنَ محيطها الفلسطيني بجدار الفصل العنصري والحواجز العسكرية والطرق الالتفافية، ناهيك عن عشرات المستوطنات التي تلتف حول عُنق المدينة المقدسة فتوشك أن تخنقها. فكل نشاط مقدسي متواضع، مسيّجٌ بأوامر الصد والمنع من قبل الاحتلال وسلطاته، وكل نشاط له روح الانتماء والأصالة والعودة إلى الجذور ممنوعٌ فيها على الإطلاق.

وبالرغم من إدراك إسرائيل لمكانة القدس العربية الإسلامية المسيحية، إلا أنها تعمد إلى التغاضي عن هذه الحقيقة مستندةً إلى:

× النظرة إلى حرب عام (١٩٦٧) بأنها حرب تحرير القدس من وجهة النظر الإسرائيلية، وعليه فقد تحولت إلى قضية أيديولوجية عقائدية لدى الإسرائيليين، فضلاً عن بعدها السياسي الذي يُعرِّف القدس كعاصمة لدولة إسرائيل، بل وزاد الأمر تعقيداً عندما بدأ الاحتلال يُسوّق تعريفها دولياً على أنها عاصمة دولة اليهود، وتُوج أخيراً بقرار ترامب نقل السفارة الأمريكية إلى القدس الشرقية والاعتراف بها عاصمةً "لدولة إسرائيل".

× منذ اليوم الأول للاحتلال بدأ التعامل مع القدس بالقانونين: المدني والعسكري الإسرائيلي، ومع ضم القدس رسمياً أُلغيَ القانون العسكري باستثناء بعض الجوانب التي تتعلق بالقوانين العثمانية والإنجليزية في ما يتعلق بالأراضي وقانون أملاك الغائبين أو ما يعرف بأملاك العدو، والتي ترى حكومة الاحتلال مصلحةً في استمرار تطبيقها على المقدسيين. وبدأت معركة الأرض مباشرةً ببناء المستوطنات، بدايةً داخل الحدود المسماة "البلدية" بمساحة (٩ كم٢) حيثُ بني فيها (١٦) مستوطنة. وبعد توسعة الحدود البلدية أصبحت مساحتها (٧٢ كم٢) بُني عليها (١٠) مستوطنات ليصبح الإجمالي (٢٦) مستوطنة فقط في محيط المدينة، وللتأكيد كذلك على عملية الضم والمصادرة فعلياً ومعنوياً. وتجدر الإشارة إلى أن حُصة المقدسيين (١٣٪) فقط من هذه المساحة معظمها غير منظم.

× على خلفية تطبيق القوانين المدنية الإسرائيلية في القدس، تم ربط السكان والأرض بالمنظومة القانونية للمؤسسة المدنية الإسرائيلية بالكامل كالشؤون البلدية، وسجل السكان، وكذلك شأن كل ما يتعلق بقوانين البناء والأراضي، ما يعني بأن موضوع الضم الفعلي ليس مجرد



إجراء سياسي، وإنما كذلك إجراء إداري تنفيذي، الأمر الذي يعني بأن موضوع القدس قد حسم سياسياً، وبالتالي وعلى مستوى الديمغرافيا فلقد تم زرع (٢٢٠،٠٠٠) مستعمر في المستعمرات التي تم بناؤها، ما يعني أن المعركة الديموغرافية مستمرة من أجل جعل عدد سكان القدس الشرقية لا يزيد على (١٢- ١٥٪) من سكان المدينة حسب التصور الإسرائيلي الذي جاء في مشروع (٢٠٢٠) الجاري العمل عليه، علماً بأن النسبة الآن هي في حدود (٤٠٪).

× إن ما يُنفَّذ في القدس من مخططات مستمرة ومتصاعدة يهدف لاستمرار عملية تهويد المدينة وتهجير سكانها، فهناك سياسة ممنهجة للسيطرة على الأراضي، وهدم البيوت، والقيود على البناء، وسحب الهويات والتهجير المنهج والعزل. وقد بلغ عدد البيوت التي هُدمَت في سياق عملية التهجير منذُ عام (١٩٦٧) أكثر من (٣٥٠٠)، وحسب المنظور الإسرائيلي فإن ثلث البيوت والوحدات السكنية، -أي حوالي (٢٠،٠٠٠) وحدة سكنية- تعتبر غير قانونية وينتظرها الهدم بعد عراك قانوني يتواصل لسنوات في المحاكم الإسرائيلية دون جدَوى. وتمنح بلدية الاحتلال سنوياً (١٣٥) رخصة بناء في القدس فقط! مع أن الحاجة إلى (١٨٠٠) رخصة على الأقل. كذلك بلغت مصادرة بطاقات الإقامة منذُ عام (١٩٧٦) حتى الان أكثر من (١٤٥٠٠) وهذا يعني بالأرقام، ما يزيد على خمسين ألف مواطن. أما الجدار العنصري الذي يعزل بعض الأحياء المقدسية، فإن من شأنه إخراج حوالي مائة ألف مواطن مقدسي خارج ما يعرف بالحدود البلدية للمدينة. يضاف إلى كل ذلك الضغط الاقتصادي الهائل والضرائب الباهظة التي تجعل من الحياة غايةً في الصعوبة. وفي هذا السياق تجري بالتوازي عملية تغريب للثقافة وتغيير للمصطلحات مع إغلاق مستمر للمؤسسات الفلسطينية بكل تخصصاتها.

× الحرب ضد المقدسات الإسلامية والمسيحية مستمرة منذ بدايات الاحتلال وتشتد في هذه الأيام مع وجود حكومات إسرائيلية يُديرها غُلاة المستوطنين، بخاصة منذُ الأعوام الثلاثة الماضية، حيثُ كُلّفت جمعيات الاستيطان المختلفة بالسيطرة على المؤسسات الرسمية والبلدية والاثار وغيرها. وتستكمل ملفات التهويد بشكل متسارع، فالمسجد الأقصى يمر بأصعب الأوقات حيث يُفرضُ حصارٌ مُشدد على العاملين وعلى الإدارة وحصار على الترميم وعلى كل النشاطات، وبالتوازي التسهيل على المستوطنين للقيام بطقوس دينية بحماية الأمن الإسرائيلي. هذا الأمر أيضاً ينطبق على المقدسات المسيحية حيثُ الحصار يمنع التواصل إلى المقدسات الاسلامية والمسيحية من القرى والمدن القريبة وأصبحت العبادة تحتاج إلى تصريح وصك من الإحتلال الإسرائيلي.

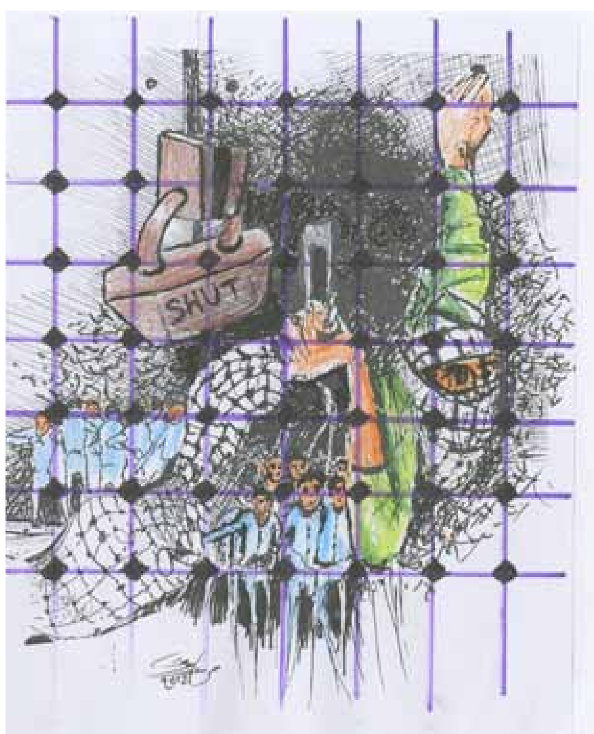
لكن المواطن المقدسي الذي لا يملك إلا إرادته وإيمانه بعدالة قضيته، يواجه هذه الإجراءات الاحتلالية التعسفية بعزيمة وإصرار منقطعي النظير، ليثبت للاحتلال كما أثبت للغزاة العابرين على مر التاريخ، أنه يستعصي على الاقتلاع والطمس، وأنه باق في هذه المدينة مُنغرسٌ فيها، وأن القدس ومؤسساتها التعليمية والصحية والاجتماعية والثقافية والشبابية ستبقى مُفعمةً بالحياة، تَعُج بالأنشطة والمهرجانات والمسابقات والنقاشات السياسية والصالونات الثقافية، والندوات الأدبية، والمهرجانات الكروية الرياضية وفرق الدبكة الشعبية والمسارح والمعارض ومراكز الإبداع.

ولأنها القدس التي يعلو سقف طموح المقدسيين فيها بعلوَ مكانتها وروحها ومعناها، تَشُق طريقها عبر كل هذه العقبات والمعيقات، وتمضي قُدماً بثبات وعزيمة، بفضل حرص قيادتنا وتلاحم أبناء شعبنا والمقدسيين الذين يَعونَ تماماً صعوبة وخطورة المرحلة، حيث جندّوا أدوات إبداعاتهم كل بطريقته الخاصة، لنقل صوت القدس وألمها إلى العالم، لدحض ادعاءات مؤسسات الاحتلال وإعلامه الذي يسهم في ترسيخ تزوير الهوية والتاريخ.



المجلس الوطني الفلسطيني

يطلع الاتحادات البرلمانية الدولية على أوضاع الأسرى في سجون الاحتلال



أطلع المجلس الوطني الفلسطيني الاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية على أوضاع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

وأكد المجلس في رسائل متطابقة بعثها رئيسه سليم الزعنون إلى أكثر من ١٠ ملتقيات واتحادات برلمانية إقليمية ودولية، بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني الذي وافق ١٧ نيسان ٢٠١٩، أن قضية الأسرى مركزية على رأس سلم أولويات شعبنا ومؤسساته بمستوياتها كافة، وفاءً لتضحياتهم الوطنية التي قدموها ثمناً لحرية شعبهم.

وأوضح المجلس الوطني الفلسطيني في تلك الرسائل أن الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين أسرى حرب ومناضلون من أجل الحرية، وتنطبق عليهم الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، ويجب اطلاق سراحهم فورا.

وطالب المجلس الوطني برلمانات العالم واتحاداته بالضغط على الكنيست الإسرائيلي لإلغاء تشريعاته العنصرية تجاه الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين بشكل خاص، باعتبارها تشريعات تنتهك قواعد وأحكام اتفاقية جنيف الرابعة.

وحث المجلس الاتحادات البرلمانية على مطالبة المنظمات الحقوقية ذات الصلة بتحمل مسؤولياتها تجاه الأسرى الفلسطينيين، والرد على حملات التحريض والإجراءات العقابية المنهجة التي يقودها الاحتلال ضدهم، وآخرها قرصنة ما تدفعه الحكومة الفلسطينية لعوائلهم من أموال الضرائب التي تجبيها إسرائيل مقابل أجر نيابة عنها.

وحمل المجلس في رسائله إسرائيل القوة -القائمة بالاحتلال- المسؤولية القانونية الدولية حول الانتهاكات التي تمارسها بحق الأسرى، مطالبا بضرورة إجبار الاحتلال على التقيد والالتزام بقواعد واتفاقيات القانون الدولي الإنساني التي كفلت حماية حقوق الأسرى وتحديدا ما جاء في الاتفاقيتين الثالثة والرابعة من اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، وهي ملزمة للاحتلال، وواجب عليه تطبيقها على الأسرى الفلسطينيين باعتبارهم أسرى حرب.

كما دعا المجلس إلى إلزام إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال بالالتزام بالمادتين (٩١،٩٠) من اتفاقية جنيف، بضمان حق الأسير الفلسطيني في الحصول على العلاج اللازم، وتلقي الرعاية الصحية الكافية.

وبيّن المجلس في رسائله أن الاحتلال اعتقل منذ عام ١٩٦٧ حتى الآن نحو مليون فلسطيني من فئات وشرائح المجتمع كافة، وما زالت تعتقل نحو (٦٠٠٠)، موزعين على قرابة (٢٣) سجنا ومعتقلا ومركز توقيف، بينهم (٤٧) أسيرة و(٢٥٠) طفلا و(٤٣٠) معتقلا إداريا، وأن هناك قرابة (١٨٠٠) أسير يعانون من أمراض مختلفة، نتيجة التعذيب والإهمال الطبي المتعمد.

وأوضح المجلس أن الغالبية العظمى من الأسرى، تعرضوا لشكل أو أكثر من أشكال التعذيب الجسدي والنفسي، والمعاملة القاسية واللاإنسانية، خلافاً لأحكام المواد (٨٣– ٩٦) من اتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩، وهو ما يشكّل أيضا انتهاكا للمادتين (٣) و(٣١) من هذه الاتفاقية، وانتهاكا للاتفاقية الخاصة بمناهضة التعذيب للعام ١٩٨٤، مشيرا إلى استشهاد ٢١٨ أسيرا داخل سجون الاحتلال منذ العام ١٩٦٧ .

وأشار المجلس الوطني الفلسطيني إلى أن سياسة الاعتقال التي ينفذها الاحتلال الإسرائيلي بحق الأسرى، ونقلهم خارج حدود بلدهم المحتل، تشكلان جريمة حرب، وانتهاكاً صارخاً لأحكام المادة (٧٦) من اتفاقية جنيف الرابعة التي تنص على أنه يحتجز الأشخاص المحميون (الأسرى) في بلدهم، مضيفاً أن الاحتلال يواصل اتباع سياسة الاعتقال الإداري خلافا للمادة (٧٨) من اتفاقية جنيف الرابعة.

جدير بالذكر أن الشعب الفلسطيني يحيي في السابع عشر من نيسان من كل عام مناسبة «يوم الأسير الفلسطيني» التي أقرها المجلس الوطني الفلسطيني تقديرا لتضحيات الأسرى والمعتقلين الأبطال في سجون الاحتلال، ودعماً لصمودهم.



الأسرى والمعتقلون...
أرقام وإحصائيات حتى نهاية آذار٢٠١٩

اصدر نادي الأسير الفلسطيني ورقة حقائق حول آخر تطوّرات الحركة الأسيرة، بمناسبة يوم الاسير الفلسطيني الذي يُصادف ١٧ نيسان/ ابريل من كل عام.

نحو (١,٠٠٠,٠٠٠) فلسطيني/ة مرّوا بتجربة الاعتقال منذ العام ١٩٦٧.

نحو (٥٧٠٠) أسير وأسيرة في سجون الاحتلال الإسرائيلي، بينهم (٢٥٠) طفلاً.

(٣٦) طفلاً مقدسياً قيد الاعتقال المنزلي و(٥) قاصرين محتجزين بما تسمى "مراكز الإيواء».

(٤٧) أسيرة

(٦) نواب سابقون.

(٥٠٠) معتقل إداري.

(٧٠٠) أسير مريض بينهم (٣٠) حالة مصابة بالسرطان.

(٥٦) أسيراً مضى على اعتقالهم أكثر من عشرين سنة بشكل متواصل.

(٢٦) أسيراً (قدامى الأسرى)، معتقلون منذ ما قبل اتفاقية أوسلو، أقدمهم الأسيرين كريم يونس وماهر يونس المعتقلان منذ (٣٧) عاماً.

(٥٧٠) أسيراً محكومون بالسّجن المؤبد لمرة واحدة أو مرات عدة.

(٢١٨) شهيداً من الحركة الأسيرة ارتقوا منذ العام ١٩٦٧، بينهم: (٧٣) ارتقوا بسبب التعذيب، و(٦٣) شهيداً ارتقوا بسبب الإهمال الطبي، (٧) استشهدوا بسبب القمع وإطلاق النار المباشر عليهم من قبل الجنود والحراس، (٧٨) استشهدوا نتيجة القتل العمد والتصفية المباشرة والإعدام الميداني بعد الاعتقال مباشرة.

الاحتلال يعتقل (١٦٠٠) مواطن ومواطنة خلال الربع الأول من العام ٢٠١٩

اعتقلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ بداية العام ٢٠١٩، حتّى نهاية شهر مارس/ آذار نحو (١٦٠٠) مواطن، غالبيتهم من محافظة القدس، بينهم نحو (٢٣٠) طفلاً، و(٤٠) امرأة.

أوضاع الأسرى داخل مراكز التحقيق والمعتقلات المركزية

تنفذ إدارة معتقلات الاحتلال سياساتها القمعية الهادفة لسلب الأسير الفلسطيني والحطّ من كرامته، وشكّلت محطة التحقيق الجولة الأولى لتطبيق هذه السياسات عبر أساليب التعذيب الجسدي والنفسي، التي تبدأ منذ اللحظة الأولى لزجّ الأسير داخل مراكز التحقيق والتوقيف. وقد وصلت عمليات التعذيب إلى نحو (٩٥) بالمئة من حالات الاعتقال.

تصاعد مستمر في سياسة الاهمال الطبي الممنهج

وفي إطار الظروف التنكيلية التي تمارسها إدارة المعتقلات بحقّ المعتقلين والأسرى؛ فقد وصل عدد الأسرى المرضى في سجون الاحتلال، إلى أكثر من (٧٠٠) وهم ممن بحاجة إلى متابعة صحية حثيثة، من بينهم (٣٠) يعانون من مرض السرطان، إضافة إلى (١٤) يقبعون في معتقل «عيادة الرملة»، أو ما يسمونه الأسرى «المسلخ».

ويتخذ الإهمال الطبي وجوها عدة، أبرزها حرمان الأسير من العلاج أو إجراء الفحوص الطبية، أو وضعه على لائحة الانتظار قد تصل لأشهر أو سنوات، أو تشخيص الأمراض بعد فترات طويلة، إضافة إلى الجرحى الذين دفعوا ثمن نقلهم من المستشفيات المدنية إلى المعتقلات قبل استكمال العلاج اللازم.

البيان الختامي للمؤتمر الخامس للتحالف الأوروبي لمناصرة أسرى فلسطين

تحت شعار "اعتقال الأطفال جريمة إنسانية" عقد التحالف الأوروبي لمناصرة أسرى فلسطين مؤتمره الخامس في بروكسل يومي ٢٧ و٢٨ من شهر نيسان/أبريل ٢٠١٩، وسط ظروف بالغة التعقيد تعيشها الحركة الأسيرة، بخاصة مسألة الاطفال التي وصلت حدا من العنف لا يمكن السكوت عنه.

وقد شهد المؤتمر حضورا أوروبيا واسعا شمل أكثر من ٢٠ دولة أوروبية، بالإضافة إلى مشاركة ممثلين عن الجالية الفلسطينية في الولايات المتحدة، وبحضور نخبة مهمة من البرلمانيين والمحامين والحقوقيين والأحزاب وحركات التضامن مع الشعب الفلسطيني، وبمشاركة سفارة دولة فلسطين في بروكسل ودائرة شؤون المغتربين في منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وهيئة شؤون الأسرى والمحررين، ونادي الأسير، والهيئة العليا لشؤون الأسرى والمحررين، ومركز أبو جهاد لشؤون الحركة الأسيرة في جامعة القدس، ومركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية، والمؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى " تضامن" وحشد واسع من قادة ونشطاء الجالية الفلسطينية في بلدان المهجر الأوروبي والشتات، وممثلين عن ذوي الأسرى والهيئات والمؤسسات الفلسطينية التي تُعنى بشؤون الأسرى في الوطن.

كما أعلن المؤتمر عن إطلاق حمله دولية للتضامن مع الأسرى وإطلاق سراح الأطفال الذي يعتبر اعتقالهم جريمة إنسانية، كما يدعو إلى تضافر وحشد الجهود الفلسطينية والعربية والدولية كافة من أجل ما يلي:

١- كشف وفضح وإدانة الممارسات والانتهاكات الإسرائيلية بحق الأسرى والمعتقلين، بخاصة النساء والأطفال، والعمل المشترك مع دائرة شؤون المغتربين والجالية الفلسطينية في بلدان المهجر والشتات لتنظيم حملة دولية لوقف معاناة الأسرى وإطلاق سراحهم من سجون الاحتلال.

٢- تبنّي ودعم الحملة الدولية القائمة للتضامن مع الأسرى تحت عنوان « لنعمل معا لنكسر قيدهم» والتي تم إطلاقها في جنيف بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني ٢٠١٩/٤/١٧.

٣- تدويل قضية الأسرى والإسراع في إحالة الجرائم المرتكبة بحقهم إلى المحكمة الجنائية الدولية، والقضاء الجنائي الدولي، حتى لا تبقى إسرائيل كسلطة محتلة فوق القانون الدولي وتستطيع الإفلات من العقاب، وتفعيل اللجان الدولية القانونية والطبية ولجان الدعم والمساندة ولجان المقاطعة لحكومة الاحتلال التي شكلها التحالف الأوروبي خلال مؤتمراته السابقة، والعمل من أجل استئناف عملها ونشاطها بصورة دائمة، ومتابعة الجهود التي قام بها التحالف في المحكمة الجنائية الدولية في الفترة الماضية حول التحقيق في ممارسات حكومة الاحتلال ضد الأسرى، ومتابعة الجهود المشتركة التي قام بها ومركز أبو جهاد لشؤون الحركة الأسيرة في المحكمة الجنائية الدولية حول اقتحام جنود الاحتلال لمركز أبو جهاد وتدمير ومصادرة مقتنياته الخاصة بالأسرى، وتكليف



لجنة من المحامين الدوليين متابعة ذلك، وتنظيم دورة قانونية مختصة لتدريب العاملين في هيئات الأسرى في فلسطين والخارج حول آليات رفع الدعاوى القانونية في المحاكم الدولية ومتابعتها.

٤- الضغط على دولة الاحتلال للتوقف فورا عن عمليات القمع اليومي بحق الأسرى، وإجبارها على احترام القوانين الدولية، وإلزامها بوقف ممارساتها المتمثلة بالعقوبات التي فرضتها على الأسرى من عمليات قمع وحشي وتنكيل تطال حياتهم وتعرض صحتهم للخطر الشديد.

٥- تفعيل حملات المناصرة الدولية لحقوق الأسرى على المستوى الإعلامي وتشكيل لجنة فنية وإعلامية دائمة من أجل استخدام وسائل التعبير المختلفة لمساندة الأسرى ودعم قضاياهم وحقوقهم، وفضح ممارسات الاحتلال بحق الأسرى لمخالفتها قواعد وأحكام القانون الدولي الإنساني وان يتم التركيز فيها على اعتقال الأطفال القاصرين والاعتقال الإداري واستخدام التعذيب.

٦- الطلب من الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف الثالثة والرابعة عقد اجتماع عاجل لإلزام إسرائيل كسلطة محتلة باحترام هذه الاتفاقيات وتطبيقها على الأراضي المحتلة.

٧- الضغط على دولة الاحتلال للاستجابة للمطالب العادلة للأسرى ووقف سياسة الاعتقال الإداري الظالمة وتنظيم حملة دولية للمطالبة بإلغائه والإفراج عن المعتقلين الإداريين والأسرى المرضى، والكف عن أساليب الإعدامات الميدانية المخالفة للقوانين الدولية .

٨- دعوة البرلمانات الدولية إلى التصدي لسلسلة القوانين والمشاريع الإسرائيلية المعادية لحقوق الإنسان والأسرى القابعين في سجون الاحتلال، التي شرعها البرلمان الإسرائيلي الذي تحول إلى ورشة عمل لإقرار المشاريع والقوانين العنصرية.

٩- دعوة الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان إلى تفعيل آليات لجان التحقيق ولجان تقصي الحقائق حول الممارسات الإسرائيلية بحق الأسرى والعمل على تنفيذ توصياتها في هذا الشأن.

١٠- توسيع مقاطعة إسرائيل كسلطة محتلة على المستوى الاقتصادي والثقافي والسياحي ومقاطعة الشركات الداعمة للاحتلال وتجميد اتفاقيات التعاون والشراكة مع سلطات الاحتلال في هذه المجالات بسبب انتهاكاتها حقوق الإنسان الفلسطيني.

١١- إدانة ورفض قرار حكومة الاحتلال حسم مخصصات الأسرى من أموال المقاصة وتشكيل لجان مختصة دولية وعربية دائمة لتوفير الدعم للأسرى مادياً ومعنوياً، والعمل من أجل تأهيل ورعاية الأسرى المحررين، بخاصة الأطفال والمرضى منهم، ودعوة رجال الأعمال الفلسطينيين لتحمل مسؤولياتهم في هذا الشأن.

إن التحالف الأوروبي لمناصرة أسرى فلسطين وهو يختتم أعمال مؤتمره الخامس ليعبر عن مساندته ودعمه للأسرى في سجون الاحتلال، ويؤكد من جديد أنه سيواصل جهوده من أجل تدويل قضية الأسرى في كافة المحافل الدولية، ومن أجل ملاحقة حكومة الاحتلال وقادتها الذين يرتكبون الجرائم بحق الأسرى، وسيواصل جهوده من أجل تحرير الأسرى والأطفال لأن اعتقالهم وتعذيبهم يشكلان جريمة إنسانية بحقهم.

وعبر التحالف الأوروبي عن عزمه على مواصلة جهوده من أجل بناء ونشر فروع له لمناصرة أسرى فلسطين في مختلف الدول الأوروبية وتعميم بنائها في دول العالم كافة ، كما قرر المؤتمر عقد المؤتمر السادس للتحالف تحت عنوان «الأسرى المرضى في سجون الاحتلال»

الحرية للأسرى والشفاء العاجل لهم والمجد للشهداء.

٥٠ ألف حالة اعتقال في صفوف الأطفال الفلسطينيين منذ عام ١٩٦٧

قال رئيس وحدة الدراسات والتوثيق في هيئة شؤون الأسرى والمحررين عبد الناصر فروانة، إن أكثر من خمسين ألف حالة اعتقال سجلت في صفوف الأطفال الفلسطينيين القاصرين منذ العام ١٩٦٧، من بينها ١٦٦٥٥ حالة منذ اندلاع انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠.

وأضاف فروانة في ورقة عمل بعنوان «اعتقال الأطفال.. حقائق وإحصائيات وتأثيراتها على واقع ومستقبل الطفولة الفلسطينية » قدمها خلال المؤتمر الخامس للتحالف الأوروبي لنصرة الأسرى في بروكسل، أن الاعتقالات في صفوف الأطفال تتم في إطار سياسة ممنهجة تستهدف تشويه وتدمير واقع ومستقبل الطفولة الفلسطينية.

ولفت إلى أن معدل الاعتقالات السنوية بلغ من عام ٢٠٠٠-٢٠١٠ نحو ٧٠٠ حالة سنويا، فيما ارتفع بشكل لافت بعد ذلك ليصل خلال الأعوام (٢٠١١-٢٠١٨) الى ١٢٥٠ حالة سنويا.

وطالب فروانة كافة المشاركين بتوحيد الجهود وتكامل الأدوار والمهام بما يعزز مكانة الاسرى القانونية ومشروعية كفاحهم بشكل عام، وبما يفضح الانتهاكات والجرائم التي تقترف بحق الأطفال الفلسطينيين.



التفاهمات في قطاع غزة.. بين العصا الغليظة والجزرة المسمومة

بقلم: وليد العوض
عضو المجلس الوطني الفلسطيني

خلال العقد ونصف الأخير، تعرض قطاع غزة لثلاث حروب وحشية مدمرة أسفرت عن استشهاد الآلاف المواطنين وجرح عشرات الآلاف وتدمير ما يزيد على مئة ألف من الوحدات السكنية وتشريد ساكنيها، وخلال الأشهر الأخيرة توالت موجات العدوان بوتائر مختلفة وقد أسفرت الأخيرة منها عن استشهاد عشرات المواطنين من النساء والأطفال وجرح المئات بالإضافة لتدمير عشرات المباني السكنية والمؤسسات الأمنية ومركز ثقافي واحد، هذه الموجة العنيفة من العدوان جاءت استمرارا لسياسة حكومة الاحتلال الخبيثة التي تقوم على استخدام العصا الغليظة والجزرة المسمومة في استراتيجيتها المتبعة مع قطاع غزة على وجه الخصوص منذ عام ٢٠٠٧ عندما أقدمت حركة حماس على السيطرة بالقوة المسلحة على قطاع غزة.

هذه الخطوة التي اعتبرتها في حينه مراكز الأبحاث والدراسات الإسرائيلية والعديد من قادة الاحتلال وفي مقدمتهم شيمون بيرس ومؤخرا رئيس حكومة الاحتلال نتنياهو هدية السماء لدولة الاحتلال وهي بمثابة البداية لشق طريق الانفصال بين الضفة الغربية وقطاع غزة وتوفير البيئة المناسبة لتدمير المشروع الوطني الفلسطيني الذي يقوم على إقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة بعاصمتها القدس على الأراضي المحتلة كافة عام ١٩٦٧، ولتعميق هذا، عملت دولة الاحتلال على فرض حصار قاسٍ على قطاع غزة اثر سلبا على مختلف جوانب الحياة فيها وقد ترافق تشديد الحصار مع شن ثلاث حروب تدميرية ادت إلى ما سبق ان أشرت اليه من كوارث أصبحت الأوضاع المعيشية في قطاع غزة عصية على الاحتمال، وشهدت الأوضاع الإنسانية تدهورا خطيرا فتجاوزت نسبة الفقر ٨٠٪ كما وصلت نسبة البطالة إلى ما يزيد على ٦٤٪.

ورغم إن الاحتلال يتحمل المسؤولية الكاملة عن ما آلت اليه الاوضاع بل انه يدفع للمزيد منها سعيا منه لتعميق الأزمة ووضع السيناريو الذي يريده جراء ذلك والمتمثل بتعميق حالة الانقسام وتحويلها الى انفصال دائم، رغم مسؤولية الاحتلال هذه الا انه لا يمكن بأي حال من الأحوال إغفال ما تتحمله حركة حماس من مسؤولية جراء ذلك كونها تحكم بقوة الامر الواقع في قطاع غزة وتتحكم بكل صغيرة وكبيرة فيه.

ومع تفاقم هذه الأوضاع المزرية وفشل حركة حماس المتواصل في تلبية احتياجات الناس ووصول التذمر إلى ابلغ مدياته في أوساط الجماهير الشعبية كما جرى التعبير عنه في حراك (بدنا نعيش) الذي واجهته حركة حماس بقمع شديد، كل ذلك اشعل ضوءا احمر امامها أنها لم تعد قادرة على تلبية حاجات الناس كما انه لم يعد بمقدور الناس تحمل العيش في ظل هذه الظروف وتحت وطأة ذلك وبدلا من ان تلجأ "حماس" للخيار الاصوب المتمثل بتنفيذ اتفاقات



المصالحة وتسليم الأمور للحكومة الفلسطينية ومطالبتها بتحمل مسؤولياتها كافة، اختارت مع الأسف طريقا اخر تمثل بكل أسف بالوقوع في الشرك الذي نصبه الاحتلال والدوائر المعادية، الا وهو طريق التفاهمات التي أخذت وتأخذ اسماء متعددة، فتارة هدنة، وتارة اخرى تهدئة.

وفي كل الحالات تندرج تحت مسمى واحد "تغليب القضايا الإنسانية والاقتصادية على الحل السياسي"، وهو ما شهد الجولات المكوكية بين تل ابيب وغزة بطرق غير مباشرة على يد وسطاء إقليميين ودوليين تمحورت جهودهم قبيل الانتخابات الإسرائيلية على الوصول لتفاهمات تقوم على توسيع مساحة الصيد وزيادة كمية الكهرباء وإقامة محطات تحية للمياه ومحطة للكهرباء والبحث في انشاء ممر مائي وادخال بعض الاجهزة الطبية وغيرها مما كان الاحتلال يعيقها، بالإضافة إلى سماح الاحتلال بإدخال كميات من السولار لمحطة الكهرباء واربعين مليون دولار كمساعدات انسانية ورواتب لموظفي حماس.

هذه القضايا أعطت حكومة نتنياهو الموافقة عليها لكنها لم تنفذها بعد ويبدو ان موافقتها حينه كانت تهدف لتمرير الانتخابات الاسرائيلية وكذلك اجتياز مهرجان الاغنية الأوروبية، وإحياء ذكرى النكبة بهدوء لا يعكر صفو المباحثات التي يجريها نتنياهو لتشكيل حكومته الخامسة.

ولذلك فان قضية التفاهمات ما زالت عالقة وعرضة في إي لحظة للانهيار مما يفتح الطريق لانفجار جولة جديدة تكون اكثر عنفا من ما سبقها وتؤسس لما يليها من خطوات كلها تتجنب البحث في جوهر القضية المتمثل بالاحتلال وتركز بكل اسف على وضع القضايا الحياتية للناس واستغلال ظروفها على حساب الحل السياسي الذي ينشده الشعب الفلسطيني المتمثل بالحرية والاستقلال، ويبدو إن مسار هذه الجولات ذات الطابع الإنساني والاقتصادي هو ما ترتكز له صفقة ترامب، حيث يضع فريقه كل ثقله باتجاه محورين الأول تشديد الحصار والحرب الالية ضد السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير باعتبارها عنوانا موحدا للشعب الفلسطيني، والمحور الثاني العمل مع كل الاطراف المؤثرة لاعتماد منحى الحلول الانسانية والاقتصادية على حساب الحل السياسي وهو ما لاحظناه في لقاء واشنطن في شهر اب من العام الماضي وخلال مؤتمر وارسو في آذار المنصرم وعشنا ترجماته العملية من خلال سياسة العصا الغليظة والجزرة المسمومة في التفاهمات التي تجري بشكل غير مباشر بين حركة حماس ودولة الاحتلال من جهة اخرى، كما نلاحظه من خلال الدعوات والتحضيرات التي تجري لعقد قمة اقتصادية في البحرين لتشجيع الاستثمار في قطاع غزة وحسبما اشار مبعوث الرئيس الأمريكي ترامب إن كل ذلك يأتي في سياق خلق المناخات المناسبة لطرح صفقة القرن المشؤومة.



الازمة المالية الراهنة التي تواجه السلطة الوطنية الفلسطينية وتداعياتها الاقتصادية وسبل مواجهتها

بقلم: د. نصر عبدالكريم
استاذ المالية في كلية الدراسات العليا- الجامعة العربية الامريكية، وعضو اللجنة الاقتصادية والمالية- المجلس الوطني الفلسطيني

اقدمت الحكومة الاسرائيلية وبشكل تعسفي ومن طرف واحد قبل شهرين على خصم جزء من ايرادات المقاصة المستحقة لخزينة السلطة مقابل المخصصات التي يتم دفعها للأسرى واسر الشهداء. وجاء هذا الاجراء تطبيقاً لقانون تم اقراره في الكنيست الإسرائيلي بذريعة ان هذه الاموال المقتطعة تدعم "الارهاب"، الامر الذي يرفضه الفلسطينيون على المستويين الرسمي والشعبي رفضاً قاطعاً. وعلى اثر ذلك، قررت القيادة الفلسطينية عدم استلام اموال المقاصة الا كاملة وبدون اية خصومات.

هذا القرار ينسجم مع الموقف السياسي والاخلاقي والوطني الذي يتبناه الفلسطينيون تجاه الاسرى. والجدير بالذكر أن اموال المقاصة فلسطينية خالصة تقوم اسرائيل بتحصيلها لصالح الفلسطينيين على شكل ضريبة قيمة مضافة ورسوم جمركية على البضائع والخدمات التي يستوردونها من اسرائيل او من خلالها وفق اتفاق باريس الاقتصادي. ويقدر حجم هذه الاموال بحوالي ٧٥٠ مليون شيكل شهريا، تشكل حوالي ٧٠٪ من اجمالي ايرادات السلطة.

ومن الطبيعي ان يكون لهذه القرصنة الاسرائيلية تداعيات وآثار سلبية كبيرة ليس فقط على خزينة السلطة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه موظفيها وتجاه الموردين للسلع والخدمات من القطاع الخاص، وانما ايضا على الاقتصاد الوطني برمته. فلا شك، أن هناك آثاراً مباشرة تصيب أسر الموظفين الذين باتوا يتقاضون نصف راتب، وربما يستمر هذا الوضع لشهور قادمة أخرى، ما سيؤدي إلى تراجع قدرة هذه الأسر على الاستهلاك وعلى تلبية احتياجاتها الأساسية وحتى الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير، وبالتالي سينتقل هذا التأثير مباشرة إلى الاقتصاد الكلي طالما أننا نتحدث عن حركة تجارية تتباطأ تدريجيا، وعن دورات اقتصادية أخرى متصلة بالحركة التجارية ستتباطأ هي الأخرى، حتى يصبح هناك حذر عند المقتدرين تجاه الاستهلاك والاستثمار، ما سيعقّد المشهد، ويعمّق أزمة الاقتصاد وبنيته الموجودة قبل الأزمة الراهنة. ولهذا السبب فإن الأفراد سيتأثرون بلا شك وليس الموظفون فقط، وكذلك القطاع الخاص الذي يتعامل مع الحكومة الذي يبيع سلعاً وخدمات. وهناك موردون أيضاً إذا تأخرت مستحقاتهم كما جرت العادة وتأخرت أكثر من مرة، ما يعني أنهم سيفقدون قدرتهم على الاستمرار في العمل، وقد يؤدي إلى تسريحهم، كما ستتضرر أكبر فئة وبشكل منهجي وهي الأكثر هشاشة وضعفاً وهي الأسر التي تتلقى إعانات اجتماعية، والتي كانت تتلقى إعانات بقيمة ٧٥٠ شيكلاً كل عدة شهور حسب توافر السيولة، إضافة إلى أسر الموظفين، لأن دخل هذه الأسر محدود لكنها قد تملك خيارات أخرى تلجأ إليها. كما ستتضرر سلع الموردين، وقطاع الخدمات الكمالية مثل الاتصالات، والنقل، والقطاعات الأساسية الأخرى مثل الأغذية والتجارية.

في اعتقادي، فإن التأثير الأكبر قد لا نشهده الآن، إنما بعد أن تفقد الناس كل الخيارات، وتستنفد كل الموارد التي لديها، وبالتالي، فإن ملامح الأزمة سوف تتعمق بعد شهور عدة، لكن هذا يطرح تساؤلاً: كم حجم المانعة لدى المجتمع الفلسطيني لمواجهة أزمة من هذا القبيل؟ أظنّها ضعيفة جداً، فالإجراء الاحتلالي ليس مجرد حالة عرضية.

أظنّ، أن هذا الاجراء يأتي في إطار استراتيجية منهجية لدى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ينسقها مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب. وبالتالي، هذا الإجراء بدأ في إطار الضغط الاقتصادي على الفلسطينيين، سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، وهي ليست في إطار مماحكة للسلطة، إنما رؤية لها علاقة بتسوية تاريخية للصراع. وهي رؤيا يراها نتنياهو من منظور توظيف الاقتصاد في الابتزاز السياسي ليرغم الفلسطينيين على تقديم تنازلات، وعليه، فهي ليست منعزلة عن التوجهات الاستراتيجية لحكومة اليمين في إسرائيل التي تريد فرض ما يسمى "السلام الاقتصادي". وربما نشهد مزيدا من الضغوط الاقتصادية على الفلسطينيين تمارسها إسرائيل وحليفتها الولايات المتحدة على طريق تنفيذ ما يصطلح عليه "صفقة القرن"، فهذه الخطوة مكملة لخطوات سبقتها اليها ادارة ترامب، وبدوافع سياسية وليس اقتصادية.

ما طبيعة الخطوات التي يمكن للحكومة اتخاذها لمواجهة الأزمة المالية الحالية بعد احتجاز اسرائيل أموال المقاصة؟

نحن نعرف أن قانون احتجاز مستحقات السلطة المالية تم تمريره في شهر تموز من العام الماضي، ونعرف أن ترامب معاد للفلسطينيين ويريد أن يقطع المساعدات عنهم، كما أننا نعرفً أن نتنياهو مقدم على خطوات أخرى، لكننا نتحدث كثيرا بدون أن نفعل شيئاً، وبالتالي من الواضح أن الحكومة السابقة لم يكن بحسبانها وربما تفاجأت بقرار الرئيس أبي مازن عدم تسلّم كامل مستحقات السلطة لدى إسرائيل، وليس بخطوة نتنياهو، لأن قرار الأخير بخصم ٤٠ مليون شيكل شهريا من هذه المستحقات لا يقدم ولا يؤخر على الصعيد المالي، في حين أن المفاجأة الكبرى لدى الحكومة كانت من الموقف السياسي المشروع والصلب للرئيس برفضه تسلّم جميع أموال المقاصة، وهو ما خلق حالة الإرباك، في وقت كانت تستعد لخطوات أخرى، لكنها لم تعد بعد موقف الرئيس جاهزة للقيام بأي إجراء، وهذا في ظني يعكس إشكالية في إدارة الأزمة تماما مثل أزمة الضمان الاجتماعي، حيث كانت هناك أزمة فعلا. لكن الأسوأ كيف أدرنا الأزمة، والشيء ذاته ينطبق على احتجاز الاحتلال أموال المقاصة. للأسف، نحن دائما نعيش أزمات في مواعيد متباعدة، لكننا لا ندير أزماتنا بالشكل الصحيح.

فهل تملك السلطة الفلسطينية ممثلة بالحكومة أي بدائل لمواجهة هذه الأزمات؟ وما طبيعة هذه البدائل؟



كل البدائل التي تطرحها السلطة فنية سياساتية، قد تحدّ من تداعيات المشكلة من حيث تكاليفها وأعبائها، لكنها قطعاً لن تحلّ الأزمة البنيوية الجوهرية، أي جذر المشكلة، لأن هذا الجذر موجود، وبالتالي ستتكرر الأزمة لاحقاً بأشكال أخرى، لكن الإشكالية هي في كيفية إدارة الأزمة بحيث نجتازها ولا تدفّعنا ثمناً سياسياً كبيراً. هناك حلول فنية أصبحت معروفة، فالحكومة يمكن أن تتقشف، لكنها لم تعلن عن أية خطة للتقشف، في وقت كانت النفقات تزداد كلما أعلن شفهياً عن خطط للتقشف، وبالتالي ليس هناك خطة مدروسة، وهذا يتطلب اتفاقاً على أسس هذه الخطة واتفاقاً على أولوياتها، والقيام بخطوات حقيقية وعملية لتحسين الجباية من الفئات التي تتهرب من دفع الضرائب وتسرب البضائع للإسرائيليين، وفحص إمكانية تفعيل آليات أخرى للحصول على مساعدات دولية تضمن وجود سيولة للسلطة إلى حين حلّ المشكلة مع إسرائيل، وفي هذا الصدد بات من الملح ان تفعل الدول العربية شبكة الامان المالي التي اقرتها في اكثر من مؤتمر قمة واجتماع وزاري. وإذا لم تنجح هذه البدائل فيجب أن تلجأ إلى علاقة إدارة الدين مع المصارف، وهي إدارة تسمى "تكتيكية"، أي تقترض في شهر ما، لتسدد لاحقاً جزءا من هذا القرض. لكن السلطة لا تستطيع ان تراهن على الاقتراض من المصارف لفترة طويلة، بسبب المخاطر التي قد تنجم عن ذلك.

المدخل الصحيح في رأيي الذي على الحكومة اتباعه على صعيد السياسة المالية هو المدخل الشمولي، مما يتطلب الذهاب إلى الموازنة لترى أين تتقشف؟ وما حجم الإيرادات التي لديها؟ وإذا استمرت بنفس الطريقة في إدارة الشأن العام بدون بحث جدي في هذه الحلول، فأنا أظنّ أن الأزمة ستتفاقم، وفي كل يوم يمر، هناك ضحية تدفع الثمن، وهناك خيار سوف يفقد، أي سيكون نفاد للخيارات والموارد، لذلك تتعقد المشكلة أكثر إذا لم نعالجها من الآن، وإلا سنجد أنفسنا أمام حائط جديد، قد يؤدي إلى تفاعلات داخلية، وربما إلى فوضى واضطرابات داخلية، كما حدث في عام ٢٠٠٦، وقد ننتقل إلى مواجهة مع الإسرائيليين، وهذا ما يخوفهم على كل الأحوال.

هل تمتلك السلطة الفلسطينية الآليات والحلول الاستراتيجية التي يمكن أن ترد بها على الخطوة الإسرائيلية من قبيل الاستثمار في القطاعات الانتاجية وتحفيزها مثل قطاعي الزراعة والصناعة؟

اليوم هناك نزيف يجب أن نوقفه، والمرض الخبيث لا يمكنك معالجته طالما أن هناك نزيفاً استراتيجياً، وبالتوازي مع ذلك كان هناك ما يربو على خمسة وعشرين عاماً من السياسات الاقتصادية الخاطئة التي أدت في مجملها إلى إهمال الانتاج الزراعي والصناعي. نحن في الواقع نحتاج إلى فترة زمنية معينة حتى نعود إلى مربع الاهتمام بهذه القطاعات. علينا أن نعيد الاهتمام إلى الزراعة والصناعة والسياحة الداخلية، وأن نوفر كل الدعم لهؤلاء العاملين في هذه القطاعات كي ينجحوا، ما سيعزز الأمن الغذائي لدى الفلسطينيين، ويعزز القدرة على التحكم بمدخلات الإنتاج وأسعار السلع، ويعزز الاستدامة المالية، لأنه يقلل من الاعتماد على المقاصة كمصدر دخل، لأن الاستيراد من إسرائيل ومن الخارج يزيد من حصة المقاصة، بالإضافة إلى أن ذلك يخلق فرص عمل باعتباره أكثر القطاعات التي يمكن أن تخلقها.

استراتيجياً، يمكن تحقيق ذلك. لكن هذا يحتاج إلى موارد وإمكانيات. وكي يتحقق ذلك، لا بد من خريطة طريق تضم اتحادات المزارعين والصناعيين، والمفكرين الاقتصاديين، أي علينا الاهتمام بهذا الجانب، وأن نقلع عن البحث عن إنجازات وهمية مثل الحديث عن رفع قيمة الصادرات إلى أكثر من مليار دولار. علينا الرجوع إلى الأرض وحلّ مشكلة الواردات، بدلاً من أن نكتفي بالتصدير، ويستفيد منه بضع شركات كبيرة في الخارج. وعلينا أن نضمن استفادة المزارع الصغير، وصاحب الورشة الصغيرة، وصاحب المطعم الصغير أيضا من خلال القطاعات الثلاثة التي ذكرناها سابقاً. وإذا أفدنا هؤلاء جميعاً، فإننا نحل مشكلة الواردات، وتصبح لدينا سياسة إحلال واردات، وبالتالي نتوقف عن استيراد هذا الكم الكبير، ما يوفّر علينا عملة صعبة، ويفتح المجال أمام المواطنين لفرص مجدية في الاستثمار.

اليوم حين ننظر إلى القطاع الزراعي، نجد أن مساهمته أقل من ٣٪ في الناتج المحلي، وحين ننظر إلى الموازنة المخصصة لدعمه، نجد أنها لا تتجاوز نسبة سبعة أعشار بالمائة، بينما يتراجع الاستثمار فيه باستثناء الأغوار، حيث الشركات الكبرى التي وجدت في الأعشاب الطبية والتمور فرصة، وخلاف ذلك، فالحيّوات الزراعية بدأت تندثر بما في ذلك المنتجات التي اشتهرنا فيها تقليدياً. لذا علينا أن نركّز على السلع ووضع ما يسمى "الروزنامة الزراعية" وربطها بمواسم جغرافية، ومحاولة تقديم الدعم الفني للمزارعين قدر الإمكان بما يشمل توزيع البذور والأسمدة والأدوية عليهم، وفتح منافذ لهم في الأسواق لتوريد منتجاتهم إليها من خلال شبكة تسويق تحفظ كرامتهم وأسعارهم وليس الوسطاء الذين يستفيدون حاليا من الواقع القائم وبأسعار وأثمان مضاعفة. من المهم أن نبدأ التفكير بهذا الأمر، وأنا متأكد أننا سننتقل سبع خطوات إلى الأمام. هناك فرصة، والفرصة مفتوحة، وعلينا أن نكون واقعيين، هناك فرصة مقيدة، لكننا لم نستغلها بعد.

واخيراً، يجب التأكيد على ان الصراع مع اسرائيل سياسي ووجودي بالأساس، وهو ضد الاحتلال، وليس نزاعاً تجارياً او اقتصادياً-واسرائيل توظف الاقتصاد في خدمة مشروعها التوسعي والاحتلالي، وعلينا ان نعمل على توظيف الاقتصاد في خدمة مشروعنا الوطني الناجز، ولهذا فان المصلحة الوطنية الفلسطينية تستدعي الانفكاك التدريجي عن هيمنة الاقتصاد الاسرائيلي وتخفيف حالة التبعية له، كما دعت له مقررات المجلسين الوطني والمركزي في اجتماعاتهما السابقة، فلا يصح ان نبقى رهينة للابتزاز الاسرائيلي، لان الهشاشة الاقتصادية تُضعف من قدرتنا على الدفاع عن خياراتنا السياسية، ولا يصح ان نخوض صراعاً ضد دولة تحتل ارضنا وتسلب مواردنا وفي نفس الوقت نحافظ على علاقات طبيعية وغير متكافئة مع هذه الدولة.

نعم لاقتصاد وطني مُنتج وتضامني وقادر على الصمود في وجه الضغوط والصدمات الاسرائيلية، ونعم لتخفيف حالة التبعية للاقتصاد الاسرائيلي، ونعم للمقاطعة الشعبية للسلع الاسرائيلية حيث امكن، والف لا للمساومة على حقوقنا الوطنية الثابتة مقابل مكاسب اقتصادية وهمية.

أثناء لقائه وفدا برلمانيا إندونيسيا
صبيح: إدارة ترامب بدعمها للاحتلال أصبحت مكتبا لحزب الليكود في البيت الأبيض



قال محمد صبيح أمين سر المجلس الوطني الفلسطيني إن إدارة ترامب بأعمالها الخارجة عن القانون الدولي ودعمها لإسرائيل أصبحت مكتبا لحزب الليكود في البيت الأبيض، فهي تنكرت لقرارات الشرعية الدولية، ووجهت ضربات شديدة وقاتلة لعملية السلام، ودعمت الاستيطان واعتدت على حقوق الشعب الفلسطيني.

جاء ذلك خلال استقبال صبيح بتاريخ ٢٠١٩/٥/٢٧ بحضور عدد من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني وهم زهير خالد مسمار، نجيب قدومي، بلال قاسم، عمر حمايل، قاهر صفا، خضر الكوز، مهند الأخرس، وفداً برلمانياً إندونيسياً برئاسة نائب رئيس مجلس النواب الإندونيسي السيد بابك فهري حمزة، في مقر رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني في العاصمة الأردنية عمّان بحضور سفير إندونيسيا لدى المملكة الأردنية الهاشمية.

واستعرض صبيح أمام الوفد الإندونيسي ابرز التطورات على الساحة الفلسطينية ميدانيا وسياسيا، بخاصة ما يجرى في مدينة القدس من عدوان وتهويد مستمر للمدينة المقدسة التي هي أمانة في أعناق العرب والمسلمين، وهي أمانة في أعناق الشعب الفلسطيني مثلما هي أمانة في عنق الشعب الإندونيسي وقيادته وبرلمانه وحكومته، إلى يوم الدين، مضيفا أن واجب الدفاع عنها بخاصة في هذه الظروف الحرجة التي تمر بها قضيتنا واجب علينا وعليكم جميعا، لا يجوز تأخيره.

وأكد صبيح أن المجلس الوطني الفلسطيني وكافة مؤسسات دولة فلسطين وفصائلها وقواها موحدون في رفض ورشة العمل الاقتصادية بإدارة ترامب في البحرين، لأنها ضد السلام، مشددا ان الشعب الفلسطيني وقيادته لن تقبل الرشى مقابل التنازل عن حقوقه في تقرير المصير والعودة وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، مضيفا انه كان على أمريكا والعالم منع إسرائيل من تدمير الاقتصاد الفلسطيني، بدلا من عقد ورشات اقتصادية بأموال عربية.

وأضاف صبيح أن الإدارة الأمريكية الحالية تنكرت بشكل صارخ لقرارات الشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي عندما وجهت ضربات متتالية ومدمرة لعملية السلام ابتداء من الاعتراف بالقدس عاصمة موحدة للاحتلال الإسرائيلي ونقلت سفارتها اليها، مرورا بمحاولة إلغاء حق عودة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات لصلة، واعترافها بشرعية الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإعلان حربها المالية على الشعب الفلسطيني، بما فيها قطع الدعم المالي عنه، ومساعدة إسرائيل على قرصنة وسرقة أموال الشعب الفلسطيني التي تدفع لأسر الشهداء والأسرى والجرحى، مؤكدا أن القيادة الفلسطينية تصدت لتلك الخطوة العدوانية، وهي ستستمر في رعاية هؤلاء الأبطال ولن تتخلى عنهم أبداً.

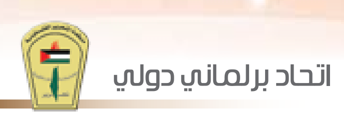
وأكد صبيح أن الشعب الفلسطيني متمسك بالسلام وفقا لما ورد في مبادرة السلام العربية والتي أصبحت فيما بعد إسلامية، واعتمدها مجلس الأمن الدولي، والتي وتنص على الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها مدينة القدس وفقا لقرارات الشرعية الدولية، ومن ثم إقامة علاقات طبيعية مع دول إسرائيل، ولا يجوز أن تقوم أية دولة عربية أو إسلامية باي تطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي قبل تنفيذ إسرائيل ما عليها من التزامات.

وأكد صبيح للوفد الزائر أن إندونيسيا رئيسا وحكومة وبرلمانا وشعبا دائما إلى جانب الشعب الفلسطيني وفي الدفاع عن قضية فلسطين والقدس التي هي أمانة في أعناقنا جميعا، مشددا على أهمية زيارة الوفد للمجلس الوطني الفلسطيني، مؤكدا الحرص على تعزيز وتطوير العلاقات بين الجانبين، مشيدا في الوقت ذاته بالدعم الذي تقدمه إندونيسيا لشعبنا في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي.

بدوره ، أكد نائب رئيس مجلس النواب الإندونيسي، موقف بلاده التاريخي والثابت بدعم حقوق الشعب الفلسطيني، مؤكدا أن حرية الشعب الفلسطيني دين في رقاب الشعب الإندونيسي لم يدفع بعد، مشيرا إلى استعداد بلاده لتقديم المزيد والمزيد من الدعم والإسناد للشعب الفلسطيني.

وأكد على انه منذ تأسيس دولة إندونيسيا عام ١٩٤٥، فان الدعم الإندونيسي مستمر، فلا يمكن لأي زعيم أو رئيس إندونيسي إلا أن يدعم فلسطين وشعبها وحريته، وان فلسطين والدفاع عنها محل إجماع بين كل القوى والأحزاب في بلاده، وفلسطين تحتل الوعي الجمعي لكل أبناء الشعب الإندونيسي.

واعتبر صفقة القرن الأمريكية ضد حقوق الشعب الفلسطيني وحريته وحقه في إنشاء دولته المستقلة، مبديا جاهزية واستعداد إندونيسيا للعمل مع الشعب الفلسطيني وقيادته للدفاع عن الحق الفلسطيني في القدس ومسجدها الأقصى المبارك، ومواجهة كل من يحاول المساس بالحقوق الفلسطينية فيها.



تقرير بمشاركة المجلس الوطني
في أعمال الدورة الـ"١٤٠" للاتحاد البرلماني الدولي

إعداد: عمر حمايل
عضو الوفد



شارك وفد من المجلس الوطني الفلسطيني برئاسة عزام الأحمد، وعضوية أعضاء المجلس الوطني: انتصار الوزير، زهير صندوقة، خالد مسمار، بلال قاسم، عمر حمايل، وبشار الديك إداريا، في اعمال الدورة الـ «١٤٠» للجمعية العامة والدورة ٢٠٤ للمجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي التي انعقدت تحت عنوان «البرلمانات كمنابر لتعزيز التعليم من أجل السلام والأمن وسيادة القانون»، في العاصمة القطرية الدوحة خلال الفترة ٥ – ١٠ نيسان/ أبريل ٢٠١٩.

وشارك في اعمال الاتحاد البرلماني الدولي ١٦٠ برلمانا، مثلّها ٨٠٠ برلماني، منهم ٨٠ رئيس برلمان، و٤٠ نائب رئيس، شاركوا في ٦٨ جلسة واجتماعاً لمناقشة قضايا الشعوب التي تمثل قلقاً دولياً بخصوص قضايا التنمية والتعليم والسلم وفض المنازعات والإرهاب.

وقد شارك وفد المجلس الوطني الفلسطيني في الاجتماعات والنشاطات التالية:

أولا: اجتماعات المجموعتين العربية والإسلامية والاسيوية في الاتحاد

شارك الوفد الفلسطيني في اجتماعي المجموعتين العربية والإسلامية اللذين تم التوافق فيهما على تقديم بند طارئ واحد حول توفير الحماية للشعب الفلسطيني ورفض الاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان، وتعزيز قيم التعايش بين الشعوب والأديان في العالم، وتشكيل لجنة صياغة لتحديد تفاصيل عنوان ومشروع البند بشكل نهائي.

كما قررت المجموعتان خلال اجتماعين منفصلين لهما اللقاء مع ممثلي المجموعة الافريقية لحثهم على دعم هذا البند الطارئ المشترك، بعد أن تقدمت هولندا ببند طارئ لدعم منكوبي الاعصار في مالاوي وموزمبيق وزيمبابوي، والتوضيح لهم بأن من تقدم بهذا البند هدفه تشتيت التصويت، والطلب منهم عدم الانخداع بمثل هذه الأساليب، بخاصة أن موضوع البند الطارئ الذي تقدمت به هولندا إنساني وليس سياسياً، مع الاعلان للأشقاء والاصدقاء الأفارقة عن التضامن العربي والإسلامي معهم، والاستعداد للمساعدة في حشد الدعم لمتضرري الاعصار.

وشارك الوفد برئاسة عزام الأحمد في الاجتماعين اللذين ناقشا مجموعة من البنود في مقدمتها، البندان المقدمان من الكويت والمغرب حول توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، الى جانب بندين اخرين: مكافحة خطاب الكراهية الذي تقدمت به تركيا، وحماية الأقلية المسلمة في العالم الذي تقدمت به اندونيسيا، حيث تم الاتفاق خلال الاجتماعين على دمج البنود الأربعة (الكويتية، المغربية،





التركية، الاندونيسية) في بند واحد باسم برلمانات تلك الدول الأربع نيابة عن المجموعتين العربية والإسلامية.

وأكد الأحمد خلال الاجتماعين على أن عنوان البند الطارئ الذي تم التوافق عليه يغطي كافة القضايا سواء فلسطين، او الجولان، او حتى تعزيز قيم التعايش بين الشعوب والأديان في العالم ومحاربة العنصرية، فعندما نتحدث عن فلسطين، فإننا نتحدث عن المقدسات الإسلامية والمسيحية كافة التي تهم العالم، وفي مقدمتها المسجد الأقصى الذي يتعرض لتهديد حقيقي ومحاولات إسرائيلية لهدمه وإقامة ما يسمى « بالهيكل» مكانه، مبدياً تضامن فلسطين مع الاشقاء في افريقيا بعد الاعصار الذي ضرب موزمبيق ومالاوي وزيمبابوي.

وأكد الأحمد على أهمية توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني من جرائم الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين، لا سيما أن هذا الموضوع أصبح متداولا على أكثر من مستوى دولي بخاصة امام مجلس الامن الدولي، لذلك فإن هناك مسؤولية كبيرة تقع على عاتق برلمانيي العالم لتوفير تلك الحماية، بخاصة بعد الإعلان عن قرار ضم أجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وإعلان الإدارة الامريكية الأخير الاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان السورية المحتلة، وبالأمس أعلن نتنياهو انه لن يسمح بعودة الرئيس أبي مازن لغزة، والمضي قدما في فصل القطاع عن باقي أجزاء الوطن.

وأكد الأحمد ان كل ذلك يأتي في إطار تنفيذ صفقة القرن الامريكية، وقد تكون الخطوة القادمة منها ضم الضفة الغربية لإسرائيل، فالولايات المتحدة وإسرائيل تقومان بتنفيذها على الارض، كما حصل عندما اعترفت أمريكا بالقدس المحتلة عاصمة لإسرائيل، واعترافها بحق إسرائيل بالاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الى جانب محاولاتها الغاء قضية اللاجئين والقضاء على « أونروا».

وفي نفس الاطار شارك عضوا الوفد الفلسطيني زهير صندوقة وعمر حمايل في الاجتماع التنسيقي للجمعية البرلمانية الآسيوية الذي بحث بشكل رئيسي موضوع البنود الطارئة المقدمة الى الجمعية العامة ١٤٠ للاتحاد البرلماني الدولي، حيث أكد صندوقة ان جميع المقترحات سواء العربية او الإسلامية يجمعها ناظم واحد وهو محاربة التمييز والعنصرية وارتكاب المجازر وتوفير الحماية الدولية للمضطهدين بخاصة ان فلسطين ما تزال تحت الاحتلال ويتعرض شعبها لأبشع أنواع المجازر في غزة فكل قرارات الاحتلال عنصرية،وتمس المقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين.

وفي نهاية الاجتماع، تقرر العمل على دمج البنود الطارئة المقدمة من الكويت والمغرب وتركيا وإندونيسيا في بند واحد، والاتفاق على صيغة مشتركة.

ثانيا : المشاركة في اجتماع لجنة الشرق الأوسط

شارك وفد المجلس الوطني برئاسة عزام الأحمد وحضور بلال قاسم عضو الوفد الفلسطيني، في اجتماع لجنة الشرق الأوسط التابعة للاتحاد البرلماني الدولي حيث دعا الأحمد خلال مداخلته امام اللجنة الى الارتقاء بمواقفه لمواجهة اسرائيل واجراءاتها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني.

وطالب خلال مشاركته بكبح جماح الكنيست الإسرائيلي لمخالفته قواعد الديمقراطية وميثاق الامم المتحدة واتفاقيات جنيف وميثاق الاتحاد البرلماني الدولي، داعيا دول العالم بشكل عام والدول الاوروبية على وجه الخصوص الى الاعتراف بالدولة الفلسطينية لتعزيز فرص حل الدولتين الذي تعمل حكومة اليمين المتطرف في اسرائيل على قتله.

واستعرض الأحمد امام اللجنة التطورات المتلاحقة في المنطقة وعلى رأسها قرار الرئيس الامريكي ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ووقف مساهمة الولايات المتحدة في موازنة "أونروا" ومطالبته العلنية بتغيير تعريف اللاجئين خلافا لما نصت عليه قرارات الامم المتحدة وحدة انعكاساتها السلبية على القضية الفلسطينية، والقرار الاخير الذي زاد الامور تعقيدا والمتمثل بالاعتراف الامريكي بالسيادة الاسرائيلية على الجولان السورية المحتلة.

واشار الى التصعيد الاسرائيلي الخطير الذي يهدد بالانفجار في أي لحظة ليس فقط في قطاع غزة وانما في الضفة الغربية والقدس، من خلال استباحة الدم الفلسطيني وممارسة القتل بدم بارد بحق ابناء الشعب الفلسطيني، والاعتقال وهدم البيوت ومصادرة الاراضي لصالح الاستيطان الذي يعتبر جريمة بكل معايير القانون الدولي، اضافة الى مجموعة من القوانين والإجراءات العنصرية التي اقرتها الحكومة الاسرائيلية بالتعاون مع الكنيست لاستهداف الشعب الفلسطيني وتبرير سياسات الاحتلال والاستيطان والتمييز العنصري.

وكانت اللجنة في بداية اجتماعها اعادت انتخاب السيدة سلمى عطا الله جان من كندا رئيسة للجنة، بعد ذلك قدم

الامين العام للاتحاد احاطة حول الوضع في الشرق الاوسط تضمنت اخر التطورات في المنطقة منذ الجلسة الاخيرة التي عقدت في اكتوبر ٢٠١٨.

ثالثا: المشاركة في افتتاح الدورة ال« ١٤٠ » للجمعية العامة للاتحاد

شارك وفد المجلس الوطني في الحفل الافتتاحي للجمعية العامة الـ « ١٤٠» للاتحاد البرلماني الدولي القيت كلمات لكل من الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر وأحمد بن عبدالله بن زيد آل محمود، رئيس مجلس الشورى، رئيس المؤتمر، وكذلك القت غابرييلا كويفاس بارون، رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي ومارتن تشونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، وفلاديمير فورونكوف، وكيل الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

رابعا: التصويت على البنود الطارئة

تم التصويت على البندين الطارئين التاليين: المقترح الأول: دعوة لاتخاذ إجراءات دولية عاجلة لدعم موزمبيق وملاوي وزيمبابوي التي ضربها إعصار إيداي (هولندا)، والمقترح الثاني ضمان الحماية الدولية للشعب الفلسطيني ورفض السيادة الإسرائيلية على الجولان المحتلة، وتعزيز قيم التعايش السلمي بين الشعوب والأديان، ومكافحة جميع أشكال العنصرية والتعصب، وهو مقدم من الكويت، المغرب تركيا، واندونيسيا.

وقد فاز المقترح الأول بأغلبية ثلثي الاعضاء المصوتين.

خامسا: المشاركة في أعمال المجلس الحاكم للاتحاد

شارك وفد المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعات المجلس الحاكم للاتحاد الذي ناقش مجموعة من القضايا المدرجة على جدول اعماله من بينها النظر في طلبات العضوية الجديدة، حيث اعتمد المجلس الحاكم برلمان سانت فينسنت والغرينادين بحيث يصبح العضو (١٧٩) في الاتحاد البرلماني الدولي.

وأعاد المجلس الحاكم إعادة انتساب برلمانات: أنتيغوا وبربودا، بربادوس، دومينيكا، ليبيريا، ناورو، وسانت كيتس ونيفيس.

كما اعتمد المجلس الحاكم تقرير الرئيس والتقرير السنوي للأمين العام عن أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي في العام ٢٠١٨، وتقريرا حول تنفيذ الأهداف الاستراتيجية الثمانية، بما في ذلك ما يتعلق بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة.

وأقر المجلس استراتيجية الاتصالات الجديدة للاتحاد البرلماني الدولي، وكذلك برنامج المبادرات المصمم بمناسبة الذكرى ال (١٣٠) للاتحاد البرلماني الدولي، ولفت المندوبون الانتباه إلى التكلفة العالية لإصدار كتاب الذكرى المقترح وشددوا على الحاجة إلى بذل كل جهد من أجل تخفيضه.

كما أقر المجلس مشروع مذكرة التفاهم بشأن التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي، ومكتب الامم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ضمن إطار أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي لمكافحة الإرهاب. وأذن المجلس بتوقيعه من قبل الأمين العام ونظرائه من الأمم المتحدة.

كما اعتمد المجلس الحاكم تقارير لجانه الفرعية من بينها تقرير لجنة الشرق الأوسط، والتقرير الخاص بحقوق الإنسان للبرلمانيين في الاتحاد.

سادسا: المشاركة في اجتماع اللجان الدائمة للاتحاد

١- اللجنة الدائمة للسلم والامن الدوليين

مثّل وفد المجلس الوطني الفلسطيني في هذا الاجتماع عضو الوفد بلال قاسم الذي ناقش موضوع عدم جواز قبول استخدام المرتزقة لتقويض السلام وانتهاك حقوق الإنسان.

وفي تعقيبه على مشروع القرار قال قاسم انه قبل التعليق على مشروع القرار أود أن أؤكد انه خلال مناقشاتنا في جنيف اكتوبر العام الماضي وكذلك خلال الندوة الخاصة التي عقدت بالتعاون بين الأمم المتحدة والبرلمان الدولي والبرلمانات الشرق الأوسطية تحدثنا عن ارهاب الدولة المنظم وخطره على السلم العالمي وهو ما تقوم به دوله الاحتلال الاسرائيلي ورعايتها لإرهاب المستوطنين واعتداءاتهم المستمرة والمتكررة على الأطفال والنساء والشيوخ في الأراضي الفلسطينية المحتلة وما تقوم به ايضاً مجموعات المستعربين الإرهابية وهي قوات مرتزقة ومدربة ومرعية من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلي وكان آخرها اعتداءاتهم على طلبة جامعة بير زيت واختطافهم اثنين من الطلبة، وهي نموذج مصغر لإرهاب الدولة المنظم.

وشكر قاسم المقررين على الجهود المبذولة وقال: ندعم ما ورد في التقرير ونرى انها جهود ستدعم وتسهم في دور البرلمانيين لمحاربة هذه الظاهرة الخطيرة وأيضا خطوة مهمة من الاتحاد البرلماني الدولي لمساعده الأمم المتحدة بعملها لمحاربة هذه الظاهرة القديمة الجديدة، مضيفا انه يجب ملاحقة ومساءلة الدول التي سلحت ومولت وأوصلت هؤلاء المرتزقة والإرهابيين الى سوريا والعراق تحت مسميات عدة جميعنا يعرفها.

٢- اجتماعات النساء البرلمانيات

كما شاركت عضو المجلس الوطني الفلسطيني انتصار الوزير في اجتماعات النساء البرلمانيات، الذي ناقش مشاريع القرارات المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة ال ١٤٠ تحت عنوان «عدم جواز قبول استخدام المرتزقة كوسائل لتقويض السلام وانتهاك الحقوق من المنظور الجندري.

٣- لجنة التجارة والتنمية المستدامة

بدوره، شارك عضو المجلس الوطني الفلسطيني عمر حمايل في اجتماع لجنة التجارة والتنمية المستدامة التي ناقشت موضوع دور الاستثمار والتجارة الحرة والعادلة في



تحقيق أهداف التنمية المستدامة بخاصة في ما يتعلق بالمساواة الاقتصادية والبنية التحتية المستدامة والصناعة والابتكار.

واستعرض حمايل في مداخلته، المعوقات التي تعترض طريق التنمية المستدامة في فلسطين كونها تعيش تحت الاحتلال الذي يتحكم بأكثر من ٩٠ ٪ من الموارد الطبيعية لدولة فلسطين، بخاصة في المنطقة المسماة (ج)، حيث قدر البنك الدولي خسائر الاقتصاد الفلسطيني خلال عام ٢٠١٨ ب "٣,٤" مليار دولار نتيجة سيطرة الاحتلال على تلك الموارد.

كما ان الاحتلال يستغل العمالة الفلسطينية لصالح اقتصاده الاستعماري، مما أوصل نسبة الفقر الى حوالي ٢٧ ٪ والبطالة الى ما يزيد على ٣٥٪.

وأوضح ان الحكومة الفلسطينية تحاول جاهدة تنفيذ اهداف التنمية المستدامة ووضعت الخطط اللازمة ولكن العوائق والإجراءات والسياسات الاحتلالية تحول دون ذلك، فالاحتلال يفرض من جانبه قيودا شديدة ويتحكم بحركة الصادرات الفلسطينية ويتحكم كذلك بعملية الاستيراد من الخارج، وهو كذلك يمنعنا من استغلال الأراضي الزراعية لأنه يقوم بمصادرة القسم الأكبر منها لغايات الاستيطان والجدار، ومن جانب اخر يسيطر على ٨٥٪ من المصادر المائية، ومما يزيد الأمور تعقيدا، ان إسرائيل تعمل على مصادرة وسرقة الأموال الفلسطينية التي تجبيها نيابة عن حكومة فلسطين تحت حجج وذرائع رعاية اسر الشهداء والجرحى والأسرى الفلسطينيين ضحايا الاحتلال الإسرائيلي.

وطالب حمايل المقررين، بإيلاء المناطق والدول التي تخضع للاحتلال أهمية خاصة في مشروع قرارهما، لأنه لا يمكن استغلال مواردنا الطبيعية طالما بقينا نخضع لشروط الاحتلال، كما أكد انه من أجل تحقيق التجارة الحرة والعادلة، لا بد من توفير الضمانات للمستثمرين في فلسطين، والحماية لاستثماراتهم، لأنه إسرائيل سبق أن قامت بتدمير الكثير من الاستثمارات، وحتى تخريب المشاريع التي يدعمها الاتحاد الأوروبي.

من جهة أخرى، شارك حمايل في اجتماع البرلمانيين الشباب الذي ناقش مشاركة الشباب في البرلمانات الوطنية، ووجهات النظر من منظور الشباب، حول مشاريع القرارات قيد البحث في الجمعية العامة الـ١٤٠.

٤- اجتماع الاشتراكية الدولية

استعرض خالد مسمار عضو الوفد خلال مشاركته عن حركة فتح في اجتماع للاشتراكية الدولية عقد على هامش اجتماعات الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي الأوضاع المأساوية التي يعيشها الشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي وما تمارسه اسرائيل وجيشها ومستوطنوها من قتل وسفك دماء الأبرياء من الأطفال والنساء والشيوخ والرجال وهدم للبيوت ومصادرة للأراضي ناهيك عن الحصار المضروب على غزة وقطع أوصال الضفة وتهويد للقدس العربية بالإضافة إلى القرار الظالم الذي أعلنه رئيس الإدارة الأمريكية بضم القدس المحتلة للكيان الإسرائيلي كعاصمة له وكأنها قطعة من املاكه بالإضافة إلى قراره الأخير ضم الجولان العربية السورية لإسرائيل، مؤكدا ضرورة التمسك بحل الدولتين حسب ما جاء في القرارات الدولية وتوفير الحماية الدولية لشعبنا الفلسطيني.

٥- اجتماع لجنة الديمقراطية وحقوق الانسان

من جانب اخر ، شارك عضو الوفد الفلسطيني زهير صندوقة في اجتماع اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان الذي بحث كيفية متابعة أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي في القرارات الثلاثة التي اعتمدها الاتحاد البرلماني الدولي في السنوات الأخيرة حول الديمقراطية في العصر الرقمي والتهديد الذي تتعرض له الخصوصية والحريات الفردية، واستخدام وسائل الإعلام، بما فيها التواصل الاجتماعي، من أجل تعزيز مشاركة المواطنين والديمقراطية، وحرية التعبير والحق في الحصول على المعلومات، وبحث اشكال الإجراءات التي يمكن للبرلمانات اتخاذها لمحاربة التضليل والاخبار المزيفة والتأثيرات السلبية على السياسة الوطنية.

وأشار صندوقة في مداخلته الى أن فلسطين حالة خاصة كونها الدولة الوحيدة التي ما تزال تخضع لاحتلال اجنبي، وحقها في الوصول الى حرية المعلومات في ظل تعرضها لانتهاكات خطيرة حيث تعمل تكنولوجيا المعلومات الإسرائيلية المتقدمة على اختراق وقرصنة وسائل التواصل الفلسطينية لتحقيق هدفين هما: نقل معلومات كاذبة ومضللة تتعلق بحقائق التاريخ الديمغرافية والحضارية والثقافية في ما يتعلق بفلسطين وارتباطها بالشعب الفلسطيني منذ الازل، وثانيهما نشر اخبار كاذبة وملفقة تهدف الى خلق فتن وبلبلة بين شرائح المجتمع الفلسطيني مكوناته.

٦- المشاركة في ورشة عمل حول المرأة والطفولة

كما وضعت عضو الوفد الفلسطيني انتصار الوزير خلال مشاركتها في ورشة عمل حول المرأة والطفل، المجتمعين في صورة وواقع المعاناة التي يعيشها الأطفال والأمهات في فلسطين، نتيجة قسوة Wاالاحتلال وعدوانه المتواصل على شعبنا.

واستذكرت الوزير الحرب العدوانية للاحتلال على قطاع غزة التي أباد فيها عائلات كاملة رجالا ونساء واطفالا، مرورا باستشهاد ٢٨٠ طفلا وامرأة ورجلا اثناء مسيرات العودة في القطاع، مستعرضة معاناة ٢٥٠ طفلا في سجون الاحتلال في انتهاك صارخ لكافة الاتفاقيات الدولية التي تعتبر اعتقال الأطفال جريمة حرب.

سادسا: لقاءات مع وفود برلمانية مشاركة باجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي

التقى عزام الأحمد رئيس وفد المجلس الوطني الفلسطيني المشارك في اعمال الاتحاد البرلماني الدولي بنظيره في برلمان

جنوب افريقيا، في اطار تعزيز وتقوية علاقات التضامن المشترك بين البلدين الصديقين، وشارك في اللقاء سفيرا فلسطين وجنوب افريقيا في دولة قطر.

وعبّر الأحمد عن اعتزاز الشعب الفلسطيني وقيادته بالعلاقات المميزة بين الجانبين، بخاصة ان جنوب افريقيا تعد الأقرب الى شعبنا بحكم المعاناة المشتركة من سياسة التمييز العنصري التي اعادت إسرائيل ممارستها بحق شعبنا، بعد ان تخلص منها شعب جنوب افريقيا.

وتمنى الأحمد على وفد جنوب افريقيا نقل رسالة التضامن الفلسطينية والعربية لجميع البلدان الافريقية، وحرص الجانب الفلسطيني والعربي على تقوية تلك العلاقات لما فيه مصلحة الجانبين، وان الشعب الفلسطيني والشعوب العربية ستبقى الى جانب القضايا الافريقية تدعمها وتساندها في كل المحافل وعلى كافة الصعد والمستويات، مؤكدا ان قيم التقدم والحرية يجب ان تنتصر في نهاية المطاف على قوى الاستعمار والاستغلال.

بدوره، أكد وفد جنوب افريقيا على ان بلاده وشعبها الذي تجمعه مع الشعب الفلسطيني روابط النضال المشترك ستبقى دائما الى جانب الحق الفلسطيني، مضيفا ان نضال الشعب الفلسطيني هو نضال شعب جنوب افريقيا، وأن حرية جنوب افريقيا لن تكتمل الا بحرية فلسطين كما قال نيسلون مانديلا.

واكد أيضا، ان جنوب افريقيا تتابع باستمرار كافة ممارسات الاحتلال وما يقوم به من قتل واعتقال وحصار وبناء للمستوطنات، وارتكاب الجرائم واخرها ما جرى من استهداف عدواني للمدنيين وقتلهم بدم بارد،» لذلك فإننا لسنا معكم بالكلام فقط بل بالأفعال، فقد قمنا بتخفيض مستوى تمثيلنا الدبلوماسي مع إسرائيل الى مستوى مكتب تمثيلي بدلا من سفارة.»

كما التقى عزام الأحمد رئيس الوفد الفلسطيني وبحضور منير غنام سفير دولة فلسطين في قطر، وفدا برلمانيا فنزويليا ضم النائبين يول جبور وخوان مارين؛ حيث أكد الاحمد على عمق علاقات الصداقة التي تربط الشعبين، وقدم شكره لفنزويلا على المساعدات التي قدمتها وأخرها بناء مستشفى العيون في فلسطين.

واكد الاحمد وقوف الشعب الفلسطيني مع شعب فنزويلا ورفضه التدخل الأجنبي في شؤونه الداخلية، ورفضه المخططات الرامية الى إشعال حرب اهلية، داعيا الى ضرورة احترام سيادة الدول، مؤكدا ان محاولات الولايات المتحدة فرض اجندتها في فنزويلا جزء من سياسة الهيمنة التي تمارسها على دول العالم ومن بينها فلسطين من خلال محاولة فرض ما يسمى» صفقة القرن» ووقوفها الاعمى والمتحيز الى جانب اسرائيل.

من جانبه، اكد السيد خوان مارين ان شعب فنزويلا يدعم الشعب الفلسطيني ويؤمن بعدالة قضيته وسعيه للتحرر من الاحتلال وان وصايا الرئيس الراحل هوغو شافيز تلهمهم دوما بضرورة الوقوف الى جانب حركات التحرر في العالم، والشعب الفلسطيني بشكل عام.



سابعا: كلمة رئيس وفد المجلس الوطني الفلسطيني امام الجمعية العامة للاتحاد

طالب عزام الأحمد رئيس وفد المجلس الوطني، في كلمته التي ألقاها امام الجمعية العامة للاتحاد بتوفير الحماية الدولية لشعبنا وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية التي تنص على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لدولة فلسطين، وبإدخال إصلاحات جذرية على أنظمة الاتحاد البرلماني الدولي، ليكون معبرا عن أهداف وتطلعات الشعوب وداعما لحقوقها.

وأكد أن تصاعد العدوان والإجرام الإسرائيلي يؤكد الحاجة الماسة لتوفير الحماية الدولية لشعبنا وعقد مؤتمر دولي للسلام برعاية الأمم المتحدة، من أجل تنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة لمساعدة الدولة الفلسطينية المعترف بها من الأمم المتحدة بإنهاء الاحتلال وتجسيد سيادتها على أراضيها وإحلال السلام الدولي العادل والدائم في المنطقة.

كما طالب الأحمد، بمناسبة الذكرى الـ١٣٠ لتأسيس الاتحاد البرلماني الدولي، بإجراء إصلاحات جذرية على أنظمة الاتحاد وطريقة تعاطيه مع قضايا الشعوب بما ينسجم والمبادئ والأهداف التي قام عليها والدخول في جوهر عمله بتعميق العمل الديمقراطي والبرلماني، واتخاذ مواقف واضحة في مساندة الشعوب وحريتها واستقلالها الوطني ومناهضة الإرهاب والعنف والكراهية وتحقيق الأمن والسلام، والاستفادة من التعليم لحل المشاكل التي تواجهها البشرية وسيادة القانون وتحقيق التنمية.

وأوضح الأحمد أن شعبنا ما زال يعاني لأكثر من سبعين عاما من ويلات الاحتلال الإسرائيلي لأرض دولته وما رافق ذلك من استيطان استعماري، في خرق صارخ لميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية، التي كان أبرزها قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤ الذي أكد عدم شرعية الاستيطان في أراضي الدولة الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية.

واستعرض أعمال القمع والقتل والاعتقال والحصار المستمرة بحق شعبنا، والسيطرة على موارده الطبيعية، ومعابره الحدودية سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، إضافة إلى سياسة التغيير الديموغرافي والطابع التاريخي والديني، بخاصة في القدس الشرقية.

وأشار الأحمد إلى استمرار قيام عصابات المتطرفين الصهاينة بالاقتحامات اليومية للمسجد الأقصى، تحت حماية جيش الاحتلال وحكومة تحالف اليمين الإسرائيلي المتطرف بقيادة نتنياهو وشكيد وبينيت، والتنصل من الاتفاقات الموقعة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، ولقرارات الأمم المتحدة وأسس عملية السلام التي تقوم على أساس حل الدولتين.

وقال إن إسرائيل تهدف من سرقة أموال المقاصة الفلسطينية التي تجمعها مقابل أجرة ٣٪ منها، إلى الضغط على القيادة الفلسطينية للتوقف عن رعاية أسر الشهداء والأسرى، مضيفا أن كل ذلك يتم تحت مظلة الإدارة الأميركية ومشاركتها بهدف فرض خطة الرئيس الأميركي ترمب المعروفة بصفقة القرن التي بدأت خطوات تنفيذها على الأرض، بخاصة حول القدس واللاجئين والاستيطان، ومؤخرا قرار ترمب حول الجولان العربية السورية وضمها للسيادة الإسرائيلية بعقلية قطاع الطرق وتجاهل كافة الشرائع والقوانين الدولية، والعمل على تعميق الانقسام وفصل قطاع غزة عن الضفة الغربية، لمنع تجسيد قيام دولة فلسطينية مستقلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وحل قضية اللاجئين وفق قرار ١٩٤ ومبادرة السلام العربية، وتكريس الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية للأبد وحكم ذاتي محدود للسكان، وما أعلنه نتنياهو أمس واليوم أنه سيضم مستوطنات لإسرائيل ومنع الرئيس محمود عباس من العودة إلى قطاع غزة يؤكد ذلك.

وعبر الأحمد، باسم المجلس الوطني الفلسطيني، برلمان دولة فلسطين، عن التقدير لدولة قطر الشقيقة على استضافتها لاجتماع الدورة الـ ١٤٠ للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات المصاحبة، متمنيا النجاح والتوفيق لأعمال دورتنا هذه التي تكتسب أهمية خاصة تنبع من العنوان الواسع الذي تنعقد تحته: «البرلمانات كمنابر لتعزيز التعليم من اجل السلام والامن وسيادة القانون».

وتساءل: هل فعلا نعمل ونبذل جهدا عمليا كبرلمانات لتطبيق هذا الشعار بكل معانيه الكبيرة في ظل الحاجة الماسة له، في ظل ما يشهده عالمنا اليوم؟ حيث الأزمات والصعوبات المتلاحقة التي نواجهها من أزمة المناخ، وانفجار الأزمات السياسية والاقتصادية والأمنية، وازدياد ظاهرة التطرف والتعصب العرقي والديني والعنف والإرهاب، والتنصل من الالتزام بالأنظمة والقوانين والقرارات الدولية والتزاماتها ذات الصلة من قبل دول عظمى في مقدمتها الإدارة الأميركية، التي رغم مشاركتها في صياغتها وصنعها، ليس فقط في ما يتعلق بالصراع العربي الاسرائيلي والقضية الفلسطينية فحسب، وإنما في قضايا أخرى مختلفة كما حصل عند تنصل الإدارة الأميركية من الاتفاق مع مجموعة الـ «٥+١» فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني، وتأجيج النزاعات والأزمات السياسية والاقتصادية والأمنية، وتشجيع العنف والإرهاب في منطقة الشرق الأوسط، إضافة إلى تهديد عدد من البلدان العربية بالتدمير والتقسيم، واستخدام إرهابيين من حوالي ٩٠ دولة لتحقيق هذه الغاية، وما دار ويدور في العراق وسوريا وليبيا واليمن خير شاهد على ذلك.

ثامنا: أطفال من فلسطين يستعرضون معاناة لجوئهم أمام الاتحاد البرلماني الدولي

استعرض الطفلان حنان أبو عطية (١٥ عاما) من أحد المخيمات في محافظة الخليل، وأحمد أبو بكر من مخيم البقعة في الأردن، معاناة أكثر من ستة ملايين لاجئ فلسطيني أمام الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي، والتي حضرها أكثر من ١٦٥ من رؤساء برلمانات العالم ورؤساء الوفود البرلمانية، في العاصمة القطرية الدوحة.

وشرحت أبو عطية عضو البرلمان الطلابي الذي يمثل مدارس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (أونروا)، الظروف الصعبة التي يعيشها اللاجئون بخاصة الأطفال منهم، نتيجة ممارسات الاحتلال من أصوات القنابل والرصاص، ومداهمات جنود الاحتلال للمنازل في مخيمات اللجوء، وحواجز التفتيش التي تعيق الوصول إلى المدارس.

وقالت أبو عطية إننا «لن نستسلم، وسنبقى ندافع عن حقنا في التعليم، ونطالبكم بالاستمرار في دعمنا لتحقيق الأمن لنا، بخاصة أن وكالة «أونروا» تعاني من أزمة في التمويل، ما يعرض مسيرة التعليم في مدارسها لعدم الانتظام».

فيما قال أحمد أبو بكر (١٥ عاما)، وهو عضو البرلمان المركزي لمدارس (أونروا)، إن نحو ستة ملايين لاجئ فلسطيني يتواجدون حول العالم، مضيفا «أننا جئنا هنا لنُسمعكم صوتنا، ونطالبكم بإعلان تضامنكم معنا ودعمكم لقضيتنا».

تاسعا: بيان رئاسي صادر عن الاتحاد البرلماني الدولي حول مرتفعات الجولان السورية

يقف الاتحاد البرلماني الدولي، ضد الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب. خاصة الاتحاد البرلماني الدولي تأسس منذ ١٣٠ عاماً على قيم السلام وعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية.

نحن ندين اعتراف الولايات المتحدة الأخير، بهضبة الجولان كجزء من إسرائيل. نحن مقتنعون بأنَ إعلان الولايات المتحدة يبعد العالم عن تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

يتعارض اعتراف الولايات المتحدة، بخصوص مرتفعات الجولان مع قرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧، والذي يشجع، في جملة أمور، بشدة أي محاولة من جانب إسرائيل «لفرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها في مرتفعات الجولان السورية المحتلة» وتعتبر هذه المحاولات «لاغية وباطلة وبدون أثر قانوني دولي .

باسم الاتحاد البرلماني الدولي، أناشد بقوة جميع أطراف النزاع في الشرق الأوسط، إلى الامتناع عن أي عمل أحادي من



شأنه أن يشعل لهيب الصراع. يجب علينا، بصفتنا برلمانات أو برلمانيين، أن نعقد العزم على العمل بقوة أكبر للمساهمة في السلام من خلال حوار حقيقي.

عاشرا: بيان رئاسي صادر عن الاتحاد البرلماني الدولي بشأن الدبلوماسية البرلمانية

تأسّس الاتحاد البرلماني الدولي، على الدبلوماسية البرلمانية والحوار. تعدّ الدبلوماسية البرلمانية جزءاً أساسياً من التعاون الدولي، حيث تساعد في بناء الجسور بين البلدان والشعوب، وتسعى إلى المساهمة بمنظور برلماني في الحوكمة العالمية وكذلك في تعزيز السلام.

إنّ استخدام العقوبات السياسية ضدّ البرلمانيين، الذين يمثلون قانوناً برلماناتهم الوطنية وشعبهم أمر غير مقبول.

نحن نؤمن بقيمة الحوار المفتوح وغير المقيّد بين البرلمانيين، من جميع أنحاء العالم. تعدّ الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي، والاجتماعات الرسمية منتديات أساسية لحلّ الخلافات، من خلال التبادل الهادف. ينبغي السماح لجميع البرلمانيين من البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، بحضور الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي، والمنتديات البرلمانية الدولية الأخرى، من دون أي قيود أو عقوبات. إن الهدف النهائي للاتحاد البرلماني الدولي تحقيق السلام.

أدان الاتحاد البرلماني الدولي في بيان صدر عن رئيسته في ختام اعمال دورته رقم ١٤٠، القرار الأمريكي الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان السورية المحتلة، واعتبر ذلك القرار انتهاكا لقرار مجلس الامن الدولي رقم ٤٩٧ الخاص بالجولان السورية الذي صدر عام ١٩٨١ الذي اعتبر فرض إسرائيل قوانينها وولايتها وإدارتها في مرتفعات الجولان السورية المحتلة لاغيا وباطلا وليس له أثر قانوني دولي.

حادي عشر: الجلسة الختامية للجمعية العامة

في الجلسة الختامية للجمعية العامة تم اعتماد وبتوافق الآراء القرار الذي قدمته اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين، عدم جواز قبول استخدام المرتزقة كوسيلة لتقويض السلام والأمن الدولي والسلامة الإقليمية للدول وانتهاك حقوق الإنسان. كما اعتمدت الجمعية العامة، بالإجماع القرار الذي قدمته اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة، دور التجارة العادلة والحرة والاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في ما يتعلق بالمساواة الاقتصادية والبنية التحتية المستدامة والصناعة والابتكار.

وأخذت الجمعية العامة، علماً بتقارير اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان واللجنة الدائمة الخاصة بشؤون الأمم المتحدة، ووافقت على البنود الموضوعية للقرارات المقرر اعتمادها في الجمعية العامة الـ١٤٢، إلى جانب المقررين الذين سيعملون على مشاريع القرارات هذه.

واعتمدت الجمعية العامة، انعقاد دورتها المقبلة رقم ١٤١ في صربيا خلال الفترة من ١٣ إلى ١٧ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٩ في بلغراد.

ثاني عشر: الجلسة الختامية للمجلس الحاكم

اعتمد المجلس الحاكم للاتحاد مجموعة من التقارير من ابرزها التقرير الذي أعدته لجنة الشرق الأوسط التي أكدت في تقريرها ضرورة الالتزام بقرارات الشرعية الدولية بما في ذلك تلك المتعلقة بإقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وفق حل الدولتين، داعيا الى توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني في ظل التطورات الاخيرة.

وشدد تقرير اللجنة كذلك على ضرورة التقيد والالتزام بقرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٣٣٤ حول الاستيطان، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ حول قضية اللاجئين الفلسطينيين، الى جانب الالتزام بالقرارات الدولية ذات الصلة بوكالة « أونروا» وضرورة استمرار عملها.

كما أشار التقرير الى قيام اسرائيل باحتجاز اموال الضرائب الفلسطينية خلافا للاتفاقات الموقعة بين الطرفين والقوانين الدولية.

وتضمن تقرير اللجنة كذلك شهادتي الطفلين حنان أبو عصبة وأحمد بكر (١٥ عاماً)، وهما من البرلمان الطلابي التابع لمدارس «أونروا»، واللذين عرضا أمام لجنة الشرق الأوسط، معاناة اللاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات، ودور وكالة « أونروا» التي أنشئت بموجب قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل تنفيذ أعمال الإغاثة المباشرة وبرامج تشغيل للاجئين الفلسطينيين الذين هجّروا قسرا من وطنهم منذ عام ١٩٤٨، وأوضح الطفلان في عرضهما أن الخدمات التي تقدمها الوكالة خاصة التعليم مهددة بسبب الازمة المالية التي تمر بها، مؤكدين أهمية ضمان التعليم الآمن للاجئين الفلسطينيين، مطالبين الاتحاد البرلماني الدولي بدعم حقوقهم ودعم « ألاونروا » لتتمكن في الاستمرار في تقديم خدماتها.

كما اعتمد المجلس الحاكم التقرير الذي اعدته لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، الذي تضمن ١٢ قراراً تتعلق بـ ١٤٥ نائبا من البلدان التالية: ساحل العاج، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إكوادور،جزر المالديف، منغوليا، الفلبين، تركيا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) .

وورد في تقرير اللجنة انها عقدت تسع جلسات استماع، وجلسات غير رسمية مع الوفود ومقدمي الشكاوى لتعزيز فهمها للقضايا المعروضة عليها والإبلاغ عن أشغالها. في هذه الدورة، أُدرج في جدول أعمال اللجنة ٢٢ حالة تتعلق بحالة ١٨٧ عضوًا في البرلمان في ١٢ دولة. ومن بين الحالات التي تم النظر فيها، كان ٣٥٪ من الأميركتين، و٣٢٪ من أوروبا، و٢٤٪ من إفريقيا و٩٪ من آسيا.

كما أن ٨٤٪ من الحالات تتعلق بأعضاء المعارضة في البرلمان و٢٥ ٪ تتعلق بالنساء. وكانت الانتهاكات التي نظرت فيها اللجنة في معظم الأحيان، خلال الجلسة هي الافتقار إلى الإجراءات القانونية الواجبة في إجراءات ضد أعضاء البرلمان، والتعذيب وسوء المعاملة وغيرها من أعمال العنف وتعليق العضوية غير المبرر وفقدان الولاية البرلمانية، وانتهاكات حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات.

تقرير بمشاركة المجلس الوطني الفلسطيني في أعمال الدورة الـ"١٣" للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط

إعداد: عمر حمايل
عضو الوفد



شارك وفد من المجلس الوطني الفلسطيني برئاسة زهير صندوقة، وعضوية بلال قاسم عضو المجلس، نائب رئيس الجمعية البرلمانية المتوسطية، وعضوي المجلس عمر حمايل، ومنذر مرعي، في أعمال الدورة الـ"١٣" للجمعية البرلمانية المتوسطية، التي عقدت يومي ٢١-٢٢/٢/٢٠١٩ في العاصمة الصربية بلغراد.

اجتماع المجموعة العربية – الجنوب – ٢١/٢

ترأس الاجتماع رئيس الوفد الفلسطيني زهير صندوقة، بمشاركة ممثلين عن البرلمانات العربية الأعضاء في الجمعية مصر، الجزائر، الأردن، سوريا، تونس وليبيا

وبحث الاجتماع رئاسة الجمعية خلال ٢٠١٩-٢٠٢٠، التي ترشح للموقع كل من السيدة علياء بوران، مجلس الأعيان الأردني السيد كريم درويش، مجلس النواب المصري.

وبعد نقاش، توافق الوفدان الأردني والمصري على حل وسط بتقاسم الرئاسة لكل مرشح عام، على ان تبدأ السنة الاولى للسيدة علياء بوران فيما تمت تزكية كل من بلال قاسم عضو المجلس الوطني الفلسطيني، وكريم دنودن عضو مجلس الامة الجزائري، نائبين لرئيس الجمعية.

الجلسات العامة – الافتتاحية

تضمنت كلمات لكل من نائب رئيس الجمعية الوطنية الصربية الذي أكد أهمية تعزيز الحوار بين دول الشمال والجنوب، واقتراح حلول للكثير من الازمات التي تعاني منها منطقة المتوسط، بخاصة معالجة مشكلة الإرهاب والهجرة.

كما اكد وزير الخارجية الصربي في كلمة الافتتاح أهمية تعزيز دور الدبلوماسية البرلمانية، مبديا استعداد بلاده لتطوير العلاقات مع كل دول البحر الأبيض المتوسط، حاثا البرلمانيين على التركيز على قضايا التنمية المستدامة في حوض البحر الأبيض المتوسط إلى جانب مكافحة الإرهاب، ومعالجة قضايا الهجرة التي تعاني منها المنطقة ومساعدة اللاجئين، مشيرا الى أزمات ما زالت قائمة في الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، داعيا الى تعزيز دور الجمعية في دعم جهود إحلال السلام في المنطقة.

كما استعرض رئيس الجمعية بدرو روك انجازات وأداء الجمعية خلال السنتين الماضيتين، مشيرا الى قيام الجمعية بتعزيز دورها في المؤتمرات الدولية، بخاصة توقيع اتفاقيات مع البرلمان العربي، وبرلمانات أخرى في المنطقة، وتوقيع اتفاقية مع منظمة التعاون الاقتصادي العالمي، والجمعية

البرلمانية الأرثوذكسية، مشيرا الى انضمام سان مارينو الى الجمعية كعضو عامل، في حين تقدمت سلوفانيا بطلب لإعادة الانضمام للجمعية.

جلسة العمل الأولى: اعتماد مشاريع التقارير والقرارات

أولاً: مناقشة تقرير وقرارات اللجنة السياسية

تقدم الوفد الفلسطيني بتعديل يقضي بإضافة فقرة على مشروع القرار الخاص بمكافحة الإرهاب في المنطقة المتوسطة على النحو الاتي: ومما يثير جزعنا أيضا الارتفاع المفاجئ في الأنشطة الإرهابية التي تمارسها قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون المتطرفون المتعصبون في دولة فلسطين المحتلة، وهي انتهاكات تهدد السلام والامن في المنطقة وحل الدولتين الذي اتفق عليه المجتمع الدولي.

حيث عرض رئيس الوفد التعديل أعلاه، مؤكدا على ان سبب عدم الاستقرار في المنطقة استمرار الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، وانه لا يمكن ان يحل السلام والامن الا بزوال الاحتلال الإسرائيلي الذي هو أكبر إرهاب يهدد المنطقة.

واستعرض صندوقة الانتهاكات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني ابتداء من استمرار الاستيطان، والاعتقال وحصار غزة، وقرصنة الأموال الفلسطينية، الى جانب عمليات الإرهاب التي يقوم بها المستوطنون في الضفة الغربية، والاقتحامات اليومية للمسجد الأقصى المبارك في مدينة القدس المحتلة، ومنع المصلين من الوصول الى أماكن المسجد الاقصى.

واكد صندوقة ان ضمانة الامن والاستقرار في المنطقة بحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

وفي تعقيبها على مطالب رئيس الوفد الفلسطيني، اكدت رئيس اللجنة السياسية علياء بوران ان اللجنة سوف تأخذ بملاحظات الوفد الفلسطيني.

كما أكد بلال قاسم نائب رئيس الجمعية البرلمانية المتوسطية على حل الدولتين للوصول إلى سلام دائم وفق قرارات الشرعية التي اقرتها الأمم المتحدة، وان مهمة الجمعية دعم السلام للوصول لحق الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة عاصمتها القدس على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧.

وأضاف: نحن نتعرض للإرهاب اليومي من قبل المستوطنين، وانتهاكات مستمرة من حكومة الاحتلال واخرها سرقة الأموال الفلسطينية.

وفي مداخلته حول ما جاء في مشروع القرار ومشروع التقرير اللذين تضمنا مكافحة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا اللذين أعدتهما اللجنة السياسية للجمعية، وجه عمر حمايل عضو الوفد الفلسطيني تساؤلاته الى رئيس الجمعية والأمين العام ورئيسة اللجنة السياسية بالقول:

١- لماذا نخجل في هذه الجمعية من تسمية الأشياء بأسمائها، الاحتلال هو الاحتلال، هل له اسم آخر أو توصيف آخر! هناك دولة تحتل شعباً آخر منذ أكثر من ٥٠ عاماً، شعب اسمه الشعب الفلسطيني وهو من اقدم شعوب المنطقة، اعترفت الأمم المتحدة بدولته عام ٢٠١٢ على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧.

٢- اغفل التقرير ذكر الأسباب الحقيقية وعدم الاستقرار في المنطقة، بخاصة في الأراضي المحتلة الفلسطينية، في القدس، والضفة وغزة، ولماذا القتل، والاعتقالات، وحصار غزة، لماذا يضطر أكثر من مليوني فلسطيني في غزة لشرب مياه ملوثة، ويخضعون لحصار ظالم!.

٣- لماذا تقدم إسرائيل على اعتقال أكثر من ٦ آلاف فلسطيني، وتقوم بسرقة أموال الشعب الفلسطيني، كل ذلك بسبب الاحتلال الإسرائيلي للشعب الفلسطيني الذي لم يحترم الاتفاقيات الموقعة معه، فقد دمر الاحتلال كل الاتفاقيات من خلال ممارساته على الارض، مثلما يقوم بتدمير البيوت وتشريد أصحابها، وهو مستمر بسياسة الاستيطان التي أدانها قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٣٣٤، فضلا عن انها لم تحترم اتفاق باريس، فقامت بقرصنة أموال الشعب الفلسطيني!.

وتساءل كل حمايل: ما يمكن ان نقول عنه في هذه الجمعية الا ينطبق عليه مفهوم الإرهاب سياسة وممارسة وسلوكا من قبل الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني؟!.

مناقشة مشروع القرار الثاني للجنة السياسية حول تطورات الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط

بعد ان تم عرض فقرات مشروع القرار ومشروع التقرير من قبل مقرر اللجنة، قام رئيس الوفد الفلسطيني زهير صندوقة بالطلب منه إدخال تعديلات على مشروع القرار تأخذ بعين الاعتبار ما تقوم به سلطات الاحتلال الإسرائيلي من انتهاكات بحق الشعب الفلسطيني، فمثلا تمنع المصلين المسلمين من الوصول الى المسجد الأقصى وتسمح للمستوطنين المتطرفين، وأعضاء الكنيست المتطرفين ووزراء الحكومة الاسرائيلية بالصلاة في المسجد الأقصى والحرم الإبراهيمي الشريف.

وأضاف صندوقة: كيف لنا في الوفد الفلسطيني الموافقة على مشروع القرار، ان لم يتم تضمينه ما طالبنا به من تعديلات مكتوبة ؟!.

إلغاء الفقرة رقم (٢٤) من التقرير الخاص بالتطورات في منطقة الشرق الأوسط

وفي تعليقه على الفقرة ٢٤ من التقرير، التي ورد فيها: ان نواب الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط يعبرون عن استعدادهم لمناقشة الاقتراح الأمريكي الجديد للسلام (صفقة القرن) على المستوى البرلماني الدولي ، قال حمايل ان الوفد الفلسطيني لا يمكنه قبول ذلك ابداً، وان ما سمته



الفقرة المقترح الأمريكي للسلام انما هو ما تروج له ادارة ترامب تحت مسمى صفقة القرن التي لم يطلع عليها احد ولم تنشر، وهي ليست وصفة للسلام بل للحرب والعدوان على حقوق الشعب الفلسطيني وفي مقدمتها قيام دولة فلسطينية مستقلة على حدود ١٩٦٧ من حزيران، الى جانب رفضها حل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفقا للقرار رقم ١٩٤، وإبقاء الاستيطان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بمعنى اخر لا دولة فلسطينية عاصمتها القدس حسب قرارات الشرعية الدولية، فصفقة القرن ليست صفقة من أجل السلام انما لمزيد من عدم الاستقرار، فمنذ اعتراف ترامب بالقدس ماذا حدث بعد ذلك؟ زاد القتل والاعتقال والاستيطان وعدم الاستقرار.

وأضاف: نحن في الوفد الفلسطيني نعترض على ذلك النص ونطالب بحذفه كليا من التقرير، لأنه لا يمكن للجمعية البرلمانية المتوسطية ان تناقش شيئاً مجهولاً، ولا يمكن مناقشة شيء لم يعلن عنه ابدا، فقط نرى أعمالاً غير قانونية على الأرض من قبل ادارة ترامب ودولة الاحتلال ويقولون عنها صفقة القرن التي ستحقق السلام في المنطقة، نقول ان الكل يعرف كيف يتحقق السلام في المنطقة والخلاص من هذه المآسي، لا يكون الا بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي حسب قرارات الشرعية الدولية، فلا شرعية لأي خطة لا تستند الى تلك القرارات، ولا يمكن لاحد أن يستبدل الشرعية الدولية بالقوة الغاشمة، وشرعية الاستيطان والاستعمار.

كذلك، أشار حمايل الى أن ذلك التقرير لم يشر الى آخر التطورات الخاصة بسرقة الاحتلال لأموال الشعب الفلسطيني، وقطع أمريكا للدعم المالي عن الشعب الفلسطيني ومحاولة الغاء قضية اللاجئين بقطع الدعم المالي عنها، بهدف الابتزاز والضغط للقبول بقرار ترامب نقل سفارة بلاده الي القدس بعد ان اعترف بها عاصمة موحدة لإسرائيل، وقال أن لذلك انعكاسات سلبية على الامن والاستقرار في المنطقة. كل ذلك اغفله التقرير!

وكذلك، لم يتناول التقرير ولا مشروع القرار قضية اقتحام المقدسات الإسلامية والمسيحية، وفي مقدمتها المسجد الأقصى، ومنع المصلين من الوصول اليه، وهو جزء من مدينة القدس المحتلة عاصمة الدولة الفلسطينية المحتلة.

الى جانب ذلك كله، لم يشر التقرير ابدا الى تصاعد جرائم المستوطنين المسلحين بحماية قوات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة ضد المدنيين الفلسطينيين أصحاب الأرض.

وفي تعقيب الأمين العام للجمعية، ورئيسة اللجنة على المداخلة الفلسطينية، وكذلك مداخلتي الوفدين الأردني والجزائري، أعلنت الجمعية من خلال رئيسها. وهو ما أكدت عليه رئيس اللجنة السياسية. حذف كامل الفقرة من التقرير وكأنها لم تكنْ، ثم في وقت لاحق من الاجتماع أعلنت رئيسة اللجنة ومقرر التقرير سحب التقرير من وثائق الجمعية، حيث أعلنت رئاسة الجمعية، في نهاية النقاش، وبعد ضغط من الوفد الفلسطيني، سحب التقرير كاملا واعتباره كأن لم يكن.

ورغم كل ذلك، فقد تضمن قرار اللجنة السياسية الخاصة بتطورات الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط ما يلي: أكدت الجمعية البرلمانية المتوسطية حق شعبنا الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

كما دعت الجمعية المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم المالي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) في أعقاب العجز الضخم في موازنتها.

كما أكدت الجمعية، التي تضم في عضويتها برلمانات الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط، استمرار جهودها في تعزيز دورها البرلماني لدعم تحقيق حل الدولتين، لأنه السبيل الوحيد لإرساء السلام في منطقة الشرق الأوسط.

ثانيا: مناقشة قرار وتقرير اللجنة الدائمة الثالثة للديمقراطية وحقوق الإنسان

استعرض مقرر اللجنة الثالثة فرانسيكو موتو، فقرات مشروع القرار الأول ومشروع التقرير، حول تنفيذ ميثاق عالمي للهجرة ودور الجمعية البرلمانية المتوسطية في الإسهام في ذلك وقدم رئيس الوفد الفلسطيني زهير صندوقة استعراضا لتاريخ اللجوء القسري الفلسطيني منذ عام ١٩٤٨ بسبب إرهاب عصابات الصهيونية التي ارتكبت المجازر أسلوبا للتطهير العرقي وتشريد اكثر من ثلثي الشعب الفلسطيني من ارضه.

كما قدم صندوقة استعراضا لأبرز انتهاكات الاحتلال لحقوق الانسان في فلسطين، مطالبا بإدخال فقرة جديدة حول: يدين إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي الذي ينهي عمل بعثة التواجد الدولي المؤقت في الخليل، في محاولة لإفساد الحقائق الرهيبة الناجمة عن الانتهاكات التي تمارسها قوات الاحتلال والمستوطنون الإسرائيليون المتعصبون ضد المواطنين الفلسطينيين.

كذلك تقدم الوفد الفلسطيني بتعديل يدين التحريض الإسرائيلي والادعاءات الكاذبة وترهيب منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والدولية، التي تقوم بها وزارة الخارجية الإسرائيلية بنشر تقرير تحت عنوان "Money Trail" عن نشاطات منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والدولية العاملة في فلسطين.

مناقشة مشروع القرار الثاني للجنة الثالثة تحت عنوان: "نواب الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط من اجل حقوق الانسان"

استعرضت مقررة اللجنة ساندرين مورك فقرات مشروع القرار التي أكدت دور البرلمانيين في حماية حقوق الإنسان في منطقة المتوسط، وشمال إفريقيا بخاصة انتهاكات حقوق الإنسان في مناطق الصراعات والنزاعات.

وحول مشروع هذا القرار تقدم عمر حمايل عضو الوفد الفلسطيني بمداخلة حول الفقرة الثانية من مشروع القرار التي تدعو أعضاء الجمعية البرلمانية المتوسطية لمنع انتهاكات حقوق الانسان في منطقة المتوسط، حيث ركزت على دور الكنيست الإسرائيلي العضو في الجمعية في تلك الانتهاكات التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني، حيث يشرّع القوانين لقوات الاحتلال والمستوطنين لانتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني من خلال التشريعات التي يقرها والتي تشرعن للاحتلال ارتكاب كافة الجرائم، ومنها قانون اعتقال الأطفال الفلسطينيين دون سن ١٣ عاما.

وطالب حمايل الجمعية البرلمانية بإدانة قيام عضو فيها بإقرار مثل ذلك القانون، إلى جانب قانون إعدام الأسرى في سجون الاحتلال، وقانون احتجاز جثامين الشهداء، وقانون تشريع الاستيطان الذي يعتبر اعتداءً مباشرا على حق الشعب الفلسطيني في أرضه، وغيرها من سلسلة القوانين العنصرية المخالفة لميثاق حقوق الإنسان العالمي، والقانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني.

وأضاف حمايل ان الوفد الفلسطيني تقدم بتعديلات مشروعة حول حماية حقوق الانسان الفلسطيني من الانتهاكات المتواصلة ضد المنظمات الفلسطينية والدولية التي تراقب وتوثق تلك الانتهاكات في فلسطين، حيث قامت الحكومة الإسرائيلية بحملة من التحريض والادعاءات الكاذبة بهدف منع أية رقابة على انتهاكاتها لحقوق الإنسان في دولة فلسطين المحتلة.

كما قامت حكومة الاحتلال بتشويه دورها المتفق مع إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، وتهدف كذلك لإنهاء التمويل الأوروبي لهذه المنظمات التي تعمل على مراقبة انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي بحقوق الإنسان الفلسطيني.

لذلك والكلام لحمايل. ندعو زملاءنا في هذه الجمعية، ورئاسة الجمعية، والبرلمانيين الذين يحترمون حقوق الإنسان، لإدانة هذا التقرير وضمان احترام وحماية حقوق الإنسان الفلسطيني تحت الاحتلال، مع التأكيد أن الاحتلال أصلاً أكبر منتهك حقوق إنسان للشعوب التي تقع تحت ظلمه واحتلاله: إسرائيل انسحبت من مجلس حقوق الإنسان لانها تخشى على نفسها من الادانات من قبل الأكثرية المؤمنة بحق الانسان في الحرية والحياة الكريمة.

وأشار حمايل الى ان العام ٢٠١٨ هو الأسوأ على مستوى انتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني تحت الاحتلال، فهناك ٢٥٠ شهيدا، منهم ٥٢ طفلا، و٥ سيدات، و٣ مسعفين و٣ صحفيين، كما انه العام الأسوء بالنسبة لتكريس الاستيطان حيث تضاعف بنسبة ٤٢٪، لذلك نحن فعلا بحاجة لحماية دولية من تلك الانتهاكات.

ثالثا: اعتماد مشروع قرار ومشروع تقرير اللجنة الاقتصادية

قدم الوفد الفلسطيني تعديلا على مشروع القرار الخاص بتنميه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في منطقة المتوسط -الفقرة ٩، يدعو اللجنة الدائمة الثانية للبرنامج لمواصلة معالجة قضايا تيسير التجارة والاستثمارات ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإيجاد فرص العمل، ومعالجتها من منظور إقليمي ودون إقليمي، مع التركيز بشكل خاص على دولة فلسطين التي لا تزال تحت الاحتلال الأجنبي.

واكد رئيس الوفد الفلسطيني زهير صندوقة، ان مبرر هذا الطلب يكمن في أن فلسطين ما تزال تحت الاحتلال الإسرائيلي الذي يمنع أي صورة من صور التنمية الاقتصادية، ويعيق بشكل صارخ إقامة المشاريع التي تحد من الفقر في فلسطين، بل انه يدمر البنية التحتية الفلسطينية، ويفرض الحصار ويقيم الحواجز، ويمنع حركة البضائع والسلع، ويسيطر على الحدود والمعابر، ويسيطر على الموارد الطبيعية لفلسطين، وفي كثير من الأحيان يقوم بتدمير حتى المشاريع التي يمولها الاتحاد الأوروبي.

وعقبت المقررة على ذلك، بانه سوف يؤخذ بتلك الملاحظات بعين الاعتبار، ولا يمكننا الا ان نقر بان الاحتلال الإسرائيلي يعتبر سببا في الازمات الاقتصادية في فلسطين.

رابعا: انتخابات مكتب الجمعية

قبل أن تختتم الجمعية البرلمانية أعمالها، قامت بانتخاب رئيس جديد لها، على أن تكون علياء بوران عضو مجلس الأعيان الأردني رئيسا لها في السنة الأولى، وكريم درويش عضو مجلس النواب المصري رئيسا لها في السنة التالية، وأعيد انتخاب بلال قاسم عضو المجلس الوطني الفلسطيني نائبا للرئيس.

والتزم الوفد الفلسطيني، بناء على طلب رئاسة الجمعية، بتقديم تقرير مفصل حول التطورات الخاصة بالقضية الفلسطينية، وما يتعرض له شعبنا من انتهاكات لدراسته واتخاذ ما يلزم بشأنه.



تقرير حول مشاركة المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعات الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط

إعداد: عمر حمايل
عضو الوفد

شارك وفد من المجلس الوطني الفلسطيني برئاسة زهير صندوقة وعضوية بلال قاسم وعمر حمايل، في قمة رؤساء البرلمانات السادسة والجلسة العامة الخامسة عشرة للجمعية البرلمانية لاتحاد من اجل المتوسط التي عقدت في مدينة ستراسبورغ الفرنسية خلال الفترة ١٣-٢٠١٩/٢/١٤، تحت عنوان: ظاهرة الهجرة ووضع اللاجئين في البحر الأبيض المتوسط.

اليوم الأول: ٢/١٣ الافتتاح

افتتح رئيس الجمعية السيد انتوني تيجاني أعمال الدورة وقمة الرؤساء بكلمة استعرض فيها أوضاع اللاجئين في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وضرورة تعزيز أدوار البرلمانات الوطنية في المراقبة، مشيرا إلى أن الجيل الجديد في منطقة المتوسط سيواجه مشكلات كثيرة في مقدمتها الحصول على الفرص العمل، لذلك نحتاج لإيجاد حلول استباقية لمواجهة تلك المشكلات.

حول أهم إنجاز للجمعية كان إنشاء أمانة عامة لها خلال دورتها الحالية، على ان يكون المقر في روما، بعد ان تم توقيع الاتفاق مع الجانب الإيطالي، إلى جانب تأكيده استمرار عمل لجنة العمل الخاصة بفلسطين.

كما دعا ديميتيرس افر اموبولوس، المفوض بالهجرة والمواطنة في الاتحاد الأوروبي إلى الشراكة المتساوية لمصلحة المواطنين بين ضفتي المتوسط، وتعزيز التعاون والتنسيق بين البرلمانات، حيث أن هناك ٧٠ مليون إنسان يواجهون مشكلة الهجرة في العالم، ومنطقة المتوسط متأثرة بهذه المشكلة، وهي تعاني من النزوح بين ضفتيها.

وأضاف أن الاتحاد الأوروبي، اتخذ خطوات عملية لمعالجة مشكلة النزوح ورعاية اللاجئين، فمثلاً قدم مبلغ ٦ مليارات يورو لتركيا للعناية باللاجئين السوريين.

النقاش العام

تحدث عدد من ممثلي البرلمانات المشاركة، ومن ضمنهم رئيس وفد المجلس الوطني الفلسطيني زهير صندوقة، حيث رد على ممثل كنيست الاحتلال الذي أرجع عدم الاستقرار في المنطقة الى سياسة إيران وتدخلها في سوريا، مما أدى إلى نزوح لاجئين، وهي المحرك الأول للإرهاب في العالم، بخاصة في الشرق الأوسط، على أن الاحتلال الإسرائيلي يتحمل كامل المسؤولية عن استمرار معاناة اللاجئين الفلسطينيين على مدار سبعين عاما، والذين هجروا قسرا من ديارهم بسبب الإرهاب الإسرائيلي، حيث ما تزال دولة الاحتلال ترفض عودتهم تطبيقا للقرار رقم ١٩٤.

وأضاف صندوقة في رده على مندوب الكنيست الإسرائيلي الذي انكر مسؤولية دولته عن معاناة اللاجئين الفلسطينيين، أن قبول إسرائيل كدولة في الأمم المتحدة ارتبط بالتزامها بتنفيذ قراراتها ومن ضمنها القرار الخاص باللاجئين الفلسطينيين الذي نص على عودتهم إلى أرضهم وممتلكاتهم التي هجروا منها بقوة السلاح والإرهاب الإسرائيلي.

ورغم وجود الشعب الفلسطيني في أرضه منذ ٦ آلاف سنة، فقد قامت العصابات الصهيونية بمجازر أدت إلى تهجير اكثر من ثلثي شعبنا والذين اصحبوا الآن حوالي ٦،٥ مليون لاجئ فلسطيني منتشرين في كافة أنحاء العالم.

واستعرض صندوقة قرارات إدارة ترامب بشأن قطع المساعدات عن "اونروا" إلى جانب قرارات أخرى مخالفة للقانون الدولي، مؤكدا أن السلام لن يتحقق إلا بتنفيذ القرارات الدولية، ولا يأتي مع الاستيطان والقتل والاعتقال، وغيره من الانتهاكات، ونريد العيش بسلام، على أرضنا.

وشدد صندوقة، على أن استمرار عمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين مرتبط بحل قضية اللاجئين وتنفيذ القرار الخاص بعودتهم إلى ديارهم، ولن يؤثر قرار إدارة ترامب قطع التمويل المالي عنها على دورها لأنها أنشئت بقرار اممي، مشددا على أن السلام لن يتحقق إلا بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، وليس من خلال مواصلة الاستيطان والقتل والاعتقال.

وتقدم وفد المجلس الوطني الفلسطيني بمجموعة من التعديلات على مشاريع القرارات على النحو الاتي:

الفقرة ٣

نؤيد بقوة أهداف إعلان نيويورك الخاص باللاجئين والمهاجرين في ١٩ سبتمبر ٢٠١٦. ندعو جميع أصحاب المصلحة إلى تعزيز التنسيق بشأن الهجرة الدولية والتنقل البشري، والتدفقات الكبيرة وحماية اللاجئين وتنفيذ الحلول والنهج الدائمة التي تركز على حماية حقوق اللاجئين والمهاجرين بشكل عام، وحقوقهم في العودة إلى منازلهم الأصلية ، على وجه الخصوص.

الفقرة ٤

حثّ حكومات أعضاء الاتحاد على معالجة الأسباب الجذرية للهجرة، مثل: الاحتلال الأجنبي والفقر وعدم المساواة والظلم وتغير المناخ والفساد وسوء الحكم والصراع المسلح.

في هذا الصدد، نشير إلى الحاجة إلى نهج شامل على نطاق البحر الأبيض المتوسط لجعله في الهجرة الداخلية والخارجية وسياسات النسق أكثر اتساقا وفعالية.

اعتماد مشاريع القرارات:

أولا: اعتماد تعيين أمين عام للجمعية البرلمانية للاتحاد من اجل المتوسط، وهو إيطالي الجنسية، واختيار روما مقرا للأمانة العامة، وتم تعيين أمينين عاميين مساعدين، تكون ولايتهما مؤقتة من اجل:

١- صياغة النظام الأساسي.
٢- النظام للأزمة المالية.
٣- الموازنة.
٤- اختيار الموظفين.

ثانيا: اعتماد قرار اللجنة السياسية وحقوق الإنسان حول الهجرة وقضايا اللاجئين، الذي دعا إلى:

١. تعزيز دور البرلمانات في مواجهة الهجرة.
٢. معالجة جذور وأسباب الهجرة.
٣. مكافحة الشبكات الإجرامية التي تعمل على تهجير الناس.
٤. تنسيق أوسع بين الدول، وحماية الناس المهمشين في الهجرة غير النظامية.
٥. معالجة أسباب الهجرة، وبناء علاقات تكامل وتعاون بين بلدان المتوسط.

ثالثا: اعتماد مشروع قرار اللجنة الاقتصادية الذي دعا إلى:

أ. التركيز على التعليم لزيادة التنمية المستدامة.
ب. استخدام تقنيات التكنولوجيا.
ج. معالجة الآثار الاقتصادية للتكنولوجيا.

رابعا: اعتماد قرار اللجنة الثقافية تحسين نوعية الحياة، الذي دعا إلى:

أ. أن تكون التربية والتعليم رافعة للأجيال وإدماجهم في الحياة والتكيف مع التطور التكنولوجي.
ب. إيجاد آليات تنفيذية لخلق التغيير من خلال وجودهم في آليات صنع القرار.
ج. الاهتمام أكثر بوسائل الإعلام ودورها، ومراقبة محتوياتها التي تشجع على الإرهاب.

خامسا: اعتماد قرار لجنة حقوق المرأة الذي دعا إلى:

أ. زيادة نسبة المرأة في مواقع صنع القرار.
ب. إجراءات لتفكيك شبكات الهجرة واستغلال النساء.
ج. تبني مقاربة لمراعاة المرأة في مراحل الهجرة كافة.
هـ. مطالبة الاتحاد الأوروبي بدعم برامج خاصة بالنساء المهاجرات.

اليوم الثاني: ١٤/ ٢

نقاش مفتوح حول موضوع الهجرة واللجوء في منطقة المتوسط حيث تحدث العديد من المهتمين والخبراء بموضوع اللجوء والهجرة، ومن بينهم ممثلون عن منظمة الهجرة العالمية، والمفوضية السامية للاجئين، إلى مداخلة الأمين العام للاتحاد من اجل المتوسط، الذي استعرض جهود الاتحاد في متابعة قضايا المهاجرين واللاجئين، لكنه لم يتطرق إلى مأساة اللاجئين الفلسطينيين الممتدة منذ ٧٠ عاما.

وقد انتقد عضو الوفد الفلسطيني عمر حمايل، في مداخلته وتعليقه على ما جاء في كلمات الخبراء عدم دعوة ممثل عن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "اونروا" للمشاركة في هذا الاجتماع الذي عقد تحت عنوان "ظاهرة الهجرة وأوضاع اللاجئين في مطقة البحر الأبيض المتوسط"، أسوة بدعوة ممثلين عن منظمة الهجرة العالمية، والمفوضية السامية للاجئين.

وأضاف، أن "اونروا" تمر في أزمة مالية من جهة، وتتعرض لاستهداف وجودها من جهة أخرى، وكان لا بد من وجود ممثل لها في هذه النقاشات ليشرح ما تمر به من ضائقة مالية، ومحورية الدور الذي تقوم به في رعاية اللاجئين الفلسطينيين، مشيرا إلى ان الأمين العام للوكالة اطلق قبل أيام نداء استغاثة لجمع ١,٢ مليار دولار لتتمكن «أونروا» من القيام بمهامها تجاه ما يزيد على ٦ ملايين لاجئ فلسطيني.

وقال إن عمل الوكالة مرتبط بحل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرارات الشرعية الدولية وفي مقدمتها القرار١٩٤، وأن الحل يكون بعودتهم إلى ديارهم التي شردوا منها.

ودعا حمايل البرلمانيين المجتمعين، إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين أهمية خاصة، فهم جزء أصيل من سكان البحر الأبيض المتوسط الذين هجروا من بيوتهم بفعل المجازر الإسرائيلية عام ١٩٤٨، ولا يمكن لأحد تجاهل مأساتهم.

وطالب حمايل، الرئاسة التركية القادمة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط بتنظيم زيارة برلمانية من برلمانات الجمعية لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين للاطلاع على معاناتهم، وعقد اجتماع خاص نوقشت خلاله هذه القضية التي تعد أقدم قضية لجوء في منطقة المتوسط وما زالت قائمة ولم تحل حتى الآن، وما تزال تشكل تحديا للمجتمع الدولي بخاصة في ظل غياب الآفاق والأمل بجوانبه السياسية والمستقبلية.

وأوضح أن وكالة الغوث التي أنشاها القرار ٣٠٢ لعام ١٩٤٩ لرعاية اللاجئين الفلسطينيين بحاجة لدعمها وتأكيد البرلمانيين برلمانيي من أجل المتوسط على ضرورة استمرارها في القيام بمهامها إلى حين حل مشكلتهم حسب قرارات الشرعية الدولية.

وأضاف حمايل نحن نقدر ونشكر الدول التي عوضت التمويل المالي اللازم لموازنة «أونروا» بعد قرار إدارة ترامب التنصل من التزاماتها المالية تجاهها، والكل يعرف أن الامتناع عن تقديم التمويل المالي لـ«أونروا» لأسباب سياسية بحت، الهدف منها إلغاء حق اللاجئ الفلسطيني في عودته، من خلال إلغاء وكالة الغوث التي أنشأتها الأمم المتحدة عام ١٩٤٩.

كما رد رئيس الوفد الفلسطيني زهير صندوقة على ممثلي البرلماني الألماني والبرلماني الهنغاري، حيث دعا الأول لتوطين اللاجئين في البلدان التي يعيشون فيها وأما الثاني فقد اعلن أن بلاده تفضل استقبال اللاجئين لأسباب ثقافية وليس مالية.

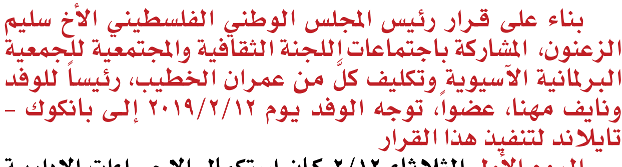
واكد صندوقة ردا على الأول ان حل مشكلة اللاجئين يكون بتوطينهم في أماكن أقامتهم إنما بتسهيل عودتهم والتعويض علن الخسائر، التوطين لا يمكن فرضه على الدول، لكن للاجئ للحق في العودة إلى وطنه، وللدول حق السيادة.

أما الرد على الثاني، فقد جاء فيه، أن موقف الزميل يعني أن الثقافة الغربية مميزة عن غيرها، ومختلفة، وتناسى ان الثقافة الغربية تسببت بحربين عالميتين، واستعمرت الشعوب ونهبت خيراتها، لذلك نشهد الآن الصراع بين فرنسا وإيطاليا على ليبيا، ليس من اجل الخشية على الشعب الليبي، وإنما من اجل النفط والغاز في ليبيا.

وفي نهاية أعمال الدورة تسلم ممثل الجمعية التركية (البرلمان) السيد ساميل أيريم رئاسة الجمعية لمدة سنة.

تقرير حول مشاركة وفد المجلس الوطني في اجتماع اللجنة الثقافية في الجمعية البرلمانية الآسيوية

إعداد: نايف مهنا
عضو الوفد


بناء على قرار رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الأخ سليم الزعنون، المشاركة باجتماعات اللجنة الثقافية والمجتمعية للجمعية البرلمانية الآسيوية وتكليف كلٍّ من عمران الخطيب، رئيساً للوفد ونايف مهنا، عضواً، توجه الوفد يوم ٢٠١٩/٢/١٢ إلى بانكوك - تايلاند لتنفيذ هذا القرار

اليوم الأول الثلاثاء ٢/١٢ كان استكمال الإجراءات الإدارية والإقامة في الفندق.

اليوم الثاني الأربعاء ٢/١٣ ابتدأ برنامج العمل في التاسعة صباحاً باللقاء الترحيبي من رئيس البرلمان التايلندي ورئيس اللجنة الثقافية التايلندي الجنرال باتيين بكلمات ترحيبية والمصافحة وأخذ الصور الجماعية والفردية وقد تم تقديم هدية درع المجلس الوطني باسم الأخ السيد رئيس المجلس إلى رئيس البرلمان التايلندي ولاحقاً هدية للجنرال رئيس اللجنة المجتمعية (التايلندي).

وبدأت الجلسة الأولى لأعمال اللجنة في العاشرة والنصف من صباح الأربعاء ٢٠١٩/٢/١٣، وترأسها الرئيس الدوري التايلندي الجنرال باتيين وبدأها بالتحية والبنية لعدم الإطالة بالمداخلات.

بعد ذلك أعطى الكلمة الأولى للسيد مجيدي/ إيراني الذي ركز على أهم المشاكل الاجتماعية التي تنتشر بنسب، بخاصة في بعض البلدان مثل التهريب والفساد والمخدرات وغير ذلك، وكذلك عن ضرورة التضامن لمواجهة هذه المشاكل وتطرق أيضاً لمشروع القرار الكويتي (المرفق).

تحدث نائب رئيس اللجنة (الإيراني) وطرح مسألة مشاركة النساء في عضوية اللجنة بنسبة أكبر وكذلك ضرورة زيادة مشاركتهن في النشاطات الثقافية والاجتماعية في بلدانهن.

تحدث في الجلسة كل من تايلند وإيران وباكستان والعراق والإمارات والكويت والبحرين والأردن وروسيا وأندونيسيا.

احدث الجميع عن ضرورة تعزيز دور النساء في الحياة الثقافية والمجتمعية والاقتصادية والسياسية والمشاركة في نشاط الجمعيات والأندية وتعزيز دورها وعددها في البرلمانات في بلدانها وتشريع القوانين لذلك بما فيه قوانين ضد العنف الأسري، بخاصة النساء والأطفال.

وأكد الجميع كذلك أنهم في بلدانهم يأخذون هذه التوصيات بشكل جاد ويعطون المرأة حقها في هذه المجالات ويعملون بشكل دائم على ذلك.

تم طرح مشروع القرار التايلندي (موجود في البيان النهائي نصوصه) ويركز على تحسين جودة حياة المجتمع في آسيا، بخاصة الأطفال والنساء والشباب وهو من أربع فقرات وتمت إجازته بدون أية اعتراضات.

كما تم طرح مشروع القرار الكويتي (مرفق نسخة عنه باللغتين الانجليزية والعربية وبعد نقاش قصير وبتعديل بسيط من الوفد الاندونيسي – بدل تنمية الإنسان أصبحت التنمية الإنسانية الشاملة في آسيا تمت إجازة المشروع بالإجماع.

في هذه الجلسة ألقى الأخ عمران الخطيب، رئيس الوفد كلمة مطبوعة (مرفق صورة عنها) ونقل للمجتمعين ولرئاسه اللجنة



تحيات السيد رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الأخ سليم الزعنون رسالة شكر وامتنان لتايلند على حسن الاستقبال والضيافة، واستعرض في كلمته الأوضاع التي يعانيها الشعب الفلسطيني منذ سبعين عاماً بصراعه ضد الاحتلال ولتطبيق قرارات الشرعية الدولية وإحلال السلام وناشد شعوب ودول آسيا التضامن من أجل نيل حقوقه الوطنية المشروعة في زوال الاحتلال وبناء دولته الوطنية المستقلة وعاصمتها القدس.

كما تم في مداخلة أخرى للأخ رئيس الوفد التذكير بالمشروع الخاص بفلسطين والمجاز من الجمعية البرلمانية الآسيوية في باكستان (اللجنة السياسية للجمعية) وكذلك في استانبول وطالب بأن يتضمن البيان الذي سيصدر عن اجتماع اللجنة الثقافية والاجتماعية ذلك البيان. رد رئيس اللجنة (إيراني من السكرتيريا) وكذلك مجيدي بأن هذه المواضيع من اختصاص اللجنة السياسية والجمعية البرلمانية وليست من اختصاص اجتماعنا.

إستؤنفت الجلسة بعد الغذاء الساعة الواحدة والنصف ظهراً تمت مناقشة حقوق الملكية الفكرية وتمت إجازة المشروع المقترح بالصيغة العامة (الفضفاضة) بخاصة بعد أن اتسع النقاش كثيراً ضد تخصيص تصريحات داعش على الكنوز والآثار التاريخية في العراق وسوريا، حيث طرحت دول أخرى تركيا وحزب العمال الكردستاني وأفغانستان ودور طالبان في تدمير الآثار التاريخية.

بعد ذلك، تم إقرار نص عام يدين بشدة اعتداءات الإرهابيين على الآثار والرموز التاريخية في البلدان كافة.

في هذا البند طرح الأخ رئيس الوفد الفقرة الخاصة بإدانة

الاعتداءات المتكررة على المسجد الأقصى والحفر أسفله لتغيير معالمه وكذلك المقدسات المسيحية أيضاً والاستيطان الغاشم في مجمل الأرض الفلسطينية المحتلة بما يؤدي إلى تغيير معالمها الديمغرافية وهويتها.

طلبت السكرتاريا شيئاً مكتوباً (إيران) وكذلك قدمت تركيا ملاحظة بأن هذا ورد في البيانات السابقة، أيد الطلب الفلسطيني المندوبان الأردني والكويتي بشدة.

تم تقديم فقرة مكتوبة ومطبوعة ومترجمة بالإنجليزية وبعد نقاش تم إقرارها وهي جزء من البيان الختامي وفي ما يلي نص الفقرة: إدانة الاعتداءات الإسرائيلية التي تستهدف المسجد الأقصى من خلال الحفريات أسفله والتعديات على المقدسات الإسلامية والمسيحية كافة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وفشل إسرائيل بالالتزام بقرارات اليونيسكو المتعلقة بالقدس الشرقية.

تم إقرار مشروع نص القرار الخاص بالتواصل الإعلامي والتكنولوجي مع محاذير استغلاله من قبل الإرهاب وغيره.

كما تمت الموافقة على نص مشروع حقوق العمال المهاجرين واللاجئين بعد نقاش استمر حوالي ساعتين وفي النهاية تمت إحالة هذا الموضوع للاجتماعات اللاحقة.

حول تحسين جودة الخدمات الصحية، تم إقرار المشروع كما هو مع التأكيد على استمرار مساعدات الخارج في هذا المجال، لكن بدون شروط سياسية

جلسة الخميس ٢٠١٩/٢/١٤:

- إعلان استقبال اللجنة الاقتصادية في موسكو تموز ٢٠١٩
- كلمة رئيس اللجنة (الجنرال التايلندي) أكدت على تحسن وضع الاقتصاد المستدام (التنمية) في تايلند وهي بفضل جهود الملك السابق المرحوم، وسوف تركز تايلند جهودها على تنمية الجوانب الثقافية والاجتماعية بالتعاون مع برلمانات آسيا التي وبكل فخر حضر منها ٢٢ وفداً برلمانياً و(١٠٠) شخصية برلمانية واعتذر عن أية تقصيرات.
- تمت تلاوة البيان الختامي والموافقة عليه بما فيه الفقرة الخاصة بفلسطين.
- كلمات شكر من الوفود كافة.
- ذكرت السكرتاريا أن عشر دول، ثم قالت إنها ١٢ دولة تجاوبت مع رسائل وطلبات السكرتاريا وتفاعلت معها.
- طرحت مسألة تشكيل البرلمان الآسيوي مواقف كثيرة ضد ما اعتبرته غير ممكن وظروف آسيا ودولها وشعوبها تختلف عن شعوب أوروبا بما يجمع بينها من قيم وثقافة وقوانين وغير ذلك (الوفد الروسي) أو أنه سيكون بصفة استشارية غير ملزمة لا قيمة له.
- باكستان كانت الأكثر اندفاعاً في المطالبة بتشكيل برلمان آسيوي، وتم في النهاية تأجيل الموضوع.
- تم التأكيد على السكرتاريا أن تؤكد وتتابع إرسال طلباتها ورسائلها أكثر من مرة.
- طرحت اقتراحات بتشكيل (مجموعات عمل) ومجموعة (تفكير) لمساعدة السكرتاريا والرئاسه وبالحاح من الكويت، تم تأجيل البت بهذه الاقتراحات.
- تم التأكيد من السكرتاريا ورئاسة اللجنة في الكلمة الختامية على شكر الجميع على حضورهم ومشاركتهم وضرورة تقوية دور الجمعية البرلمانية الآسيوية ولجانها القائمة بالفعل لأخذ دورها بشكل عام وفي بلدانها.
- بعد ظهر الخميس ٢/١٤ حتى المساء فقرة خارج الفندق للتعرف على معالم بانكوك وغير ذلك، ثم إلى المطار وإلى عمان.

المجلس الوطني الفلسطيني:

في ذكرى يوم الأرض الخالد يطالب القمة العربية بمواجهة قرارات ترامب وحماية الأرض الفلسطينية

أكد المجلس الوطني الفلسطيني على أن شعبنا يواصل صموده الأسطوري على أرض الآباء والأجداد، ويدافع عنها بكل ثبات، وسيقرر مصيره عليها، ويعود إليها، ويقيم دولته المستقلة وعاصمتها مدينة القدس.

واستحضر المجلس في بيان صدر عنه بتاريخ ٢٠١٩/٣/٢٩، بمناسبة الذكرى الثالثة والأربعين ليوم الأرض الخالد، معاني التضحية لأهلنا في أراضي عام ١٩٤٨ الذين قدموا أرواحهم فداء للأرض والتمسك بها، عندما نزف الدم الفلسطيني الطاهر في الجليل والمثلث والنقب في الثلاثين من آذار ١٩٧٦، رداً على قرار مصادرة الاحتلال الإسرائيلي ٢١ ألف دونم في تلك المدن، حيث استشهد ستة فلسطينيين.

وأكد المجلس أن سياسة التطهير العرقي ضد أبناء شعبنا التي تنتهجها إسرائيل وما تزال، منذ عام ١٩٤٨ لم تفلح في اقتلاعه وتهجيره من أرضه مرة أخرى، بل تزايدت أعداده حتى وصلت إلى نحو ٦,٥ مليون في فلسطين التاريخية، منهم نحو ١,٧٠٠,٠٠٠ مليون في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٤٨.

وشدد المجلس أن كل ما يقوم به الاحتلال في أراضي دولة فلسطين من مصادرة للأرض وبناء المستوطنات عليها، بحماية وشراكة من إدارة ترامب، اعتداء على القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وآخرها قرار مجلس الأمن رقم (٢٣٣٤) لعام ٢٠١٦، وأن استيطانها جريمة حرب، لأنه ينتهك تلك القرارات، وينتهك اتفاقية لاهاي لسنة ١٩٠٧، ومعاهدة جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩.

وأعاد المجلس التأكيد على عدم شرعية وبطلان قرارات الإدارة الأمريكية نقل سفارتها إلى مدينة القدس باعتبارها أراضي فلسطينية محتلة، وتشريعها للاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مطالبا القمة العربية القادمة بالتصدي العملي لإرهاب الاحتلال وسياسات ترامب وقراراته وحماية الأرض الفلسطينية، ودعم أهلنا في مدينة القدس الذين يخوضون معركة شرسة مع الاحتلال للحفاظ على أرضهم ومقدساتهم فيها.

وطالب المجلس الأمم المتحدة ومؤسساتها بتنفيذ قراراتها الخاصة بالقضية الفلسطينية التي زادت على ٧٠٠، والتي ألزمت إسرائيل بإنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية، ووقف جرائمها المنظمة، وتمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره وعودته إلى أرضه وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها مدينة القدس.

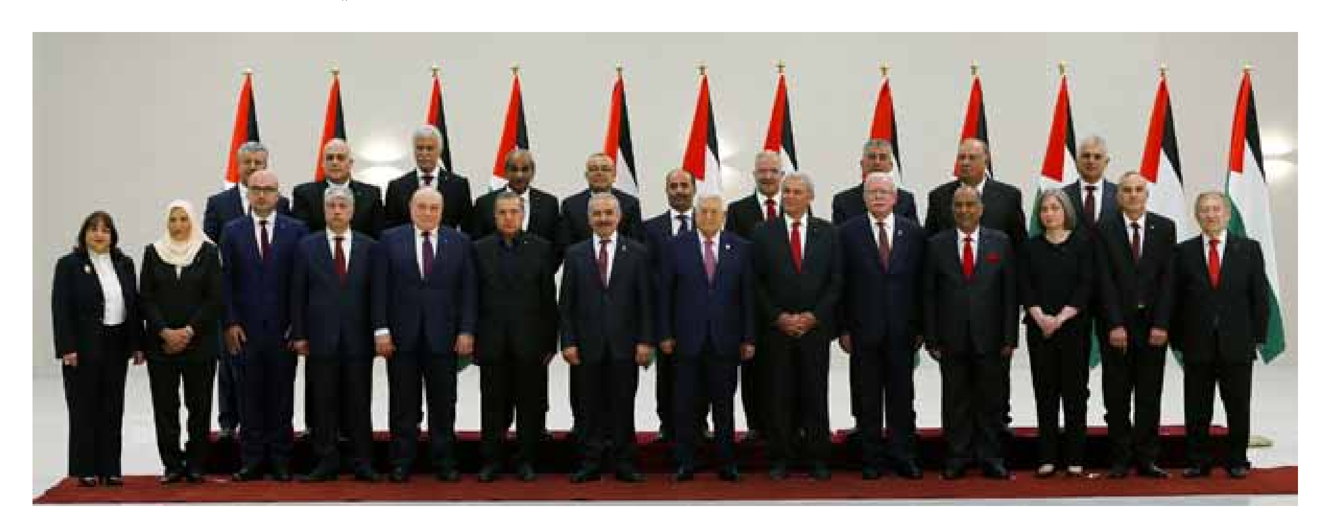
وجدد المجلس مطالبته للاتحاد البرلماني الدولي بإدانة كنيست الاحتلال الذي يشرع سرقة الأرض الفلسطينية المحتلة وطرد أصحابها منها، وبناء المستوطنات عليها، بموجب قوانينه العنصرية، وفي مقدمتها قانون «التسوية» -سرقة الأرض الفلسطينية- الذي أقره في شباط ٢٠١٧، والذي يعد جريمة مكتملة الأركان.

وختم المجلس الوطني الفلسطيني بيانه بالتأكيد على أن شعبنا في كل مكان عاقد العزم على الدفاع عن أرضه والتخلص من الاحتلال، موجهاً تحية إجلال وإكبار لأرواح الشهداء الأبرار، وآخرهم الشهيد المسعف ساجد عبد الحكيم مزهر (١٧ عاما) الذي ارتقى إلى العلياء بمخيم الدهيشة في بيت لحم.

تجدر الإشارة إلى أن الاحتلال الإسرائيلي يستغل بالقوة أكثر من ٨٥٪ من مساحة فلسطين التاريخية والبالغة حوالي ٢٧،٠٠٠ كم٢، فيما تبلغ نسبة الفلسطينيين حالياً حوالي ٤٨٪ من إجمالي السكان في فلسطين التاريخية. فيما بلغ عدد المستعمرين اليهود في الضفة الغربية المحتلة ٦٥٣،٦٢١ نهاية العام ٢٠١٧، وبلغت المواقع الاستعمارية والقواعد العسكرية الإسرائيلية الاحتلالية نهاية العام ٢٠١٧ في الضفة الغربية ٤٣٥، منها ١٥٠ مستعمرة و١١٦ بؤرة استعمارية.

حكومة الدكتور اشتية.. بعث الأمل وإنجاز العمل واستنهاض الهمم

بقلم: إبراهيم ملحم
المتحدث الرسمي باسم الحكومة الفلسطينية

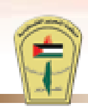


تنهض الحكومة الثامنة عشرة «حكومة الشعب»، برئاسة دولة الدكتور محمد اشتية، وسط جملة تحديات سياسية واقتصادية غير مسبوقة، تستهدف تمرير مشاريعَ في إطارِ ما بات يُعرف بـ«صفقة القرن»، تقوم على أساس مُناقض لقرارات الشرعية الدولية التي أُقرّت على مدار العقود السبعة الماضية من الصراع المحتدم بين الوطن والاحتلال، وبين الحقائق الثابتة وعناصر الغطرسة.

في كتاب التكليف من سيادة الرئيس، وخطاب الرد عليه من دولة رئيس الوزراء، تحددت ملامح المرحلة المقبلة، وهي مرحلة تتطلب قدراً عالياً من الحنكة والحكمة في إدارة تداعيات الأزمة المتدحرجة من الحرب المالية السياسية التي تخوضها الولايات المتحدة وإسرائيل على الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وتمثلت بشطب الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني، كحق تقرير المصير، وشطب وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "أونروا" المُشكّلة وفق القرار ٣٠٢ لعام ١٩٤٩، وإلغاء حق عودة اللاجئين الذي كفله القرار ١٩٤، إضافةً إلى اعتبار القدس عاصمةً لإسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية إليها، وتكريس الاستيطان دون أدنى التفاتة لقرارات الشرعية الدولية التي تعتبر الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة أراضي محتلة.

تعزيز صمود الشعب الفلسطيني، والسعي الحثيث لاستعادة الوحدة الوطنية وإعادة غزة إلى حضن الشرعية الوطنية بكل الوسائل والإمكانات المتاحة، وتوفير الدعم المادي والمعنوي لضحايا الاحتلال وأسرهم من شهداء وأسرى وجرحى تقديراً واحتراماً لعطائهم الوطني، واتخاذ الإجراءات اللازمة بالسرعة الممكنة لإجراء الانتخابات التشريعية في محافظات الوطن الجنوبية والشمالية، بما فيها القدس الشرقية، وفقاً لأحكام القانون الأساسي، والقوانين ذات العلاقة لترسيخ قيم الديمقراطية والتعددية السياسية، ومواصلة الدفاع عن القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، وبذل قصارى الجهد لتعزيز صمود المقدسيين فيها، والعمل على إنجاز بناء مؤسسات الدولة، والنهوض بالاقتصاد الوطني، وتمكين المرأة والشباب، وتعزيز ثقافة السلام على قاعدة سيادة القانون واستقلال القضاء وحماية الحريات العامة، وفي مقدمتها حرية الرأي والتعبير، وتعزيز الشراكة بين القطاعات الثلاثة: العام والخاص والأهلي في إطار من التضامن، وصولاً إلى استكمال معركتي التحرير والبنّاء؛ كل تلك التوجهات كانت في صلب كتاب التكليف الذي وجهه سيادة الرئيس محمود عباس لدولة الدكتور محمد اشتية لتشكيل الحكومة الثامنة عشرة، وسط ظروف من الانحباس السياسي والعسر المالي الناجمَين عن السيّاسات الأميركية والإسرائيلية العدوانية بحق الشعب الفلسطيني وقيادته الشرعية.

ولعل خطاب الرد على كتاب التكليف جاء مستجيباً لتلك التوجهات، من منطلق الإدراك لحجم التحديات التي يواجهها المشروع الوطني، بقول دولة رئيس الوزراء في معرض رده على كتاب التكليف: "إنني مدرك تماماً للظرف الذي نمر به سياسياً، واقتصادياً، ومالياً، وأعي الهجمة على صمودكم وعلى ثباتكم، ولكن، يا سيادة الرئيس، لقد عبرتم منذ انطلاقة الثورة مع إخوانك الرئيس أبو عمار، وأبو جهاد، وأبو



إياد، وأبو السعيد، وأبو اللطف، وكمال عدوان، وعبد الفتاح حمود وغيرهم، ما هو أصعب مما نحن فيه اليوم، وسنعبر من هنا بقيادتك الحكيمة».

ولم يسقط من خطاب الرد على كتاب التكليف استشعار دولة رئيس الوزراء لأهمية توسيع هامش الحريات، باعتبار الحريّة قرينة الديمقراطية، وهو ما تم التعبير عنه بوضوح بقول دولته: "إن استعادة الإشعاع الديمقراطي لشعبنا، وتوسيع الحريات العامة، واحترام الانسان، وتعزيز اقتصادنا الوطني واستثماراتنا فيه، وخلق فرص عمل للشباب، ومكافحة الفقر، عناصر رافعة لإنجاز الاستقلال ودحر الاحتلال، ومتطلبه الرئيسي إنهاء الانقسام، وعودة قطاع غزة إلى إطار الشرعية الفلسطينية، ورفع المعاناة عن أهلنا هناك».

كما أن تقديم الخدمة للناس من دون منّة أو ترفُّع، والحرص على رفع الظلم عن المظلومين وصونً حقوقهم، وحفظ كرامتهم، كانت حاضرة بقوة في خطاب الرد، وهو خطابٌ يؤسس لدولة تعتنق قيم الحقّ والحرية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية، وهي تطرق مع شعبها العظيم أبواب الحرية للخلاص من الاحتلال بنيل الاستقلال وإقامة الدولة على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ بعاصمتها القدس الشرقية، وفق ما جاء في نص خطاب الرد: "إنني أقرأ في هذا التكليف حرصكم على تعزيز الثقة بيننا وبين أهلنا، وأن نعمل على خدمتهم، ليس من باب إسداء المعروف لهم، ولكن من باب الواجب علينا تجاههم، وأفهم من هذا التكليف أنه عليّ وعلى الحكومة القادمة أن نخدم الناس، وأن نرفع الظلم عنهم وأن نصون كرامتهم».

وما إن باشرت الحكومة مهامها، حتى بادرت لوضع خطة عمل تستشعر حاجات الناس، وتجيب عن أسئلتهم القلقة، وتقتّرب منهم بلغة خطاب متواضعة تكسر النمط السائد في العلاقة بين المواطن والحكومة، في إطّار نهج يجسر الفجوات، ويؤسس لعلاقة تقوم على الاحترام المتبادل، والشراكة في تحمل الأعباء والمسؤوليات ومواجهة التحديات وإطلاق العنان للطاقات والإبداعات الوطنية في التنمية بالعناقيد، من خلال الاستفادة من الميزات التنافسية لكل منطقة جغرافية، وتعظيم تلك الميزات في إطار الاعتماد على الذات، والسعي الحثيث للانفكاك التدريجي عن الاحتلال، والتي تمثلت بوقف التحويلات الطبية للمستشفيات الإسرائيلية والاستعاضة عنها بمسارين: يتمثل المسار الأول بالعمل على توطين الخدمات الطبية وتحسين جودتها، فيما يتمثل المسار الثاني في نقل الحالات التي لا يتوافر لها العلاج محلياً إلى المستشفيات الأُردنية والمصرية والتركية.

كما بادرت الحكومة إلى تشكيل فريق وطني من الخبراء وواضعي السياسات لدراسة قطاع الكهرباء، ووضع تصورات وخطط عمل مع الشركاء لإعادة هيكلة هذا القطاع بما يقلل من تفاقم الأزمات المالية، ويخفض من الديون التي تثقل كاهل الشركة، وتضعف من قدرة البلديات على التحمل.

وفي إطار خطتها للانتقال من الاحتياج إلى الإنتاج، سعت الحكومة إلى تفعيل الفريق الوطني للاقتصاد بغية تعزيز دور القطاع الخاص بالتنمية وخلق بيئة جاذبة للاستثمار ومُحفزة له، مثلما أقرت الحكومة النهوضّ ببرنامج الريادة والتمكين الاقتصادي ونقل برنامج التمكين الاقتصادي من الـ UNDB إلى الحكومة بقيمة تزيد عن ٢٧ مليون دولار، وإنشاء صندوق استثمار بقيمة ١٠٠مليون دولار.

وحظي قطاع التعليم المهني بقسط وافر من الاهتمام الحكومي من خلال إطلاق برنامج تعليم وتدريب مهني وتقني، وإنشاء كلية جامعية للتعليم المهني هذا العام بالشراكة مع متبرعين من القطاع الخاص، وهو برنامج يستهدف نحو ٣٠ ألفاً من طلبة التوجيهي وخريجي الجامعات سنوياً لدخول سوق العمل محلياً وخارجياً.

وقبل كل ذلك وبعده، حرصت الحكومة على تعزيز عملية الإصلاح والبناء المؤسسي؛ بخلق بيئة تنافسية تعزز معايير الجودة والمساءلة والشفافية، وترفع من مستوى الالتزام القانوني والابتكار والبناء المعرفي.

إن الحكومة وهي تسعى لتحقيق ما جاء في خطاب التكليف بالعمل على استعادة قطاع غزة إلى حضن الشرعية الوطنية، فإنها تواصل عملها لتقديم كل ما من شأنه التخفيف عن أهلنا هناك في المجالات كافة، إذ تعمل الحكومة من خلال وزرائها المقيمين في القطاع على إطلاق المشاريع التنموية في مجالات الصناعة والزراعة والكهرباء والبنية التحتية والريادة والتمكين، لتنفيس خزان البطالة، وإشاعة الأمل في نفوس الشباب بخلق فرص عمل لهم لتمكينهم من تجاوز الواقع الصعب الذي وجدوا أنفسهم فيه، وسط كآبة المنظر وسود المنقلب.

في مواجهة فائض القوة في ترسانة الغطرسة لقوة الاحتلال في الصراع المحتدم بين الحق والباطل، وبين الوطن والاحتلال، فإن شعبنا يتكئ على ترسانة من القيم النبيلة التي تفضح غطرسة القوة العمياء، وتجردها من مفاعيلها بعد أن كشفت وهنها وهي تتشبث برواية رخوة يسهل تفكيك خيوطها وفضح زيف ادعاءاتها؛ فالحق قوة، والعدل قوة، والحرية قوة، والديمقراطية قوة، والوحدة الوطنية قوة. ومنظمة التحرير، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، قوة، والبقاء على الأرض المباركة قوة، تلك الأرض التي بارك الله فيها وحولها وتعمُرها طائفةٌ ذكرها سيّد الخلق محمد صلوات الله وسلامه عليه في الحديث الشريف: "لا تزال طائفة من أُمتي على الحق ظاهرين، لعدوهم قاهرين، لا يضرهم من خالفهم، ولا ما أصابهم من لأواء، قيل: أين هم يارسول الله؟ قال: في بيت المقدس وأكناف بيت المقدس».



المجلس الوطني يرحب بتكليف محمد اشتية تشكيل الحكومة الفلسطينية

رحب المجلس الوطني الفلسطيني بقرار الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين، تكليف الدكتور محمد اشتية بتشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة، مؤكدا تقديم كافة أشكال الدعم والتعاون معه لإنجاز مهمته الوطنية بخاصة في ظل هذه المرحلة الحرجة التي تمر بها القضية الفلسطينية.

وثمّن المجلس اختيار الرئيس عباس للدكتور اشتية، مقدما التهنئة له، ومعبرا عن تمنياته له بالنجاح والتوفيق.

وأعرب المجلس، عن ثقته بقدرة د. اشتية على القيام بمهامه بكفاءة عالية، وتنفيذ ما ورد في كتاب التكليف الرئاسي الذي حدد الاستراتيجية التي يجب على الحكومة المقبلة الالتزام بها، وعلى رأسها دعم جهود استعادة الوحدة الوطنية وعودة قطاع غزة لحضن الشرعية الوطنية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإجراء الانتخابات التشريعية في أراضي الدولة الفلسطينية كافة (غزة، الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس المحتلة عاصمة الدولة الفلسطينية).

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني دقة المرحلة التي يمر بها شعبنا وقضيته، وحجم ونوعية الضغوط ومحاولات الابتزاز التي تمارس على القيادة الفلسطينية، لذلك جاء تأكيد الأخ الرئيس عباس في كتاب تكليف د. اشتية على الاستمرار بتقديم الدعم المادي والمعنوي لأسر الشهداء وعائلات الاسرى والجرحى تقديرا لعطائهم الوطني، الى جانب العمل على تعزيز صمود أبناء شعبنا على أرضهم في مواجهة سياسات وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي الاستيطانية، والتصدي لسياسات الاحتلال واجراءاته التهويدية في مدينة القدس المحتلة العاصمة الأبدية لدولة فلسطين، والدفاع عنها، وتعزيز صمود المقدسيين فيها.

ويؤكد دعمه لحكومة الشعب الفلسطيني

أكد المجلس الوطني الفلسطيني دعمه لحكومة الشعب الفلسطيني، برئاسة الدكتور محمد اشتية.

وطالب المجلس، في تصريح صحفي، صدر عن رئيسه سليم الزعنون، الإثنين ٢٠١٩/٤/١٥، مساندة الحكومة الفلسطينية في ظل هذا الظرف الدقيق الذي تمر به القضية الفلسطينية من تحديات جمة وفي مقدمتها تصاعد العدوان الإسرائيلي الأميركي على الحقوق الفلسطينية في تقرير المصير والعودة واقامة دولته المستقلة وعاصمتها مدينة القدس.

واضاف المجلس ان المرحلة صعبة وحرجة تتطلب من كافة الفصائل والقوى الفلسطينية الوحدة ودعم الحكومة لتتمكن من القيام بمهامها في انحاء الوطن كافة وتقديم خدماتها لابناء شعبنا كافة.

وتقدم رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون، ونائبه قسطنطين قرمش، بالتهنئة إلى الدكتور اشتية وكافة الوزراء، داعيين الله تعالى ان يعينهم على تحمل هذه المسؤولية وخدمة ابناء شعبنا.



دول أمريكا اللاتينية ودورها في دعم القضية الفلسطينية

إعداد: عبدالناصر الأعرج
المستشار في المجلس الوطني الفلسطيني



منذ بداية الصراع العربي- الإسرائيلي ودول أمريكا اللاتينية تلعب دوراً بالغ الأهمية في ما يتعلق بقضية فلسطين. وقد تجلى هذا الدور، بصورة خاصة، في أروقة الأمم المتحدة حيث كان للثقل العددي الذي تتمتع به هذه الكتلة أثر واضح في تطور القضية على الصعيد الدولي منذ عام ١٩٤٧.

ورغم بعد هذه القارة عن الوطن العربي، وعدم وجود صلات اقتصادية أو سياسية وثيقة بين المنطقتين، فإن لها تأثيراً على مجرى القضية الفلسطينية وتطوراتها.

وتعبيراً عن تأييدها للشعب الفلسطيني في تحقيق حلمة بإقامة دولته على ترابه الوطني، قامت مجموعة من دول أمريكا اللاتينية، من مثل تشيلي وبيرو والبرازيل والإكوادور بسحب سفرائها من "دولة إسرائيل". بل إن بعضاً منها، مثل بوليفيا، اعتبرت إسرائيل "دولة إرهابية" احتجاجا على استمرار العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة. وكانت دول أخرى في أمريكا اللاتينية قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع "دولة إسرائيل" مثل فنزويلا وبوليفيا في عام ٢٠٠٩ بعد العملية العسكرية الدامية في غزة، أما كوبا فكانت قد اتخذت هذه الخطوة في عام ١٩٧٣ بعد حرب أكتوبر.

رغم تأييد دول أمريكا اللاتينية لوجود "دولة إسرائيل" في بدايات الاحتلال بسبب العلاقات التي تربطها مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث عاشت تلك الدول في بداية نشأتها على المساعدات الأمريكية باستثناء كوبا التي لم تخضع للاستعمار الأمريكي. كذلك بسب تأثير الولايات المتحدة الأمريكية في صناعة القرار السياسي في تلك الدول لأسباب جغرافية واقتصادية ومصلحيه، وبسب النشاط الصهيوني في دول أمريكا اللاتينية، وكذلك الغياب المطلق للتأثير العربي على هذه الساحة، إذ لا علاقات للدول العربية القائمة آنذاك مع دول أمريكا اللاتينية، ولهذا خلت الساحة للتأثير اليهودي الصهيوني والأمريكي. هذه الظروف جعلت تلك الدول تؤيد القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١، المعروف باسم قرار تقسيم فلسطين والصادر في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧، ليكون قراراً حاسما في قبول عضوية "دولة اسرائيل" في الأمم المتحدة، حيث كانت دول أمريكا اللاتينية تشكل أكثر من ثلث عضوية الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد صوّتت أغلبية هذه الدول لصالح قرار التقسيم (١٣ دولة)، هي: بوليفيا، البرازيل، كوستاريكا، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، غواتيمالا، هايتي، نيكاراغوا، بنما، باراغواي، بيرو، أوروغواي، وفنزويلا. وصوتت دولة واحدة ضده، هي: كوبا. وامتنعت (٦) دول عن التصويت، هي: الأرجنتين، تشيلي، كولومبيا، السلفادور، هندوراس، والمكسيك.

لقد أدركت تلك الدول الخديعة التي أوقعتها الولايات المتحدة وبريطانيا وذلك بإعطاء صورة عن اليهود والمعاناة التي عاشوها في ألمانيا، واليوم لا بد من إنشاء وطن قومي لليهود، الا ان هذه الدول أدركت الحقيقة مؤخرا ووقفت الى جانب القضية الفلسطينية. وقد اتضحت ملامح الدعم الرسمي للقضية الفلسطينية مؤخرا، حيث أيدت دول أمريكا اللاتينية قرارات الأمم المتحدة التي تدعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وتلك التي تدين الممارسات التي تنتهكها "دولة اسرائيل" في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي القدس المحتلة، حيث يعكس موقف أمريكا اللاتينية المؤيد للقضية الفلسطينية. وقد تجلى هذا التأييد بوضوح في اعتراف جميع دول أمريكا اللاتينية بالدولة الفلسطينية، باستثناء المكسيك، وكولومبيا وبنما، التي تربطها علاقات اقتصادية وعسكرية قوية بالولايات المتحدة الأمريكية و"دولة اسرائيل" على حد سواء.

وكانت باراغواي أولى دول أمريكا اللاتينية التي تعترف بدولة فلسطين، مع وجود تمثيل دبلوماسي بين البلدين، وذلك عام ٢٠٠٥. وفي عام ٢٠٠٨، اعترفت كوستاريكا بالدولة الفلسطينية، مع إقامة تمثيل دبلوماسي معها. وفي عام ٢٠٠٩ اعترفت كل من فنزويلا وجمهورية الدومينيكان بفلسطين. وفي ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٠، قامت أربع دول جديدة

بالاعتراف بفلسطين، وهي: البرازيل، الأرجنتين، بوليفيا، الإكوادور. وكانت الدول المعترفة بفلسطين من أمريكا اللاتينية في عام ٢٠١١ كل من: بيرو، شيلي، وغوايانا، وبيرو، وسورينام، وأوروغواي، والسلفادور، والهندوراس، وسانت فينسنت، وبيليزي، ودومينيكا، وباربوردا، وغرينادا. وفي عام ٢٠١٣، اعترفت كل من غواتيمالا وهايتي بدولة فلسطين.

شهدت السنوات الأخيرة قطع العلاقات الدبلوماسية مع "دولة اسرائيل" بسبب سلوكاتها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني، لذلك لم يقتصر دعم دول أمريكا اللاتينية على الاعتراف بفلسطين دولة مستقلة، بل إن معظمها أيد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٦٧/١٩، والذي تم التصويت عليه في ٢٩ تشرين الثاني ٢٠١٢، لمنح فلسطين صفة دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، والذي لم تعارضه سوى دولة بنما، وامتنعت عن التصويت عليه كل من كولومبيا، هايتي، باراغواي، وغواتيمالا ، الا أن جهود القيادة الفلسطينية برئاسة الرئيس محمود عباس باتت معززا لتوطيد العلاقات بين دولة فلسطين وتلك الدول.

اسهم هذا التقارب بين دول أمريكا اللاتينية والدول العربية بسبب مواقف تلك الدول الداعمة للقضية الفلسطينية، فخلق حالة من التطورات الإيجابية في العلاقات العربية معها خلال العقود المنصرمة، وقد ظهرت هذه العلاقات من خلال عقد أربع قمم بين الدول العربية ودول أمريكا اللاتينية، وذلك في برازيليا بالبرازيل عام ٢٠٠٥، والدوحة بقطر عام ٢٠٠٩، وليما ببيرو عام ٢٠١٢، وأخيراً في الرياض بالسعودية عام ٢٠١٥. بالإضافة إلى زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول العربية وأمريكا اللاتينية من حوالي ٦ مليارات دولار عام ٢٠٠٥ إلى أكثر من ٣٣ مليارا عام ٢٠١٤.

إن وجود أغلبية من الجاليات العربية في دول أمريكا اللاتينية كان له الاثر في إحداث نوع من التراجع في تأييد هذه الدول "لدولة اسرائيل"، فهناك وجود قوي لمواطنين من أصول عربية في أمريكا اللاتينية، يبلغ عددهم حوالي ٢٥ مليون مواطن، يوجد ١٢ مليوناً منهم في البرازيل، ومعظمهم من أصول فلسطينية ولبنانية وسورية، في مقابل أقل من ٩٦ ألف يهودي في البرازيل.

ملخص بيانات أصدرها المجلس خلال الأشهر (٣ - ٦/ ٢٠١٩)

- ٣/٧: هنأ المرأة الفلسطينية، ونساء العالم أجمع، بمناسبة يوم المرأة العالمي الذي يوافق الثامن من آذار.
- ٣/٩: أكد أن محاولة الاغتيال التي تعرض لها عضو اللجنة المركزية لحركة فتح احمد حلس، في غزة، عمل مُدان ومُستنكر، وهي خارجة عن تقاليدنا وأعرافنا الوطنية الفلسطينية، وتضفي مزيدا من التعقيد على العلاقات الداخلية الفلسطينية.
- ٣/١٠: رحب بقرار الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين، تكليف الدكتور محمد اشتية بتشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة، مؤكدا تقديم كافة أشكال الدعم والتعاون معه لإنجاز مهمته الوطنية، بخاصة في ظل هذه المرحلة الحرجة التي تمر بها القضية الفلسطينية.
- ٣/١٢: أكد أن معركة الدفاع عن القدس بمقدساتها الإسلامية والمسيحية معركة الامتين العربية والإسلامية، وكل احرار العالم، ولم يعد مقبولا ترك أهلها يدافعون وحدهم عنها في وجه العدوان الاسرائيلي.
- ٣/١٦: أدان القمع الوحشي الذي يتعرض له المشاركون في المسيرات السلمية في قطاع غزة، مطالبا سلطة الامر الواقع بالتوقف الفوري عن اعتداءاتها على ام الشهيد والاسير والجريح، وعلى الأطفال والشباب والنساء الذين يخرجون كل جمعة للمطالبة بالعودة.
- ٣/١٨: - تابع ما تقوم به سلطات الاحتلال الإسرائيلي من إجراءات تهويديه خطيرة بحق المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف، ومبانيه وساحاته ومصلياته وبواباته، بخاصة قرار محكمة الاحتلال بإغلاق مصلى باب الرحمة الذي هو جزء لا يتجزأ من المسجد الأقصى المبارك.
- ٣/١٩ استنكر وأدان بأشد العبارات الاعتداء الوحشي بالضرب والتكسير من قبل أمن حماس على عاطف ابو سيف عضو المجلس الوطني والمركزي الفلسطيني.
- ٣/٢٠: نعى شهداء فلسطين: رائد هاشم محمد حمدان (٢١ عاما)، وزيد عماد محمد نوري (٢٠ عاما)، وعمر أبو ليلى (١٩ عاما)، الذين اغتالتهم يد الأجرام الاحتلالية في مدينتي نابلس ورام الله.
- ٣/٢١: استحضر معاني الصمود والفداء التي تجلت في ارقى صورها بتوحّد الدم الفلسطيني والأردني على ارض معركة الكرامة، دفاعا عن كرامة العرب، واستعادة للروح النضالية.
- ٣/٢٥: -ثمّن عاليا موقف الملك عبدالله الثاني ابن الحسين الغاء زيارته لرومانيا ردا على تصريحات رئيسة الوزراء الرومانية نقل سفارة بلادها الى مدينة القدس المحتلة.
- ٣/٢٦ أكد أنه لا شرعية لأي إعلان أو اعتراف بالقدس المحتلة عاصمة لدولة الاحتلال، من أي جهة كانت، سواء ما

ورد من تصريحات للرئيس الهندوراسي، أو لرئيسة وزراء رومانيا، أو فتح مكتب تجاري للتشيك في مدينة القدس المحتلة، أو غيرها من التصريحات.

• ٣/٢٩: أكد المجلس الوطني الفلسطيني أن شعبنا يواصل صموده الأسطوري على أرض الآباء والأجداد، ويدافع عنها بكل ثبات، وسيقرر مصيره عليها، ويعود إليها، ويقيم دولته المستقلة وعاصمتها مدينة القدس.

• ٤/١: - قال رئيس المجلس أن الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين، وضع الأمة العربية قادة وشعوباً أمام مسؤولياتهم التاريخية تجاه ما تتعرض له القضية الفلسطينية من محاولات تصفية جوهرها في تقرير المصير والعودة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها مدينة القدس.

• ٤/١٠: دعا إلى اسناد ودعم الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الاسرائيلي الذين بدأوا اضرابهم المفتوح عن الطعام، بعد عدم استجابة الاحتلال لمطالبهم كإزالة أجهزة التشويش وإعادة زيارة أهالي قطاع غزة لأبنائهم الاسرى، وعدم إنهاء عزل الأسرى في سجن النقب الصحراوي، ووقف عمليات الاقتحام والتنكيل والإهمال الطبي بحقهم وغيرها من المطالب.

• ٤/١٥: - أطلع الاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية على أوضاع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

• ٤/١٦ نفى رئيس المجلس سليم الزعنون ما توارد من أنباء حول موعد انعقاد دورة المجلس المركزي. وأكد أنه لم يحدد بعد موعد عقد دورته لوجود خيارين إما الأول من أيار القادم أو بعد شهر رمضان المبارك.

• ٤/١٦ أكد دعمه لحكومة الشعب الفلسطيني، برئاسة الدكتور محمد اشتية. وطالب بمساندة الحكومة الفلسطينية في ظل هذا الظرف الدقيق الذي تمر به القضية الفلسطينية.

• ٤/١٨: أشاد المجلس الوطني بالمستوى الديمقراطي لانتخابات مجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية، التي كان آخرها انتخابات مجلس الطلبة في جامعة بيرزيت. وأكد أن تلك الانتخابات تمثل نموذجاً يحتذى به في الحياة السياسية الفلسطينية، وتكرّس النهج الديمقراطي على كافة المستويات.

• ٤/٢١: أدان بأشد العبارات التفجيرات الإرهابية التي استهدفت الكنائس والفنادق في العاصمة السريلانكية كولومبو، وأودت بحياة المئات من الأبرياء بين قتيل وجريح، مؤكدا تضامنه مع أسر الضحايا في سريلانكا.

• ٥/١: أشاد بنضال عمال فلسطين وتضحياتهم الكبيرة التي يقدمونها، مقدما التهنئة لهم بمناسبة يوم العمال العالمي.

• ٥/٥: أدان الإرهاب الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة، الذي أدى لاستشهاد ٧ فلسطينيين من بينهم الرضيعة صبا أبو عرار (١٤ شهراً) ووالدتها الحامل، بعد قصف طائرات الموت الإسرائيلية للمنزل الذي يؤويهم.

• ٥/٦: نعى المناضل رباح مهنا عضو المجلس الوطني الفلسطيني، وعضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الذي وافته المنية، بعد حياة حافلة بالنضال الوطني الصلب.

• ٥/١٣: اعتبر استمرار الاحتلال الإسرائيلي باقتحام المسجد الأقصى المبارك بمدينة القدس المحتلة، وإخلاء المصلين والمعتكفين من داخله بالقوة، اعتداء على الحق الديني للشعب الفلسطيني والأمتين العربية والإسلامية، وانتهاكا سافرا لحرمة شهر رمضان المبارك.

• ٥/١٤: خاطب الاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية وفي مقدمتها الاتحاد البرلماني الدولي الذي يضم في عضويته ١٧٦ برلماناً، بمناسبة مرور ٧١ عاما على النكبة التي حلت بالشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨ على يد العصابات الصهيونية بعد عشرات المجازر التي ارتكبتها وأدت لاستشهاد ما يزيد على ١٥ ألف فلسطيني، وتشريد أكثر من نصف شعبنا خارج وطنه.

• ٥/١٥: أدان الاعتداء الإرهابي الذي استهدف محطتي ضخ لخط أنابيب نفطية في المملكة العربية السعودية.

كما أدان واستنكر الاعتداءات التي طالت أربع سفن بالقرب من المياه الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

• ٥/١٨: اعتبر موافقة مجلس النواب الاتحادي الألماني (البوندستاغ) على مشروع قانون يدين حركة المقاطعة الدولية (B.D.S) ويصفها بأنها معادية للسامية، تشجيعا ودعما وانحيازا أعمى للاحتلال والاستيطان والتمييز العنصري الذي تمارسه إسرائيل ضد شعبنا الفلسطيني من أكثر من ٧١ عاما.

• ٥/٢٠: أدان واستنكر بشدة، العمل الإرهابي الجبان الذي استهدف حافلة سياح في العاصمة المصرية القاهرة، مما أدى إلى إصابة نحو ١٧ شخصا، من بينهم ٧ من جنوب أفريقيا كانوا على متن الحافلة.

• ٥/٢٢: أكد أن الشعب الفلسطيني بحاجة لمؤتمرات دولية تكون نتيجتها إزالة الاحتلال الإسرائيلي بكافة آثاره من أراضي الدولة الفلسطينية بعاصمتها مدينة القدس وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وليس بحاجة لمؤتمرات تدعو للتعايش مع جرائم وإرهاب هذا الاحتلال العنصري، وتطيل من أمده.



رثاء الأخ سليم الزعنون "أبو الأديب"

للمناضل «زهير صندوقة» عضو المجلس الوطني الفلسطيني



الزعنون ينعى المناضل زهير صندوقة عضو المجلس الوطني الفلسطيني

نعى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون المناضل الوطني زهير صندوقة عضو المجلس الوطني الفلسطيني، الذي انتقل الى جوار ربه راضيا مرضيا مساء يوم السبت ٢٠١٩/٦/١، بعد حياة حافلة بالعطاء والتفاني في خدمة قضيته العادلة.

وأكد الزعنون في بيان النعي أن رحيل المناضل صندوقة يعدّ خسارة كبيرة للشعب الفلسطيني وللعمل البرلماني الفلسطيني والعربي، حيث كان مدافعا أمينا مخلصا وصلبا عن حقوق الشعب الفلسطيني في كافة المحافل البرلمانية العربية والإسلامية والأوربية الدولية.

وتقدم الزعنون من اسرة الفقيد ومن آل صندوقة الكرام بأصدق مشاعر التعزية والمواساة، سائلا الله العلي القدير أن يرحمه ويغفر له ويدخله واسع جناته، وأن يلهم أهله عظيم الصبر وحسن العزاء.

تدفقتْ الآياتُ واستيقظ الشعر
وإن زهيراً كلُ أيامِه خضْرُ

أحقاً زهيرُ العلم خلَّى مكانه
وأدركهُ موتٌ يليق بهِ الحُرُّ

له في ضحى الأيام مجدٌ مؤثلٌ
وذكرُ جميلٌ ليسَ في طبعهِ شرُّ

إذا صالَ في الميدانِ بالفكر والحجى
يُطيح بجبارين زادهمُ الغدْرُ

وفي الغربِ أو في الشرقِ كان مبارزاً
رجالاتِ نوابٍ لأغلبهم قدْرُ

بكَ المجلسُ الوطني كان معززاً
وأيامهُ بيضٌ وليس به قترُ

وما كانَ إلا فارساً في خطابهِ
عميقاً جريئاً «لا يذاع له سرُ»

وما كانَ إلا مقدسياً تباركتْ
خطاهُ إلى القدسِ الشريفِ به الفخرُ

إذا ما عتا خطبٌ أناديه قائلاً
«زهيراً» وما استعصى على فكرهِ أمرُ

وقد كانَ قولُ الشعر ملىءُ فؤادهِ
وكانَ حيياً ليسَ يدركه عُذْرُ

يُودعنا قبل الوداع مبكراً
وما هزّه موتٌ يضيقُ به الصدْرُ

فنمْ هانئاً في جنةِ الله والعلا
وأنت عزيزٌ كلما طلع الفجْرُ

«أبو الأديب» ٢٠١٩/٦/٦



المجلس
مجلة برلمانية تصدر عن المجلس الوطني الفلسطيني
المجلد الخامس عشر، السنة الخامسة والعشرون، العدد ٦٠، حزيران/يونيو ٢٠١٩